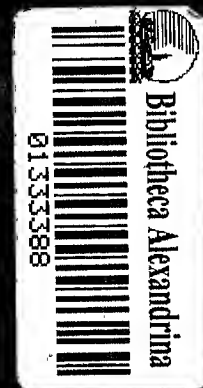


د. رفعت سيد أحمد

ثورة المسلمين في الضفة والقطاع "دراسة وثائقية"

(طبعة ثانية)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأهداء

الى ثوار الحجارة ...
أطفال الضفة والقطاع
رفعت سيد أحمد

مقدمة

OOOX

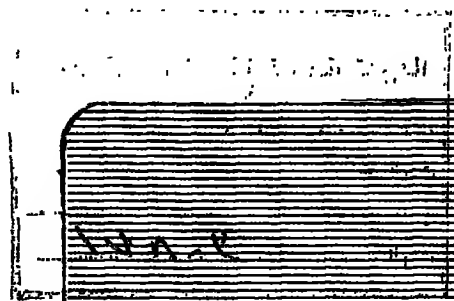
● لماذا الضفة .. ولماذا القطاع ؟

الضفة والقطاع .. بؤرة الصراع العربى - الصهيونى منذ عقدين من الزمان . وهى نقطة التحول فى مستقبل الصراع أيضا إن سلمنا - مزعوماً أو حرباً محتملة وضرورية فالضفة الغربية وقطاع غزة يعيش بها مايقارب من المليون والنصف مليون فلسطينى ، ويتشكل من جغرافيتها خناجر جيوا إستراتيجية موجهة إلى الشعب الاسرائيلى ، ويتمحور حول ثقلها السياسى العام مصير دول وأطراف المواجهة الرئيسية .

فماذا عنهما ؟

ذلك هو محور الدراسة المرفقة التى تذهب إلى التاريخ والجغرافيا والبشر والإقتصاد والمياه عبر الوثائق الدولية والمصادر العلمية التى تناولت القضية طيلة العشرين عاماً الماضية ، فنبحث فى وثائق الأمم المتحدة والمنظمات العالمية والعربية الأخرى فى الثقل البشرى والجغرافى للضفة الغربية داخل الاستراتيجية الصهيونية ، ونبحث فى الوضع القانونى العام الذى شوهته الممارسات الصهيونية هناك ؛ ونذهب إلى أزمة المياه فى الأراضى المحتلة وكيف إمتصت إسرائيل شرايين المياه العربية بالضفة وغزة عبر سياسات مائية منظمة وخطرة . كل ذلك وغيره نبحثه عبر ثلاثة فصول رئيسية . ونأمل أن نسد بهذا العمل جانباً لايزال ناقصاً فى مكتبة الصراع العربى - الصهيونى .. وأن تستتبعه أعمال أخرى على نفس الدرب .. الذى يؤمن جيداً أن الدراسة الوثائقية المنفصلة للضفة والقطاع لايعنى غياب النظرة الكلية للقضية العربية ككل .. وأن أى إدارة لعملية الصراع مع العدو لايد وأن تكون كلية وشاملة ولايصلح معها التجزء ، والذى يأتى هنا من قبيل دواعى الدراسة العملية فقط . ونؤكد أخيراً قناعتنا بأن حل القضية لايتأتى إلا عبر الكفاح المسلح الواعى والمنظم والجهادى .. هذا والله الموفق .

رفعت سيد أحمد



الفصل الأول
XXXXXXXXXX

أزرق المكان

الضفة الغربية وقطاع غزة

بين

الجغرافيا والمستوطنات

سوف نقسم هذا الفصل إلى أربعة محاور على النحو التالي :

أولا : المعطيات الجغرافية للضفة والقطاع

« كعامل مؤثر في العقيدة الحربية - المستقبلية لاسرائيل »

● مدخل إلى العقيدة الحربية الامرائيلية .. المستقبلية

يمكن لنا وبعد جولات الصراع الأخيرة مع إسرائيل أن نترسم بعض الخطوط العامة والمهام الكبرى للاستراتيجية الحربية الاسرائيلية المستقبلية (ويلاحظ هنا أن المستقبل الذي نتحدث عنه يقع بين العشر سنوات والخمس عشرة سنة) .
وتتمثل هذه المهام في :

١ - المهمة الأولى : تحديد وتنظيم الوسائل والاساليب لتحقيق الغاية الصهيونية العليا بأقل التكاليف الممكنة ، تتمثل هذه الغاية في مقولتين تاريخيتين تحددان وبوضوح المشروع الصهيوني في المنطقة بعمقه التاريخي وطموحه المستقبلي :

(١) يقول هرتزل في المؤتمر الصهيوني الأول في اغسطس ١٨٩٧ :

(نحن هنا لنضع حجر الأساس للبيت الذي سيأوى الأمة اليهودية) (١)

(ب) ويقول بن جوريون بعد قيام دولة اسرائيل وبالتحديد في صيف ١٩٤٨ :

(لغرض واحد جاءت اسرائيل إلى الوجود ، ليس لمجرد اعطاء الحرية والاستقلال للمستائنة وخمسين ألف يهودي الذين كانوا يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ بها ولكن قبل كل شيء لايجاد وطن ذي سيادة لكل اليهود الذين ينتظرون خارجها) .

● إذن الغاية الصهيونية العليا - المستقبلية والتاريخية معا - هو خلق الدولة الصهيونية - اليهودية الكبرى ، ليتجمع فيها كل يهود العالم .

● واحصائيا ينبغي أن نلاحظ أن يهود العالم الخارجى عن اسرائيل ، يبلغ الـ ١٤ مليون تقريبا وإذا أضفنا اليهم الـ ٢ ملايين يهودى بفلسطين ، لأصبح التعداد مايقرب من ١٧ مليون يهودى فاذا افترضنا - جدلا - أن الهدف والمشروع الصهيوني سوف يستمر إلى منتهاه وسيصل استهداف اليهود إلى أرض الميعاد إلى منتهاه ، فإن مساحة جغرافية ضعف دولة اسرائيل . أو أكثر سوف يحتاجها هذا العدو ..

● فقط .. ضعف الدولة الحالية ..

● ولهذا كانت اسرائيل الدولة الوحيدة بالعالم التى لم تعلن عن حدودها السياسية أو

الديموجرافية (٢٠) .

● ولهذا أيضا كان « التوسع الأقليمي » وحماية القلب الصناعي الاسرائيلي من خلال حماية الأطراف وخلق محيطات أمنية جغرافية واسعة ، ولهذا أيضا كان الخوف الاسرائيلي الدائم من عامل الجغرافيا ومحاولة هويته بالتوسع شمالا أو جنوبا أو شرقا ، وهو جوهر المستقبل الجغرافي لاسرائيل ..

● فهل يعمل هذا « العامل » كل هذا الخوف ؟ وكيف ؟

● تساؤل بحاجة إلى تفصيل .

العوامل الجغرافية في العقيدة الحربية

المستقبلية لاسرائيل

تلعب الجغرافية ، أو الأرض ، دورا هاما في تشكيل هوية ومستقبل الدولة خاصة في عصرنا الحالي ، وسوف نحاول هنا ، قبل الوثوب إلى المعطيات الجيوستراتيجية التي تحدد موقع الضفة وغزة في العقل الصهيوني المستقبلي المصلحي والأمني معا ، سوف نحاول أن تقدم مدخلا عاما « لجغرافية اسرائيل » وليس بالمعنى الوصفي ، ولكن بالمعنى التأثيري ، أي تأثير تلك الجغرافيا على التحرك الصهيوني الحربي والأمني المصلحي ، سوف نتحدث عن « مجمل الكيان الصهيوني » وخصوصية الضفة وغزة « ، لكي تقدم توطئة متكاملة لحركة هذا الكيان المستقبلية في بعدها الخائف من « الجغرافيا » ومن « التاريخ » وسوف نحصر الحديث في ثلاث جزئيات رئيسية تغطي - معاً - هذا الجانب وهي على التوالي :

(أ) الموقع الجغرافي وخطورته .

(ب) المعاحة وشكل الحدود .

(ج) متطلبات مسرح الحرب الجغرافي .

(أ) الموقع الجغرافي لإسرائيل وخطورته المستقبلية :

بما سيزيد الاهتمام الدولي والعربي بإسرائيل ، ما يضيفه عليها موقعها الجغرافي من مزايا ، فإسرائيل « جسر استراتيجي » برى وبحرى وجوى يربط بين ثلاث قارات ، وهي « حلقة الوصل بين بحرين بالغى الأهمية يؤديان إلى محيطات تحيط بشواطئ العالم من كل اتجاه ، وتتجمع في موانئ ومطارات إسرائيل شبكة خطوط بحرية وجوية كثيفة .

لذلك كان هذا الموقع الجغرافي الهام أحد دوافع الدول الكبرى إلى الاهتمام بإسرائيل لما ينتجه لها من قدرة على التأثير في مستقبل المنطقة ، وبالتراخي التبادل تستغل بعض دول الغرب هذه المزايا الجغرافية لموقع إسرائيل فتجعله نقطة ارتكاز موجهة ناحية الشرق الأوسط وبعد أن انحسرت قواعدها التقليدية فيه (٢١) .
ويوضح شيمون بيريز في مؤلفه « المرحلة القادمة: أبعاد الاتفاق غير المقدس بين الأهداف الأوربية والأمريكية والموقع الإسرائيلي حين يقول :

(يجب أن تهتم أوروبا بنا لما تملكه أيدينا ، فوقعنا الممتاز يعتبر قوة تمكننا من أن سد الطريق في وجه القومية العربية ، وأن نكون بديلاً لقناة السويس وأن نشكل ضغطاً على الدول المنتجة للبترول وتلك التي تنقله (٢٤) .

● ولم يأت إدراك زعماء الصهاينة لمدى أهمية موقع إسرائيل البحري تالياً على إنشاء الدولة بل سابقاً لها ، ولعله كان أحد أسباب رفضهم « كينيا » أو « الأرجنتين » كما تقول وثائقهم ومخططاتهم القديمة ، كبدايل أسهل استعماراً من فلسطين ، لوفرة الأراضي الخصبة الحالية بها ...

● والجدير بالذكر والتأمل أن الصهيونية اعتبرت من موقع فلسطين ومزاياه البحرية « ضرورة أمن » علاوة على ضروراته الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، ذلك لأن استعمار الأرض تكتنفه القيود ، أما استعمار الماء فلا قيود عليه وقد راح دافيد بن جوريون يتحدث عن استعمار البحار ويعدد مزايا المستعمرات البحرية على « مستعمرات البر فيقول :

(إن الأمن يعني أيضاً غزو البحر والجو ، كما يعني الأرض ، ويجب أن تتحول إسرائيل إلى قوة بحرية هامة ، وقد أكدت هذه الحاجة تلك المقاطعة الاقتصادية التي فرضها العرب ، وغلقت قناة السويس في وجهنا ، لقد تحولت الشعوب الصغيرة في العصور الوسطى والحديثة ، التي تعيش بجوار البحر ، إلى قوى بحرية عظيمة ، بفضل تطوير بناء السفن ومسايد الأسماك ، وأول مثل تاريخي لذلك قدمه لنا أناس عاشوا في وطننا كانوا يتكلمون العبرية مثلنا وأعني بهم شعب صور وصيدا (١) .

●● إن العقيدة الحربية المستقبلية لإسرائيل سوف تنادي كما نادت من قبل أثناء وبعد ١٩٦٧ بأن « مستعمرات البحر » سوف تكون لها الأفضلية ، حيث لا تقف في وجهها حدود ، أو يطوقها حصار ، فبحار العالم ومحيطاته مفتوحة أمامها ، ولعل في

ذلك كتنفأ للنقأب المستقبلى - من جديء - عر سبب اهتام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بمنطقى : مءل خلىع العقبة والبحر الأحمر الجنوبي ءاأل تفاصيل « كامب ءيفيء » وأيضاً منطقة نهر الليطانى ءاأل تفاصيل ءولة يروت العربية ١٩٨٢ !!

●● بالاضافة إلى ما سبق فوق إسرائيل فى قلب الوطن العربى رغم ما قد يبيءو له من ءواف مباشرة على السطح ، فإنه يحتوى فى حقيقة أمره على مزايا كامنة ، تستقطب كافة ما يحويه من عيوب ، وأولها وأخطرها شأننا تعريق أوصال هذا الوطن الكبير ، التى تشكل فى نفس الوقت مضيقاً واختناقاً برياً يعتبر نقطة ضعف جغرافية : قاتلة ، طالما استمر ضعف العرب العسكرية وخاصة فى محالات القوى البحرية والبرية .

والميزة الثانية لموقع إسرائيل ، الذى يتوسط جسم الوطن العربى تظهر فجاً يتيح له لقواتها المسلحة من قءرة على العمل من خطوط ءاالية للانعصاص السريع من قلب الدولة نحو أطرافها الحارجية ، شمالاً أو شرقاً أو جنوباً لتكتل الضربات الشءيءة الءعءائها فى شكل عمليات تعرضية متعاقبة . كما يقول المتخصصون (١٦) .

ثانياً : المعطيات الجيولستراتيجية

للضفة وغزة بين ضغط الواقع والتاريخ

● ماذا لو أءءنا إلى الءهن الحقائق السابقة عن جغرافية إسرائيل ولكن بلفة جءيئة :-

● إذا علمنا أن إسرائيل استطاعت عقب عام ١٩٤٨ أن توسع بعض ءءوءها حتى بلغت مساحتها إلى ما يزيد عن عشرين ألف كيلو متر نصفها فى صحراء النقب ، وأن طولها من هضاب الجليل حتى البحر الأحمر يصل إلى ٥٠٠ كم - وتلتقى مع الأرض العربية بمءءوء طولها ١٠٨٠ كم ، وإذا علمنا أن الجزء المقيد من جغرافية إسرائيل هو الشريط الموازى للبحر المتوسط بطول ١٩٠ كم وإن أرض إسرائيل تنفتح وتتوسع شمالى ءيفا وجنوبى تل أبيب وتضيق فيما بين هءين البلدين لتصير ممراً محصوراً بين البحر والضفة الغربية وترواح بين ١٤ و٢٠٠ كم وفى ذلك الممر الضيق تمر سترابين المواصلات وتتركز الهىئات والمواقع والمركز الصناعية الحربية وغير الحربية وتتركز المءن الرئيسية التى تقع تحت مرمى المءفعية - إذا وءءت !! - المتركزة على الءءوء مع الأردن ، ءيآ تستطيع هذه المءفعية ان تضرب الطرق وتءمر السكك الءءيءية وتقطع إسرائيل إلى جريئين وتنال من المءن ومن بينها تل أبيب ، وبذلك تثل القءرة الاستراتيجية والطاقة الحربية فى إسرائيل بل وتنسف الاستراتيجية الإسرائيلية من أساسها (١٧) .

● اذا علمنا كل هذا عن الجغرافيا العامة لدولة اسرائيل فإن موقعا استراتيجيا هاما باتت تحتله المنطقة المكونة لوادى الغور والسفوح الجبلية المشرقة عليه من جهة الشرق وعلى حدود اسرائيل مابعد ١٩٦٧ ، الخط الأخضر من جهة الغرب بالإضافة لمنطقة القدس لقد اضحت للضفة الغربية بهذا التصور المحدد لجغرافية اسرائيل بمثابة الآتي : (٨).

أولا :

خنجر عرى مصوب في أضغف أجزاء الجسد الصهيوني ، سواء نظرنا الى اسرائيل في ذاتها أو الضفة في ذاتها ، حيث الأولى تحدها مع سوريا البناء الاستراتيجي المانع والمتحور في المرتفعات السورية - أو الجولان كما تسمى بالعبرية - وحيث جنوبا الجزيرة الرطبة وسيناء - والتي اكتسبت اسرائيل باعادتها الى مصر حالة من التأمين « الوقى » من أى خطر عسكري متوقع ، حيث القيود والمطارات والقوات التي أوجدتها « كامب ديفيد » تأقى لتقدم المانع القانوني - الأمريكي - للهجوم المصرى المستقبلي وحيث الجنوب اللبناني وخمس سنوات قادمة لايمثل في ذاته بل في دولته - لبنان ككل ، أى خطر حقيقى على الشمال الاسرائيلي خاصة بعد الجولة السادسة ١٩٨٢ .

● بقى الجانب المواجه للأردن ، حيث لاتتواجد الموانع الطبيعية مثلما كل الجبهات السابقة وحيث حيوية المنطقة اقتصاديا واستراتيجيا كنفذ يري موازى لتنفيذ البحرى الوحيد على البحر المتوسط ، وحيث امتدادها العمقى للجسد الاسرائيلي لتصير بمثابة الوعاء الزراعى والصناعى والعسكرى والكيبوتزى ، له ، وهذا يبرز ضغط الواقع وضغط الكيان استراتيجيا من ناحية الضفة ، هذا اذا نظرنا الى اسرائيل في ذاتها والضفة من خلال تلك الذات .

ثانيا : .

أما اذا نظرنا الى التركيبة الخاصة الحيواستراتيجية للضفة الغربية فإن « الكم » الديمجرالى العربى المتواجد داخل الضفة « والكيف » الثقافى والانثائى والقومى لابناء هذه المنطقة ، بالإضافة الى مميزاتها السابقة باعتبارها البوابة العربية الوحيدة

أمام اسرائيل لمخاطبة المشرق العربي . هذه التركيبة الخاصة للضفة الغربية هي التي يمكن وراءها في الواقع كل تطورات الصراع العربي الصهيوني القادمة ، والسابقة ، إذ يمكن للحكومة الاسرائيلية منذ ١٩٦٧ وحتى اليوم داخل الضفة أن تندفع في أكبر عملية استيطانية ويمكن لنا أن نفهم لماذا هذه الاندفاعات بهذا الحجم ؟؟ انها المحاولة الجادة لاقتلاع هوية هذه الأرض الحقيقية وهي محاولة لاجتثاث نوع من التوازن الاستراتيجي - الديمجرافي مع الوجود الفلسطيني بالضفة ، بل ويمكن تفسير أحد الأسس الاستراتيجية الهامة للأمن القومي الاسرائيلي وهو ضرورة بقاء الوضع السياسي - العسكري على الحدود مع الأردن مستقرًا حتى لو أدى هذا الى مذبحه للفلسطينيين عام ١٩٧٠ .

● ولا يمكن لوضع الضفة الغربية في الجغرافيا والاستراتيجية الاسرائيلية أن توضحه فقط تطورات الصراع الحالية والتالية لعام ١٩٦٧ بل ان المتابعة التاريخية تبرز لنا أن الأطماع الصهيونية في غرب وشرق نهر الأردن قديمة وأصلية وهو ما يعطى الاهتمام الصهيوني بالضفة الغربية « السمة التاريخية » بالإضافة الى ضغط الواقع وتطورات التاريخ ينبئنا بأن الأطماع الصهيونية في الضفة وفي شرق الأردن تعود الى هرتزل في مؤتمر بال والى عام ١٩١٧ عام المباركة الدولية - البريطانية لقيام وطن قومي للصهاينة ويوم أن أعلنت صحيفة (زيونست وفيو) احتجاجها ضد فصل شرق الأردن عن المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن . (٩)

● وفي ٢٨ حزيران / ١٩١٩ شرحت نشرة فلسطين - الناطقة بلسان لجنة فلسطين البريطانية وهي مؤسسة صهيونية - أهمية شرق الأردن - شاملا غربه بالطبع - بالنسبة لمستقبل الدولة اليهودية في رأى الحركة الصهيونية فكشفت تقول « .. لشرق الأردن كما لغربها بالطبع - أهمية حيوية من النواحي الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية لفلسطين - اليهودية .. إن مستقبل فلسطين اليهودية برمتها يتوقف على شرق الأردن فلا أمن لفلسطين إلا إذا كان شرق الأردن قطعة منها .. إن شرق الأردن هو مفتاح البحوث الاقتصادية في فلسطين . (١٠)

● بل أن الأمر بالنسبة للمطامع القديمة يتعدى مجرد النشرات والكتيب الى احيث المؤتمرات حتى مؤتمر « كامب ديفيد » في أمريكا - حيث تضمنت المذكرة الرسمية التي قدمتها المنطقة الصهيونية لمؤتمر السلام مطالبة صريحة بالأراضي الواقعة

شرق نهر الأردن وقد جاء في تلك المذكرة في معرض تحليل المطالبة بهذه الأراضي مايلي :

« منذ أيام التوراه الأولى والسهول الخصبة الواقعة الى شرق نهر الأردن ومرتبطة من النواحي الاقتصادية والسياسية ارتباطا وثيقا بالارض الواقعة الى الغرب من نهر الأردن ، إن هذا البلد القليل السكان حاليا ، كان على أيام الرومان أهلا مزدهرا وهو قادر اليوم على استقبال المستعمرين على نطاق واسع . إن الاعتبار العادل لحاجات فلسطين والجزيرة العربية يتطلب توفير الاتصال بالخط الحديدي الحجازي على طول امتداده ، لكل من البلدين ، كذلك فإن تطوير الزراعة في شرق الأردن يجعل من اتصال فلسطين بالبحر الأحمر ، وبناء موانئ صالحة من خليج العقبة ضرورة ملحة . ومن الجدير بالذكر أن العقبة كانت منذ أيام سليمان فصاعدا نهاية طريق تجارى هام في فلسطين . (١١) »

● وإذا كان الكلام يقصد به شرق الأردن فإن بالضرورة ينسحب كلية على غربها ويصبح استيلاء اليهود على الأردن بصفته الغربية والشرقية مسلمة سياسية ، وخطة عسكرية ، وطموحا استراتيجيا ثم جاءت تطورات مابعد ١٩٦٧ لتكسبه سمة الواقع الضاغظ والدافع للتطبيق والتغيير .

● هذا عن ظلال البعد الجيو / استراتيجي للضفة الغربية بين عنف التاريخ ومؤامراته الصهيونية وبين ضغط الواقع الجغرافي والعسكري والاجتماعي والديمقراطي للضفة الغربية وهو البعد الأصيل الذي من خلاله سوف يقدر لنا أن نحدد - فيما بعد - الموقع النهائي للضفة الغربية الأرض والشعب - فوق الخريطة الاستراتيجية للكيان الصهيوني .

ولكن ماذا عن الأبعاد والمعطيات الأخرى ؟

ثالثا : المعطيات الاقتصادية هن استنزاف القدرة الى فتح الاسواق

● لا يمكن فهم وضعية الضفة الغربية وقطاع غزة في الاستراتيجية الاسرائيلية دون الالمام بالموقع الاقتصادي لهذه المنطقة العربية داخل تفاعلات السياسة الاقتصادية للكيان الصهيوني لقد تحدت توجهات هذا البعد في ثلاثة أهداف رئيسية :

الهدف الأول :

تمثل في ضرورة بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة كيانا اقتصاديا غير مستقلا،
أى أن يظل تابعا لحركة الاقتصاد الاسرائيلى ودوراته .

الهدف الثانى :

أن تصبح المنطقتين - خاصة الضفة الغربية امتدادا جغرافيا وديمجرافيا لخدمة
الزراعة والصناعة والقطاع المهنى الاسرائيلى .

الهدف الثالث :

تطوير الضفة الغربية واقتصادياتها لتصبح سوقا تجاريا للمنتجات الاسرائيلية
وأن تصبح في ذات الوقت منفذا تجاريا نحو البلاد العربية المجاورة .

● ولايضاح هذه الأهداف خاصة داخل الضفة الغربية لابد من متابعة
سريعة لسنوات الاحتلال وإن كانت هذه المرة من المنظور الاقتصادى ، فقبيل
الاحتلال الصهيونى عام ١٩٦٧ كان التركيب الاقتصادى فى الضفة الغربية يتميز
بسيطرة الطابع الانتاجى والخدمى ، حيث قطاع الخدمات يساهم بنحو ثلثى قيمة
الناتج فى الضفة عام ١٩٦٦ بينما كانت الزراعة تسهم بنسبة ٢٦,١ ٪ والصناعة بنسبة
١٢,٣ ٪ ولكن وبعد مرور مايقرب من الخمسة عشر عاما من الاحتلال الاسرائيلى
للضفة الغربية حدثت تغيرات كبيرة بالنسبة للتركيب الاقتصادى العام يمكن
ايضاها فى الجدول التالى :

القطاع الاقتصادى	النسبة	المتوىة	الهدف الاقتصادى والاجتماعى
١ (قطاع الصناعة	١٢,٣ ٪	ماقبل ١٩٦٧	كان المبرر والهدف من وراء اغلاق الورش والمصانع والمؤسسات الصناعية وتضييق القطاع هو الحيلولة دون تواجد اقتصادى مستقل صناعيا بالضفة لمردوداته السياسية .
٢ (قطاع الزراعة	١٦,١ ٪	٣,٥ ٪	زادت الزراعة ولكن فى المجال الذى منها : ٤٠ ٪ يخدم الاقتصاد الاسرائيلى حيث تخصصت ٦٠ ٪ منها للفواكه والمواالح

للانتاج
الزراعي
و ٦٠ ٪
تخصت
والخضر المخصصة للتصدير وأصبحت
تساهم بنسبة ٢٠ ٪ من إجمالي الانتاج
الزراعي الاسرائيلي وأصبحت الضفة
امتداد زراعي لاسرائيل .
للفواكه والمواالح والخضر

٢ (القطاع المهني ٥٤ ٪ ٣٤ ٪ تمثل الهدف الاسرائيلي في ضرورة
تفريغ الضفة من الأيدي الماهرة وإن
دلت الاحصاءات على أن أغلب من تم
تشغيلهم من صغار السن
الفلسطينيين .

● ومن الجدول السابق نجد أن أهم ما يلاحظ فيه ذلك الاختلال الذي صاحب
الزراعة حيث تركز نمط تخصص جديد في زراعة الضفة الغربية بخدم متطلبات
الزراعة التصديرية الاسرائيلية ويزيد اعتماد الضفة على المحاصيل الحيوية المستوردة
من اسرائيل ، لقد زاد كما يظهر الجدول في الوزن النسبي للزراعة في اجمالي الناتج
من ١٦,١ ٪ عام ١٩٦٦ الى ٣٥ ٪ عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ لكن هذه الزيادة كانت تعكس
في الواقع اختلالا في نسبة مساهمة الفروع الزراعية المختلفة ، إذ بينما نجد أن
المحاصيل الحقلية تشغل ٤٠ ٪ من إجمالي الانتاج الزراعي ، بينما نجد أن ٦٠ ٪ من
المساحة المزروعة تخصص لانتاج الفواكه والخضروات والمواالح التي تذهب أساسا
للتصدير الى الخارج وقد تمكنت اسرائيل من اغراء أعداد متزايدة من المزارعين
للتحول من الزراعة الحقلية الى زراعة الخضروات على وجه الخصوص عن طريق
انشاء العديد من المزارع التجريبية لزراعة المحاصيل الزراعية التصديرية وعن
طريق هذه الأساليب أصبحت الزراعة في الضفة تساهم بما يقرب من ٢٠ ٪ من
اجمالي الانتاج الزراعي الاسرائيلي .

● بالإضافة لما سبق فلقد أدى الاحتلال الاسرائيلي طيلة الخمسة عشر عاما
الأخيرة الى تكريس نمط تجاري يخضع بمقتضاه السوق في الضفة الغربية لطموحات
ومصالح السوق الاسرائيلي ، ولقد سهل ذلك شروط التخصص الاقليمي في نطاق
خدمة احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي وتكريس سياسات الجسور المفتوحة مما أدى
الى حدوث تغيرات تجارية كبيرة في مؤشرات التجارة الخارجية للضفة الغربية
وظهور حالة تبعية تجارية تظهر واضحة في هيكل الانتاج ، حيث تستورد الضفة
السلع الزراعية الحيوية مثل القمح والحبوب والسلع الصناعية الاساسية والمعدات

الكهربائية من اسرائيل بل ان الصعف الاقتصادى التجارى المتعدد المستويات ذلك ، قد جعل أيضا من الضفة سوقا رئيسية للبضائع الاسرائيلية المصدرة ، وتعكس مؤشرات تجارة الضفة الغربية حدوث ركود فى العلاقات التجارية بينها وبين كل من الأردن وقطاع غزة مقابل إنتعاش هذه العلاقات مع اسرائيل . إذ أن الضفة الغربية تستورد نحو ٩٠ ٪ من واردتها من الخضروات والسلع الغذائية والفواكه والأحذية ومواد البناء المعاد تصديرها من إسرائيل !!

رابعاً : المعطيات الاستيطانية :

(بين المدركات .. والواقع -وثائق الأمم المتحدة)

● نأتى الى أخطر المعطيات فى الواقع ، حيث المعطيات الثلاث السابقة تمثل مجتمعه التهيد الموضوعى لخطر سياسة استيطانية استعمارية تفتق عنها الذهن الاستعمارى القديم والحديث ، تلك السياسة التى حمل رأيتها حلقة الوصل الاستعمارية بين النوعين السابقين من الاستعمار ، والتى كان تاريخ تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية هو الاعلان التاريخى عن بداية نوع جديد من :

وجاء الوضع الجيوستراتيجى متفاعلا معه الوضع الاقتصادى للضفة وغزة ليقدمنا نفسيهما كمدخل أيكولوجى للوضع الرابع : الوضع الاستيطانى فماذا عن هذا الوضع ، ماذا عن المستوطنات الاسرائيلية وحدود الدولة ، مدركات وواقعا وطموحا مستقبليا ؟

● ونظرا لأهمية هذه المعطيات باعتبارها وبالاشتراك مع المعطيات السابقة ، موضوع المستقبل فى الصراع العربى - الاسرائيلى داخل الضفة فإننا سوف نعطيه تفصيلا أكثر بتمحور حول ثلاثية محاور أساسية تستند فيها الى وثائق الأمم المتحدة المتوافرة حتى نهاية العام ١٩٨٥ بالإضافة الى المصادر الأخرى :

أولا : الاستيطان وحدود الدولة اليهودية فى ادراك القيادة الصهيونية .

ثانيا : الأمم المتحدة رسالة المستوطنات بالضفة الغربية (من واقع وثائق الأمم المتحدة) .

ثالثا : المستوطنات : طبيعة عملها والهدف منها .

١ . الاستيطان وحدود الدولة اليهودية

في ادراك القيادة الصهيونية :

● لا يمكن لنا فهم طبيعة عملية « الاستيطان » وأهدافها بالضفة الغربية دونما البحث عن أدراك القيادة الاسرائيلية لماهية هذا الاستيطان وحدود الدولة اليهودية ، ولعل أبرز شخصيتين من خلالهما تتحدد الرؤية الاسرائيلية بعمقها التاريخي والحالي لحود الدولة اليهودية ، بالإضافة الى هرتزل وبين جوريون الذين سبق الحديث عنها ، تأتي شخصية الصهيوني العتيد والارهابي القديم فلاديمير جابوتنسكي الذي كادت أن تكون أغلب القيادات الصهيونية الحالية قد تتلمذت على يديه ، والشخصية الثانية مناحم بيجين الارهابي السابق . بمنظمة الارجون ورئيس الوزراء الصهيوني السابق - فاذا عنها من خلال ادراك حدود الدولة ؟

(١) : مدركات جابوتنسكي لحدود الدولة اليهودية (١٤)

● من المدركات الثابتة لدى جابوتنسكي « تأتي مسألة حدود الدولة » فلقد أصر منذ البداية على المطالبة بما أسماه فلسطين التاريخية وظل طوال حياته متمسكا بهذا المطلب وكانت أولى تلميحاته حول مسألة الحدود هذه إثر اتفاقيات الانتداب البريطاني وحدود فلسطين ولقد تبلور موقف جابوتنسكي في هذه المعاني :

« أن مياه اليرموك أغنى حزانات فلسطين - على حد تعبيره - قد اقتطعت كلها وأبقى اليرموك خارج الوطن القومي اليهودي . بل إن شرق الأردن تدخل ضمن حدود الدولة وعلى الصهيونية أن تطمئن الى أن المنطقة الفرنسية من فلسطين لا يمكن اعتبارها مغلقة في وجه الاستعمار اليهودي فقد وقعت فرنسا على وعد بلفور وأخذت على عاتقها بموجب قرار مؤتمر « سان ريمو » أن تجيز مشروع الوطن القومي اليهودي .

● ولذلك يعلن جابوتنسكي بكل وضوح في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني السادس عشر عام ١٩٢٩ أن « اسرائيل هي الأرض التي لا يؤلف نهر الأردن حدها الفاصل بل يمر في منتصفها » .

● وتستمر تأكيدات جابوتنسكي حول هذا المعنى من الكلمات التي صاغها عام ١٩٣٢ - لتصبح نشيدا رسميا لمنظمات « بيتار » للشباب ويقول فيها أن الوطن الأم

للإهود ويشمل كلا ضفتي نهر الأردن من البحر الى الصحراء وأنه لن يتخلى عنها وسوف يظل له الى الأبد :

وفي كافة خطبة ووثائقه يؤكد جابوتنسكى على أن يشمل الوطن القومى كلا من ضفتي نهر الأردن فيضمن ذلك توصياته للمؤتمرات الصهيونية ، وفي اعلان قيام الحركة التصحيحية والمنظمة الجديدة ، بل أنه يضعه على رأس الأهداف التي تسعى لتحقيقها ويضعه في بطاقة العضوية الخاصة بها حيث ينص الهدف الأول على (حل المشكلة اليهودية باقامة دولة فلسطين على ضفتي الأردن) (١٣)

وهكذا

وهكذا يصل جابوتنسكى الاستاذ الأول لبيجين الى حد اعتبار ضفتي نهر الأردن جزءاً من اسرائيل الكبرى ، وهو الحديث الذي أثبتته لغة الثنائيات في الصراع وطبيعة التطورات الحاصلة داخل الضفة الغربية وداخل الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ والتي أعطتها حكومة الليكود « الدفعة الروحية » والعنصرية الجادة منذ ١٩٧٧ وحتى اليوم انها الاطماع التي يسهل فهمها أكثر حينما نحدد ادراك بيجين لحدود دولته .

(ب) بيجين وحدود الدولة اليهودية :

يتفق بيجين في هذا الصدد مع استاذ جابوتنسكى حيث الدولة اليهودية ليست هي تلك الدولة التي يحددها الآخرون لهم بل هي تلك التي يبينها الإهود بأنفسهم كما يقول وايزمان في مذكراته . (١٤)

ومن ثم يمكن أن تصير من وجهه نظر اريه ايل الراجون ولبنان ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيجين ، هي تلك التي تمتد من البحر الى الصحراء شاملة ضفتي الأردن (١٥) .

● ولقد عبر « بيجين » عن وجهة نظره هذه منذ البداية ، حيث رفض عليا قرار التقسيم عام ١٩٤٧ معلناً أن هذا يتناقض وحدود فلسطين اليهودية التاريخية ، وبعد ثلاثين عاما كاملة كتب الى الأمم المتحدة عام ١٩٧٧ يقول : (لا يمكن لأى وعد يقطعه الزعماء الإهود على أنفسهم بالحفاظ على الحدود التي يجري تعيينها أن يبرر به أن يتوقف ذلك الاستيطان ، إن الضغط المتزايد للملايين من العولقيين للعودة سوف يتغلب على جميع

العقبات التي توضع في طريقهم ، أن أرض اسرائيل لا يمكن تقسيمها ولا يجوز بل من الواجب اعادة توحيدها ، فشرقي الأردن تؤلف جزءا لا يتجزأ من وطننا الأم ، اننا نعلن أن كل اتفاق يوقعه أفراد أو مؤسسات على أى مشروع للتقسيم غير ملزم لشعبنا فتوقيعهم لاغ ولاقيمة له من البداية . وكل معاهدة يجري توقيعها على أساس التقسيم تنقصها صفة الشرعية ويصبح من حق شعبنا وواجبه أن يبادر الى الغائها) : (١٦) ،

● وليس غريبا هذا الادراك لمناحيم بيجين لحدود دولته فهو الذي تحدت شخصيته منذ البداية في كلماته :

(عندما قال ديكارت « أنا أفكر فانا إذن أكون » ، قال فكرة عميقة جدا ، غير أن هنالك أحيانا في تاريخ الشعوب لا يكفي التفكير وحده لاثبات وجودها ، فقد « يفكر » شعب ثم يتحول أبناؤه بأفكارهم وبالرغم منهم الى قطيع من العبيد ، هنا يصرخ كل مافيك قائلا : إن عزتك ككائن حى رهن بمقاومتك الشر ، نحن نحارب فنحن إذن نكون) . (١٧)

● لقد اتفقت الشاشة الادراكية لكل من جابوتسكي وبيجين على أن حدود « اسرائيل اليهودية » هي تلك الحدود التي تحددها اعتبارات الأمن القومي ومخاطر المستقبل ، ومن ثم هي لاتقاس لديهم باية مقاييس مادية بقدر ماتقاس باعتبارات الخوف والحاجة الى الأمن ، ولكن لاستكمال تلك الشاشة الادراكية تقدم هذه الوثيقة القديمة من الوثائق اليهودية والتي تحدد وبلا عناء حدود الدولة حتى بخطوط العرض والطول ، والوثيقة تعود الى ١٥ فبراير ١٩١٧ ، والتي نشرتها نشرة فلسطين ، الناطقة بلسان اللجنة الفلسطينية - البريطانية وهي مؤسسة صهيونية عتيده فاذا تقول هذه الوثيقة القديمة الجديدة ؟ (١٨)

وثيقة للمحدود

تقول الوثيقة التي تعنون بـ (حدود اسرائيل) : لكل كاتب معنى بشئون اسرائيل تعريفه لحدود ذلك البلد ولكل استنتاجاته الخاصة المنسجمة مع طبيعة الهدف الذي يقصده في المجالات الدينية أو العلمية أو السياسية . وبالتالي فإن الاستنتاجات تختلف باختلاف القاعدة التي يستند اليها للتعريف ، أى ما إذا كان التعريف يستند الى نصوص التوراه أو التاريخ أو الجغرافيا .. والسؤال الذي يبرز الآن هو كيف ننظر نحن الصهاينة الى حدود دولتنا ؟ .

● إن « وايزمن » حاول تجديدها حين « قرر أننى أعلم بأن الله قد وعد أبناء إسرائيل بفلسطين ولكن لأعرف الحدود التى رسمها . أننى أعتقد بأنها أوسع من الحدود المقترحة الآن وربما ضمت شرق الأردن . فاذا حافظ الله على وعده لشعبة فى الوقت الذى يختاره فإن واجبنا هو إنقاذ مايمكننا انقاذه من بقايا إسرائيل . إن حدود دولتنا المقدسة التى نريد أن نتكلم عنها هى حدود إسرائيل المستقبل . إن الأرض اللازمة تشمل أرث قبائل إسرائيل الأثنى عشرة أيام التوراه بالإضافة الى الامتدادات الضرورية للحفاظ على وحدة الأرض وسلامتها » .

● وتستطرد الوثيقة قائلة : (أن الحد الغربى هو البحر الأبيض المتوسط أما الحد الشرقى فهو حدود الأرض التى كانت تملكها قبائل إسرائيل الممتدة من الشاطئ فى شمال صيدا بخط مستقيم الى نقطة تساقط شلالات نهر الأعوج فى بحيرة « الهيجانة » الى الجنوب من جنوب شرق دمشق . ويمتد الحد الشرقى من هذه النقطة عبر وادى نهر « الأعوج » ثم ينحرف فى انحناء ليضرب شرقا المنطقة الجبلية فى جبال « اللجا » الى نقطة ١٥٣٢ - ٣٠ شمالا . ومن هناك ينحرف فى اتجاه غربى الى نهر البرموك ومن هناك غربا عبر النهر الى البحر الميت . ويمتد الى الحد الجنوبى من طرف البحر الميت الى وادى عربية الى ١٥٣٠ - ٣٠ / ومن هناك غربا حتى وادى العريش ممتدا مع هذا السوادى الى البحر » .

● وتشتمل الوثيقة الى الحديث عن اعتبارات الدفاع عن حدود الدولة العبرية المقترحة فتقول أن « الحد الاستراتيجى الطبيعى الوحيد هو القطاع الضيق الذى يقع فى شمال صيدا الى أقصى الحد الجنوبى للبنان . والحد الطبيعى الآخر هو وادى البقاع فى حيازة الأطراف الجنوبية للبنان وجبل الشيخ وتحصينها بشكل يكفل السيطرة على المخرج الجنوبى لهذا الوادى » .

● وتضيف الوثيقة : « إن الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية السالف ذكرها تشير الى الأهمية الحيوية الكامنة فى السيطرة على جزء من الخط الحديدى الحجازى . إن هذه الاعتبارات تفرض التعريف التالى لحدود فلسطين المستقبل فى الشمال ، الأميال الخمسة الأولى من مجرى نهر « الليطانى » ومن ثم اعتبار « دمشق » كحد شمالى وإذا تعذر الحصول على دمشق وفى ذلك خسارة فادحة نهيئ حقنا فى التعويض فى أماكن أخرى ، يمتد الحد من الجنوب الشرقى من نهر « العوالى » حتى الحد الجنوبى لسلسلة جبال لبنان

وجبل الشيخ الى نقطة تقع في درجة ٣٦ شرقا و ١٥٣٣ شمالا ومن ثم يتجه الحد بخط مستقيم الى بصرى الشام (١٥٣٢ و ٢٠ / شمالا) . ومن هذه البلدة يتجه الى الحد جنوب في خط متواز مع الخط الحديدى وعلى بعد مسافة مع الخط الحديدى ، عن مسافة تتراوح بين عشرة أميال وعشرين ميلا شرقا حتى يصل الى منخفض « الجفر » الذى يقع على بعد ٢٠ ميلا الى الشرق من « معان » (ويلاحظ هنا الاسماء القديمة قدم الوثيقة نفسها) ، ومن هناك ينحرف الحد حتى يصل الى الشاطئ الشرقى لخليج العقبة على بعد بضعة أميال الى الجنوب من البلدة . وعن مصر وشبه جزيرة سيناء ، قالت الوثيقة إن الصراع الحالى فى شبه جزيرة سيناء سيعيد بدون شك فتح مسألة الحدود المصرية - الاسرائيلية ، فحدودنا لن تقف هناك ؟

وهكذا

● وهكذا تضع وثائق بنى صهيون مع مدركاتهم الاستعمارية أسس دولتهم وأسر « عصرهم الصهيونى » ، ومن خلال هذه الشاشة الادراكية مجتمعة ، توالدت فكرة الاستيطان لاعطاء « الأمن » مضمونه المادى ولخلق التكوين العضوى للكيان الصهيونى خلقا يتلاءم وطبيعة التهديدات المحيطة عربيا ، وكأن « الاستيطان » يتناسب طرديا مع طبيعة المنطقة التى ينشأ عليها وأهميتها فى الاستراتيجية الصهيونية ، لذا كانت مستوطنات الضفة وغزة لها الأولوية تليها مستوطنات الجولان والشمال الفلسطينى تليها مستوطنات سيناء ، ولكن يعن لنا سؤال منطقى :

ماذا عن شرعية هذه المستوطنات ؟ وهنا يبرز دور الأمم المتحدة ويتربط معه سؤال آخر :

ماذا عن طبيعة تلك المستوطنات وهدفها كما يبرزه الواقع ووثائق الأمم المتحدة أيضا ؟

٢ - الأمم المتحدة ومسألة المستوطنات

أعربت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الأراضى المحتلة والتى أنشئت بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣) عن قلقها العميق فى عدة تقارير لها ازاء الاثار المترتبة على انشاء مستوطنات فى الأراضى المحتلة .

ففى تقريرها الثانى المؤرخ فى ١٧ / أيلول / سبتمبر ١٩٧١ ، أبدت اللجنة الخاصة
الملاحظة التالية :

« إن الأدلة بما فيها الشهادات التى أولى بها أمام اللجنة التنفيذية الخاصة بشأن الضم
والاستيطان ، تؤيد الادعاءات القائلة أن حكومة اسرائيل تنتهج ، سياسة للضم
والاستيطان للأراضى المحتلة بكيفية يقصد بها استبعاد كل امكانية لرد هذه الاراضى الى
أصحابها الشرعيين .

« إن الفرق بين ضم اقليم مفتوح واحتلال اقليم فى وقت الحرب موضح فى الفقرات
التالية من التعليق الذى نشرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصدد اتفاقية جنيف
الرابعة :

(كما سبق التأكيد فى التعليق على المادة ٤ يكون احتلال أرض ما فى وقت الحرب
فى الأساس حالة مؤقتة قائمة على الأمر الواقع ، لا تحرم الدولة المحتلة أراضيها سواء من
شخصيتها كدولة أو من سيادتها ، بل تؤثر فقط على قدرتها على ممارسة حقوقها . هذا
هو ما يميز به الاحتلال عن الضم ، الذى بموجبه تكتسب الدولة القائمة بالاحتلال كل أو
بعض الأراضى المحتلة وتدمجها فى أراضيها) .

● وتبعاً لهذا ، فإن الاحتلال الناجم عن الحرب بينما يمثل جميع مظاهر الحيازة
الفعلية لا يمكن أن ينطوى على أى حق للتصرف فى الاقليم . وما دامت الأعمال العدائية
مستمرة لا يحق للدولة القائمة بالاحتلال ، ضم الأراضى المحتلة حتى ولو كانت تحتل الاقليم
المعنى بأسره . ولا يمكن الوصول الى قرار بشأن هذه المسألة فى معاهدة للصلح وهذه قاعدة
معترف بها عالمياً يؤيدها فقهاء القانون وتؤكدها أحكام عديدة صادرة عن المحاكم الدولية
والوطنية .

وهناك مبدأ أساسى ينشأ من الاعتبارات السالفة الذكر مفادة أن : الدولة القائمة
بالاحتلال تبقى ملزمة بتطبيق الاتفاقية بأسرها حتى اذا كانت ، خلافا لقواعد القانون
الدولى تدعى خلال نزاع ما أنها قد ضمت كل الأراضى المحتلة أو جزءاً منها (وتؤكد
اللجنة الخاصة من جديد صحة هذا الرأى . وتؤكد أيضاً أن أى محاولة من جانب
حكومة اسرائيل لتغيير وضع السكان المحليين ، وعلى وجه الخصوص حق تقرير المصير وحق
الاحتفاظ بوطنهم يواجه برفض من جانب حكومة اسرائيل للأحكام المرعية فى القانون
الدولى .

- وتتجه الوقائع التالية الى تأييد الاستنتاج القائل أن سياسة حكومة اسرائيل هي ،
أن تضم الأراضي المحتلة وأن تنشئ المستوطنات فيها كما تقول وثائق الأمم المتحدة :
- (أ) وجود لجنة وزارية لاستيطان الأراضي في حكومة اسرائيل .
- (ب) تصريحات صريحة بهذا المعنى صادرة عن الوزراء والزعماء الاسرائيليين .
- (ج) مذكرة قدمها في ٨ تموز / يولية سنة ١٩٧١ الى اللجنة الخاصة السيد « روى الخطيب » رئيس بلدية القدس عندما وقعت الأعمال العدائية في حزيان / يونية ١٩٦٧ وقد ثبت صحة الوقائع الواردة فيها بأدلة أخرى .
- (د) أنباء لم تكذب ، نشرت في وسائل الاعلام ، بشأن مخطط لانشاء مستوطنات اسرائيلية في الأراضي المحتلة .
- (هـ) ادعاءات لم تدحض بعد وتتفق مع وقائع أخرى وردت في عدة رسائل موجهة من حكومة الأردن وحكومة الجمهورية العربية السورية بشأن تدابير اتخذتها حكومة اسرائيل انتهكة بذلك حقوق الانسان للشخص الذين يعيشون في الأراضي المحتلة .
- (و) انعدام أية محاولة جديدة لاعادة توطين اللاجئين في ديارهم في الأراضي المحتلة
- (ز) الطرد الجماعي والإبعاد المستمر للأفراد من الأراضي المحتلة .
- (ح) نقل السكان المستمر في الأراضي المحتلة الى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة (١٨) .
- وأعربت اللجنة الخاصة في تقريرها الخامس ، بتاريخ ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ عن الآتي :
- « ترى اللجنة الخاصة ، بناء على تحرياتها ، أن هناك دليلا قاطعا على أن حكومة اسرائيل تنتهج سياسة انشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة ، واهكان هذه المستوطنات بمواطنين اسرائيليين بعضهم من المهاجرين الجدد وفيما يتعلق ببعض أجزاء الأراضي المحتلة ، مثل الخليل والضفة الغربية ورفح وشرم الشيخ (سيناء) ومرتفعات الجولان ، اعتمدت حكومة اسرائيل خططا طويلة الأجل للاستيطان « إن الأدلة الماثلة أمام اللجنة الخاصة أثبتت بوضوح أن حكومة اسرائيل تمضي في سياسة ضم الجزء . المحتل من القدس بتصرف انفرادي وتوسيع حدود بلدية المدينة بادماج مساحات واسعة من الأراضي تشكل جزءا من الضفة الغربية المحتلة .

وهي ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار / ٢٨٥١ (د - ٢٦) الذي طلبت فيه بقوة من اسرائيل أن تلغى على الفور جميع التدابير من أمثال التدابير التالية وأن تكف فوراً عن جميع السياسات والممارسات من قبيل السياسات والممارسات التالية :

- (أ) ضم أى جزء من الأقاليم العربية المحتلة .
- (ب) إنشاء مستوطنات اسرائيلية في هذه الأقاليم ونقل بعض السكان المدنيين من اسرائيل الى الأقاليم المحتلة .
- (ج) تدمير وتهديد القرى والأحياء والمساكن ومصادرة الممتلكات ونزع ملكيتها .
- ويدين قرار الجمعية العامة ٢٥٢٥ (د - ٣٠) بصفة خاصة السياسات والممارسات الاسرائيلية التالية :

- (أ) ضم أجزاء من الأراضي المحتلة .
- (ب) إنشاء مستوطنات اسرائيلية في الأراضي المحتلة ونقل سكان أغراب اليها .
- (ج) تدمير المنازل العربية وهدمها .
- (د) مصادرة الممتلكات في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها وجميع المعاملات الأخرى الرامية الى الاستحواذ على الأراضي والتي تدور بين السلطات أو المؤسسات الاسرائيلية والرعايا الاسرائيليين ، من جانب ، وسكان الأراضي المحتلة أو مؤسساتها ، من جانب آخر .

وينص قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٥ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ في بعض اجزائه على مايلي :

١ - تقرر أن جميع هذه التدابير والاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ لاصحة لها قانوناً وتعد عرقلة خطيرة للمساعي المبذولة للتوصل الى سلام عادل دائم في الشرق الأوسط .

٢ - نأسف بشدة لاستمرار اسرائيل في تنفيذ هذه التدابير وخاصة اقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة .

٣ - تدعو اسرائيل الى الامتثال بدقة لالتزاماتها الدولية طبقاً لمبادئ القانون الدولي واحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ .

٤ - تدعو مرة أخرى حكومة اسرائيل ، بوصفها دولة الاحتلال ، الى الكف فوراً عن اتخاذ أى إجراء من شأنه أن يفضى الى تغيير الطبيعة القانونية أو التشكيل الجغرافي أو التركيب السكاني للاراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس .

٥ - تحث جميع الدول الاطراف في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على كفالة احترام احكام الاتفاقية وامثالها في جميع الأراضى العربية التى تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بها في ذلك القدس .

وفي قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩ م) المؤرخ ٢٢ آذار / مارس ١٩٧٩ . انشئت لجنة مقصدها الرئيسى دراسة الحالة المتعلقة بالمستوطنات في الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس .

وفي القرار ذاته يقرر مجلس الأمن أيضا .

(١) « ... أن سياسات وممارسات اسرائيل في اقامة المستوطنات في الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ليس له أى صحة قانونية ويشكل عقبة كاداة أمام تحقيق سلمى شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ، وكذلك :

(٢) يطلب مرة أخرى الى اسرائيل بوصفها الدولة المحتلة أن تتقيد بدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة ١٢ آب / أغسطس / ١٩٤٩ وأن تلغى ما اتخذته من تدابير سابقة ، وأن تكف عن أى إجراء يسفر عن تغيير المركز القانونى والطبيعى والجغرافى والتأثير ماديا على التكوين الديمجرافى للاراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس وبصفة خاصة ألا تنقل بعض سكانها المدنيين الى الأراضى العربية المحتلة .

(٣) ينشئ لجنة تتكون من ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن يعينهم رئيس المجلس بعد التشاور مع أعضاء المجلس .

وتوصلت اللجنة ، في تقريرها الثالث الى النتائج التالية :

« ويتبع لهذا ، بعد أن درست اللجنة بعناية جميع عناصر المعلومات التي تمكنت من جمعها تنفيذاً لولايتها ، تود أن تؤكد من جديد النتائج التي وردت في تقاريرها الماضية وعلى وجه أكثر تحديداً ، النتائج التالية :

(أ) تواصل الحكومة الاسرائيلية بنشاط تنفيذ عملياتها المستفزة والمعاندة ذات النطاق الواسع لإنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة .

(ب) هناك علاقة متبادلة بين انشاء المستوطنات الاسرائيلية وتشريد السكان العرب .

(ج) إن إسرائيل ، في تنفيذ سياسة الاستيطان التي تنتهجها ، تلجأ الى جرائم سرية في كثير من الأحيان أكثر خبثاً ، تشمل السيطرة على الموارد المائية والاستيلاء على الأملاك الخاصة ، وتدمير المنازل وابعاد الأشخاص ، متجاهلة حقوق الانسان الأساسية تجاهلاً تاماً .

(و) وقد جلبت سياسة الاستيطان تغييرات عنيفة وذات أثر ضار على نمط الحياة اليومية الاقتصادية والاجتماعية للباقيين من السكان العرب وسببت تغيرات جوهرية ذات طبيعة جغرافية وديمقراطية في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس .

(هـ) تشكل هذه التغيرات انتهاكاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب / أغسطس ، وللمقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن هذه المسألة .

« ويتبع لهذا تود اللجنة أن تكرر أن سياسة اسرائيل الاستيطانية ، التي تم بموجبها على سبيل المثال مصادرة ٣٣,٣ في المائة من الضفة الغربية حتى هذا الوقت تفتقر الى الصحة القانونية وتشكل عائقاً خطيراً في وجه تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة »

ونظراً الى التدهور الذي طرأ مؤخراً في الحالة في الأراضي العربية المحتلة ترى اللجنة أن سياسة اسرائيل الاستيطانية ، بما تفرضه من آلام لا مبرر لها على سكان عزل هي تحريض على المزيد من الاضطراب والعنف ، وتستطرد الوثيقة قائلة :

« وقد أدت سياسة اسرائيل الاستيطانية الى تهويد اعداد كبيرة من الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم ، مما أدى الى تعاظم عدد اللاجئين المستمر وما يصاحب ذلك من عواقب .

« إن الأدلة المتوفرة تدل على أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية مازالت تستنزف الموارد الطبيعية ، وعلى وجه الخصوص الموارد المائية ، في الأراضي المحتلة لمصلحة تلك السلطات واضراراً بالشعب الفلسطيني » ثم تقول الوثيقة :

« وبما أن الماء سلعة شحيحة وثمينة في المنطقة ، فإن السيطرة عليه وتوزيعه تعنى السيطرة على أهم وسائل البقاء . لذلك يبدو أن اسرائيل تستعمل الماء ليس فقط كسلاح اقتصادى بل كسلاح سياسى أيضا لدعم سياستها الاستيطانية. ولهذا فإن اقتصاد وزراعة السكان العرب قد تأثرا تأثيرا ضارا بسبب الاستغلال السوء لسلطات الاحتلال للموارد المائية (راجع الفصل الثانى فى الكتاب) .

وفىما يتعلق بالقدس ، لاحظت اللجنة بقلق شديد أن التوتر والمواجهة بين اسرائيل والعالم الاسلامى قد ازداد ولاسما بعد سن « قانون أساس » فى الكنيست الاسرائيلى يليه أحداث تغير فى طبيعة ومركز المدينة المقدسة ، وقد أثر ذلك أيضا على العالم المسيحى وبعد أن أحاط مجلس الأمن علماً بتقارير اللجنة التى انشئت بمقتضى القرار ٤٤٦ / (١٩٧٩) وافق بالإجماع على القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذى ينص فى بعض أجزائه على :

« وإذ يؤكد مرة أخرى أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين فى وقت الحرب والمعقودة فى ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي العربية التى تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

يقرر أن كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادى أو التكوين الديمغرافى أو الهيكل أو المركز المؤسسى للأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس ، أو أى جزء منها ، ليس له أى صحة قانونية ، وأن سياسة اسرائيل وممارستها المتعلقة بتوطيد قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد فى هذه الأراضي تشكل انتهاكا شديدا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين فى وقت الحرب كما تشكل عقبة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم فى الشرق الأوسط .

- يعرب عن إستيائه الشديد من مواصلة اسرائيل اتباع هذه السياسة . والممارسات

واصرارها عليها ، ويدعو حكومة اسرائيل وشعبها الى الغاء هذه التدابير وازالة المستوطنات القائمة ويدعوها بصفة خاصة للتوقف على وجه السرعة عن انشاء وتشيد وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس .

- يطلب من جميع الدول ألا تقدم أية مساعدة الى اسرائيل تستخدم بصفة خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة .

- يرجو من اللجنة أن تواصل فحص الحالة المتعلقة بالمستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، وأن تحقق في البلاغات الخاصة بالاستنزاف الخطير للموارد الطبيعية وخاصة موارد المياه ، بغية ضمان الحماية لتلك الموارد الطبيعية الهامة للأراضي الواقعة تحت الاحتلال ، وأن تظل تراقب عن كثب تنفيذ هذا القرار .

« هذا ماتقوله ، وبالنص وثائق الأمم المتحدة ، قدمناه ، بدون تدخل كبير كي تظهر ، وبوضوح ، وحياد كامل ، حقيقة ماحدث بأعلى وأقدس أراضينا الضفة ، القدس ، وغزة . »

٣ - طبيعة المستوطنات ومقصدها :

يمكن تصنيف المستوطنات الى مستوطنات عسكرية وأخرى « مدنية » وتتمثل المستوطنات العسكرية التي تسمى أيضا مراكز الناحال (شباب الطليعة العسكرية) الأمامية منشآت عسكرية كما تمثل قرى زراعية . ويؤكد الزعماء الاسرائيليون الدور الاستراتيجي الاساسي لهذه المستوطنات العسكرية . ففي كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، أعلن رئيس الوزراء اسحاق رابين ، أن المستوطنات زادت من أمن اسرائيل ووفرت أساسا وطيدا لمطالبتها بالسلام المقترن بمحدود يمكن حمايتها ، إن هذا النوع من المستوطنات هو جوهر الدفاع الاسرائيلية ويجمع بين الأعمال الزراعية والخدمة العسكرية .

وتتكون المستوطنات المدنية من نوعين : الكيبوتس : « أو المزارع الجماعية » وهـ الموشاف « وهى مزارع فردية تستفيد من الزراعة الجماعية .

وقد جاء في تقرير وفد النقابة الوطنية للمحامين الى الشرق الأوسط سنة ١٩٧٧ مايلي « أوضح نائب وزير الدفاع ، مردخاي تسيبورقي (كما ذكرت صحيفة على هامشمار في ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ أن المستوطنين في مثل هذه المعسكرات يتمتعون رسميا بصفة مدنيين في الخدمة العسكرية ، وقال أن الجيش قد يستخدم بعض المستوطنين الذين يصبحون موظفين مدنيين في الجيش ، وتقوم وزارة الدفاع بدفع مرتباتهم وتطلب منهم التوقيع على عقود مدتها ستة شهور وأضاف تسيبورقي أن الجيش سيجلو عن المعسكرات في النهاية ويتعاون في تحويلها الى مستوطنات دائمة ^(٢١) .

وفي تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ أصدرت المحكمة الاسرائيلية العليا حكما بضرورة ازالة مستوطنة « أيلون موريه » الواقعة على الضفة الغربية بالقرب من مدينة نابلس في غضون ٣٠ يوما وذلك لأن الدوافع التي أدت الى الاستيلاء عليها هي دوافع سياسية وليست لاحتياجات الأمن وقد استندت المحكمة في اصدار الحكم الذى لا مثيل له المادتين ٤٩ ، ٥٣ من اتفاقية جنيف والمواد ٢٣ (ز) ، ٤٦ ، ، ٥٢ من اتفاقية لاهى .

وبالاضافة الى الاعمال المحظورة المنصوص عليها في الاتفاقيات الخاصة تنص المادة ٢٣ (ز) من اتفاقية لاهى بوجه خاص على حظر تدمير ممتلكات العدو أو الاستيلاء عليها إلا اذا اقتضت ضرورات الحرب هذا التدمير أو الاستيلاء .

وتنص المادة ٥٢ على أنه « لن يطلب من السلطات المحلية أو الأهالي أعمال تسخير الممتلكات والخدمات إلا للوفاء باحتياجات جيش الاحتلال .

وقد أدلت المحكمة العليا برأى مفاده أن اتفاقية لاهاي تسرى على هذه القضية لأنها في رأيها تقع في نطاق القانون الغربي والدولي ولا تحالف تشريعا إسرائيليا عددا . وتسمح هذه الاتفاقية باقامة مستوطنات لسد الاحتياجات العسكرية ولا ينطبق المبدأ على الطابع المدني البحت « لايلون مورية » وأكدت المحكمة أيضا أن نزع ملكية الأراضي لاغراض عسكرية يجب أن يكون مؤقتا بطبيعته ، ويمكن تصيم موقع أمامي بحيث يبقى بعد زوال الادارة العسكرية المؤقتة في أرض محتلة (٤٩)

وكثيرا ماتتحول الخيمات العسكرية الى مستوطنات مدنية بالرغم من أن الدفاع العسكرى ليس من ابتكار حكومة ليكود « التي جاءت الى الحكم في أيار / مايو ١٩٧٧ فقد اذن اسرائيل غاليلي ، المسئول عن سياسة المستوطنات الاسرائيلية في حكومة حزب العمل السابقة ، باقامة « مراكز » في بيت لحم و (كوشار هاشار) لتجنب مشاكل السياسة الخارجية والمعارضة المحلية وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ اقترح هامر ، وزير الشؤون الاجتماعية اضافة صفة المستوطنات الانية على المستوطنات الجديدة (٥٠) .

وقد أدلى ريمونا، زميل استاذ العلوم السياسية بجامعة متشجين بشهادة امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بالولايات المتحدة جاء بها أن معظم المستوطنات المدنية كانت سابقا خيمات ناحال . وتسيطر الحكومة الاسرائيلية سيطرة صارمة على تعيين مواقع اقامة المستوطنات في الضفة الغربية وغزة ، ففي عام ١٩٨٤ أشار وزير العدل حاييم صادوق الى أن الاقامة في تلك المنطقة تقتضى الحصول على اذن من الحكومة نظرا الى أن الضفة الغربية تعتبر منطقة مغلقة بموجب القانون العسكرى . وتستطرد وثائق الأمم المتحدة قائلة :

« ويقول المسؤلون الاسرائيليون أن السياسة التي تنتهجها اسرائيل بشأن المستوطنات في الأراضي المحتلة تقوم على أساس سلسلة من الأولويات والاعتبارات الأمنية والسياسية واحتياجات التوطين وعلى الامكانيات والاهداف القائمة »

وفي عام ١٩٧٧ أكد وزير الشؤون الاجتماعية مجددا قلق الحكومة ازاء سياسة انشاء المستوطنات وقد علق ييجال آلون على ذلك في مقابلة له فقال : « اذا قت بتلخيص

المسلك التجريبي لحكومة اسرائيل في تجديد نقاط الاستيطان فستجد أنها تتجمع لتكون مفهوما واحدا هو أن المستوطنات تقام في مناطق ذات أهمية استراتيجية بمحاذاة خطوط الحدود القائمة أو متاخمة لمناطق تحتمل أن تصبح خطوط حدود في المستقبل « وهذه نقطة هامة جدا لم ينبغي اليها قادة العرب بعد » .

« وهناك تفسيرات أخرى لمقاصد سياسة انشاء المستوطنات فقد قال بول كوهنزع مدير وكالة منفيت للاغاثة وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة .

(تقام المستوطنات على ثلاثة خطوط تهدف على ما يبدو الى تطويق المجتمعات الفلسطينية وعزلها عند الخط الأول بمحاذاة نهر الأردن ، الذي يفصل بين الضفة الغربية والأردن . ويقوم هذا الحزام من المستوطنات لعزل الفلسطينيين في الضفة الغربية عن الأردن .

ويتمد الخط الثاني بمحاذاة خط هدنة عام ١٩٤٨ بين الأردن واسرائيل الذي يطلق عليه عموما اسم الخط الأخضر ويفصل هذا الحزام ما بين الفلسطينيين في الضفة الغربية واسرائيل أما الخط الثالث (الذي لم يستكمل) فينطوي على اقامة مستوطنات حول أكثر المدن الفلسطينية ازدحاما بالسكان مثل نالس والقدس الشرقية . ومنذ عام ١٩٦٧ والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تشجع سياسة المستوطنات ، حيث تعتبر الضفة وغزة جزءا من الحدود الطبيعية للوطن اليهودي فكما جاء في التوراه- وجاء في تقرير نقابة المحامين الوطنية . الصادر في ١٩٧٧ . أنه وفقا لمبدأ « الوطن » هذا تعتبر الحكومة الاسرائيلية وجود السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة تاهلا منها فقط فترئيس الوزراء مناحم بييجين وغيره من المسؤولين يطلقون على الضفة الغربية اسم « يهودا والسامرة » وهي الأسماء القديمة للمنطقة وتبين الخرائط التي حصل عليها الوفد من وزارة السياحة الإسرائيلية الضفة الغربية وغزة على أنها جزء من إسرائيل دون إشارة الى مركزها كنطاق محتلة . فالخرائط تشير الى الضفة الغربية بوصفها يهودا والسامرة .

وبعد حرب ١٩٧٣ بقليل ، أعلنت إسرائيل رسمياً ضم القدس الشرقية إليها . وشجعت الحكومة الهجرة اليهودية الى المنطقة . ونصت خطة العشرينات اقترحتها الحكومة الإسرائيلية على إعادة توطين الأسر اليهودية واحلالها محل الأسر الفلسطينية .

وتضمن تقرير نقابة المحامين الوطنية الصادر في عام ١٩٧٧ المعلومات التالية . في

عام ١٩٧٥ أعلن وزير الإسكان « افرام عوفى » أن اسكان اليهود في القدس الشرقية والمنطقة المحيطة بها تعتبر مسألة ذات أولوية وفي آيار / مايو ١٩٧٧ اقترحت الحكومة الإسرائيلية برنامجاً جديداً للتعمير في القدس الشرقية ، يرمى الى التعجيل بالهجرة اليهودية إليها وذلك عن طريق تشييد ١٨٠٠٠ شقة .

وبحلول عام ١٩٧٥ كان قد طرد ٦٠٠٠ فلسطيني من المنطقة بعد أن عرض عليهم شيء من التعويض وبعد تدمير بيوتهم إنتقلت ٢٠٠ أسرة يهودية للسكنى فيها بينما مكثت ٢٠ أسرة فلسطينية في المنطقة (٢٠٠٠) .

وفي آيار / مايو ١٩٨٠ سن الكنيست الإسرائيلي القانون الأساسى الذى ينص على أن القدس الموحدة في داخل حدودها بعد حرب ١٩٦٧ هى عاصمة إسرائيل . أكد مجلس الأمن في قراره ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٠ أن هذه التدابير التشريعية والادارية تشكل انتهاكاً للقانون الدولى وانها باطلة ولاغية ، وتثل عقبة خطيرة في سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط . ومن الواضح كما يقول القرار أن الحكومة الإسرائيلية تعاونت تعاوناً وثيقاً في إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة ، واتخذ هذا التعاون صوراً كثيرة موجهة كلها صوب نقل المواطنين الإسرائيليين بنجاح الى الأراضي المحتلة

وتتضمن المساعدات المقدمة من الحكومة الإسرائيلية اعفاءات من ضرائب الدخل وتقديم قروض ميسرة ومعونة مادية مثل توفير المياه والكهرباء وخدمات الهاتف وجرافات ومراقب النقل وقد ذكر أحد المصادر ما يلى :

(أن الوسيلة الأولى التى تستخدمها الحكومة الإسرائيلية لتشجيع المستوطنين على الانتقال الى الأراضي المحتلة عن طريق تقديم الاعانات المباشرة الى المستوطنات . وقد اعترفت الحكومة بأنها خصصت ختى حزيران / يونيه ١٩٧٧ مبلغ ٤٠٠ مليون دولار للمستوطنات الواقعة في الأراضي المحتلة) (٢٠٠٠) :

ونصته الميزانية الإسرائيلية لعام ١٩٧٨ على إجراء زيادة كبيرة في المصروفات المرسودة لاستيعاب المستوطنين الجدد في المستوطنات التى أنشئت في المناطق المحتلة .

وتعتبر المبالغ المرسدة في عام ١٩٧٨ لوزارة الزراعة أعلى مبالغ خصصت على الإطلاق للمستوطنات الجديدة - إذ بلغت ٤٢٦ مليون ليرة إسرائيلية كما خصص مبلغ ٨٤٠

ليرة إسرائيلية من ميزانية وزارة الاسكان لبناء ٥٥٠ وحدة مبانى فى المستوطنات الجديدة ٢٦

وقد جاء فى صحيفة النيويورك تايمز فى عددها الصادر فى ٢٨ شباط / فبراير ١٩٨١ أن اللجنة المالية للبرلمان قد اعتمدت مبلغ حوالى ٤ ملايين دولار لتشييد ٤٠٠ منزل فى المستوطنات القائمة » وقد قدرت المبالغ التى صرفتها إسرائيل على المستوطنات حتى عام ١٩٧٦ مبلغ ٥٠٠ مليون دولار على الأقل .

● وهكذا

● وبلا تدخل - أساسى - فى وثائق وتقارير الأمم المتحدة ، كانت الصورة واضحة وبلا رتوش ...

● استثمار استيطانى فريد من نوعه فى التاريخ الانسانى ، ذلك هو الاستثمار الإسرائيلى الاستيطانى .

الهوامش :

(١) انيس فوزى قاسم / قانون العودة : بيروت منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث ، ١٩٧٢ ص ١٩ .

(٢) مراقب من الامم المتحدة : فى ذكرى مأساة فلسطين - القاهرة - جريدة الاهرام ١٥ مايو ١٩٧١ .

(٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الاهرام - العسكرية الصهيونية - مجلد ٢ ص ٦٨ - ٦٩ ، سنة ١٩٧٤ - القاهرة .

(٤) يراجع بشكل عام
Shimon, Peres, The next Phase, London, 1968

الهوامش :

(٥) المصدر السابق ص ٦١ . كذلك كتاب بن جوريون : اسرائيل تاريخ شخصي ،

انظر ايضا الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(٦) انظر العسكرية الصهيونية مصدر سابق ص ٦٨ - ٩٨

(٧) هيثم الكيالي : المذهب العسكري الاسرائيلي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، سلسلة كتب فلسطينية - بيروت - ١٩٦٩ ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٨) سبق للمؤلف دراسة هذه الجوانب في دراسات منشورة بمجلة شئون عربية خلال عامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ .

(٩) د/ عبد الوهاب الكيالي / المطامع الصهيونية للتوسعية - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث - بيروت - يوليو ١٩٦٦ ص ٧٤
فقلا عن : نشرة فلسطين العدد الصادر بتاريخ ١٩١٩/١١/٢٣

(١٠) د/ عبد الوهاب الكيالي / المصدر السابق : ص ٧٥

(١١) د/ عبد الوهاب الكيالي / المصدر السابق : ص ٧٦

(١٢) امل للنادلي / الليكود والتسوية : دراسة للتحالف الحاكم في اسرائيل - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة - ١٩٧٨ - ص ٢٢ - ٢٣ .

(١٣) المرجع السابق : ص ٢٣ .

(١٤) دكتور / عبد الوهاب الكيالي : مرجع سابق ص ٦٦ .

(١٨) رفعت سيد أحمد : الحدود الامنة في الفكر الصهيوني : «دراسة » :
جريدة البيان - دبي ٢٧/٧/١٩٨٢ ص ٧ - (الدراسة متضمنة الوثيقة
مع تحليل لها) .

(١٩) وثيقة الامم المتحدة رقم ٨٣٨٩/١ المؤرخة في ٥ أكتوبر ١٩٧١
ص ٢٧ .

(٢٠) يولجع بشكل مفصل وثيقة / المستوطنات الاسرائيلية بالضفة
وغزة - الامم المتحدة نيويورك - ١٩٨٢ (مترجمة) .

(٢١) الواشنطن بوست ٢٢ أكتوبر ١٩٧٩

(٢٢) تقرير عن / معاملة الفلسطينيين في الاراضي التي تحتلها
اسرائيل من الضفة وغزة / مقدم للامم المتحدة بتاريخ ١٩٧٩ نيويورك
ص ١٠ .

(٢٣) التقرير السابق / ص ٩

(٢٤) التقرير السابق / ص ١١

(٢٥) التقرير السابق / ص ٩

(٢٦) التقرير السابق / ص ١١

(١٥) اهل الشانلي : مرجع سابق : ص ٣٢ - ٣٣ .

(١٦) اهل الشانلي : المرجع السابق : ص ٣٣ .

(١٧) بسام ابو غزالة : الجنود الارهابية لحزب حيروت الاسرائيلي
« منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث - بيروت ، ١٩٦٦
ص ٣٤ .

الفصل الثاني



أزمة الارتواء

سياسات إسرائيل المائية
بالضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة



● إن الإهتمام الإسرائيلي ، الاستراتيجى والجغرافى والتاريخى بالضفة وحدها الذى يفسر تلك الاندفاع الاستيطانية العنيفة التى شهدتها الضفة الغربية وقطاع غزة فى الثمانية عشر عاماً الأخيرة من قصة الصراع ، ويفسر أيضاً رد الفعل الفلسطينى العنيف - فى سنوات الاحتلال - فى مواجهة تلك الاندفاع العدائية الى لإقتلاع الهوية الحقيقية لهذه « الأرض العربية » . إن الموقع الاقتصادى والجيوستراتيجى لمنطقة الضفة الغربية لدى أبناء هذه المنطقة ولدى الاستراتيجية الإسرائيلية والذى فسر كل تطورات الصراع فى سنواته الأخيرة وهو أيضاً الذى سيقدر له أن يفسر مستقبل هذا الصراع .

● إن التواجد العضوى الصهيونى المكثف داخل الضفة الغربية بقدر ما يخفى أسباب الضعف الاستراتيجية والتاريخية ، يخفى أيضاً أسباباً سياسية عميقة أفرزتها سياسات كامب ديفيد واحداث الجولة السادسة فى الصراع العربى - الصهيونى (جولة بيروت ١٩٨٢) ، والتى محورت مجتمعه - القضية العربية - الفلسطينية ، حول هذا الجزء الصغير من الوطن المحتل ، وهى السياسات - أيضاً التى أفرغت الصراع من كل مضامينه القومية والمصرية المتوقفة عند حدود الضفة وقطاع غزة ومباحثات الحكم الذاتى ، ورغم أن ثورات أبناء الضفة - طيلة التسعة عشر عاماً الماضية - قد أوضحت الخريطة ووضعت - مع جولة بيروت الغربية - النهاية العملية لتلك السياسات إلا أن المستقبل لا يزال يحمل فى طياته بعض التوجهات والنوايا ، لدى بعض الأطراف داخل قصة الصراع ، أن الضفة بهذا سوف تظل ومعها غزة وبعض أقاليم المشرق العربى ، ولفترة طويلة مقبلة من الصراع بمثابة القلب ، « ونقطة الارتكاز نحو الحل » وهو الأمر الذى يحتم على صانع القرار العربى (الانسان العربى العامل) .. وعياً وتخطيطاً عربياً متكاملأ « لتوظيف « منطقى » الضفة الغربية - غزة المرتقبة مع الكيان الصهيونى وهو الأمر الذى يستلزم ضرورة فهم وضعية هذه المنطقة لدى طرفى الصراع ، ويستلزم معرفة موقعها القانونى والاجتماعى المتميز ، ويستلزم أيضاً معرفة أهم أزماتها : أزمة الارتواء .

تساؤلات أولية

لماذا تم إسرائيل بالمياه العربية ؟ سؤال البحث عن اجابة له لابد وأن تأخذنا الى التاريخ القديم.... حين أتت الهجرات الصهيونية تبحث عن « أرض الميعاد » مع بداية هذا القرن ، وحين رأوا أرضاً ظنوها - كما قال هيرتزل فيما بعد - « أنها أرض بلا شعب » ، فتوافدوا عليها .. وفي ظل الغيبوبة العربية والفلسطينية وقتها كان طبيعياً أن يبنوا مستوطناتهم ولكن الغريب ، هي أن تتجاوز هذه المستوطنات مع الآبار العربية في محاولة لامتصاص آخر قطرة بهذه الآبار .. إن الاهتمام الاسرائيلي بالمياه إذن ، ارتبط اتوماتيكياً بالاستيطان وبالحاجة الاقتصادية الزراعية ، وأيضاً بكون مياه الضفة هي المصدر الأساسي الذي تتغذى عليه الدولة العربية ، حتى بعد اقتطاع الليطاني من جنوب لبنان وبدء استثمار مياهه ، وذلك لموامل تتعلق بطبيعة الجنوب اللبناني الجغرافية والسياسية ولطبيعة التوجه العام الذي تخطط له السياسة الاستيطانية الاسرائيلية بالنسبة لما تحتله حديثاً من الأرض العربية .

وقد أرجعت الاستاذة / ليزلى شميدا قدرة اسرائيل على الاقدام على تحقيق مصالحها المائية بشكل منفرد الى عدد من العوامل في مقدمتها القوة العسكرية الاسرائيلية وقدره اسرائيل على تأمين رؤوس أموال ضخمة لتمويل مشروعاتهم المائية بالإضافة الى حملتهم الدعائية الضخمة التي تجمعت في اقناع الغرب بوجه عام والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص ، بأن مصالح اسرائيل المائية في المنطقة ينبغي أن تحظى بأولوية عند مناقشة قضايا المنطقة (١).

هذا ويلاحظ أن الأزمة المائية الحالية في إسرائيل قد اتخذت أبعاد خطيرة خاصة في ضوء خطط التثقيف الزراعي في الثقب ومشروعات التوسع الصناعي والسياسة الاستيطانية في الأراضي المحتلة ، وتشير الدراسة السابقة الى أن إسرائيل في عام ١٩٧٦ كانت تستخدم ما بين ٩٥ - ٩٨ ٪ من موارد سوف تكون بحاجة الى ٥٠٠ مليون متر مكعب اضافية للاستهلاك المحلي فقط ، ومعنى هذا أن على إسرائيل مضاعفة استهلاكها من المياه للحفاظ على مستوى المعيشة الحالي ومستوى النمو الاقتصادي ، والبدائل التي تطرحها إسرائيل للخروج من هذه الأزمة في اللجوء الى حلها منفردة وقد خطت خطوة في هذا الاتجاه باحتلال جنوب لبنان ومشروعها لتحويل مياه الليطاني ، وهي تمارس في نفس الوقت ضغوطا على الولايات المتحدة كي تضمن لها الحصول على ما بين ٣٥ - ٤٠ مليون متر مكعب من مياه اليرموك وإذا لم يتحقق هذا المطلب فاحتمال قيام إسرائيل بـ «سد المقارن» الذي يقوم الأردن ببنائه احتمال وارد هذا بالإضافة الى تعمد السياسة الاسرائيلية الابقاء على اقامة المناطق المحتلة اقتصادا متخلفا للاقلال من استهلاك المياه الى أقصى حد (٣) .

● أساليب التهويد :

يبدو أن الاستغلال الاسرائيلي لمياه الأراضي المحتلة لم يتوقف عند الحدود والابعاد سالفة الذكر ، فلقد انتهجت الاستراتيجية الاسرائيلية عددا من الأساليب الهامة بهدف التهويد الكامل لمياه الضفة وقطاع غزة ، من هذه الأساليب :

١ - تم وضع الموارد المائية لهاتين المنطقتين - الضفة وغزة - منذ يونيو ١٩٦٧ تحت مسؤولية إدارة تخصيص المياه والتصديق على استخدامها التابعة لمفوضية المياه الاسرائيلية وهي التي ينظمها قانون المياه الاسرائيلي الصادر عام ١٩٥٩ ، والقاضي بالاستنزاف الكامل لمياه الأراضي المحتلة .

٢ - قيام اسرائيل بحفر آبار ارتوازية داخل حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ والتي بإمكانها أن تضخ وتمتص معظم مياه الضفة الغربية ، وهذا ما حدث بالفعل حيث كانت اسرائيل تضخ من الضفة الغربية ، وحدها زهاء ٥٠٠ مليون متر مكعب في السنة عن طريق آبار ارتوازية محفورة داخل اسرائيل ، وهو ما يشكل ثلث استهلاك اسرائيل السنوي من المياه قبل عام ١٩٦٧ ، ويشكل في نفس الوقت خمسة أسداس مياه الضفة الغربية (١) ولعل هذا ما يفسر الأهمية المتعاظمة التي توليها اسرائيل للسيطرة على الطبقات الصخرية المائية الجوفية الموجودة بامتداد المنحدرات الغربية للضفة الغربية (٢).

٣ - تركيز اسرائيل على نوع خاص من المستوطنات داخل نطاق الضفة الغربية ، حيث اهتمت بشكل أساسي بالمستوطنات الزراعية امعانا في الاستنزاف المخطط والمضون لمياه الضفة .

٤ - حرصت الادارة الصهيونية في الأراضي المحتلة بعد العام ١٩٦٧ على تنظيم عمليات الحفر بالنسبة للعرب الفلسطينيين فوضعت قيودا على استخراج تصاريح حفر الآبار واستخدام البنايع ، وجعلتها في أضيق نطاق ممكن ، بل وقصرها على التزود بالمياه الصالحة للشرب وللأستخدام المنزلي فقط ... كل هذا يهدف الحيلولة دون التأثير على الضخ في اسرائيل (٣) . ولقد ترتب على هذا القيد مشكلة هامة بالنسبة لمنتجي الحمضيات وزراعي الخضروات من العرب الفلسطينيين ، الذين تتوقف محاصيلهم على الري ولقد ظلت الأراضي العربية المروية ، لاتتعدى ٨١٠٠ هكتار منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن وهو الأمر الذي دفع بالبعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة عام ١٩٧٩ لاثارة القضية في تقرير (٤) هام كشف بالأرقام هذه المذبحة التي تم للأراضي الزراعية العربية بالضفة .

٥ - يلاحظ أيضا بالنسبة للأساليب والسياسات الاسرائيلية بشأن تهويد مياه الضفة الغربية ، وضع جميع الامكانيات للمادية والسياسية لحفر الآبار ، داخل الضفة الغربية وقطاع غزة في أيدي الشركة الاسرائيلية للمياه (ميكورت) والتي حفرت في عام واحد هو عام (١٩٧٧ - ١٩٧٨) داخل الغور ووادي الأردن ١٧ بئرا ، بالإضافة الى ٣١٤ بئر

عربيا آخر تسيطر عليها الادارة الصهيونية وتنظم استخدامها لصالح بناء المستوطنات الزراعية .

● بالاضافة لكل هذا لنا أن نتخيل حجم المأساة التي تعيشها المياه العربية وهى فى حالة الاسر الصهيونى ، هذه ، عندما نعلم أن سبعة تصاريح فقط بالحفر قد منحت للاهالى الفلسطينيين خلال الفترة (١٩٦٧ - ١٩٨٠) ويهدف الاستهلاك المنزلى (٣) .

وقد منحت هذه التصاريح فى الحالات التى كان الحرمان منها سوف يؤدى الى « قحط شديد » يصيب أصحاب الأرض الحقيقين ، الفلسطينيين . هذا وقد وضعت السلطات الاسرائيلية عدادات للمياه على الآبار العربية الموجودة للتحقق يوميا من التمسك بالحد المفروض على مقدار المياه المستخرجة للاراضى الفلسطينية المسموح باستخدامها ، وفى بعض الحالات استولت السلطات الاسرائيلية على الآبار التى يملكها مزارعون عرب اضطروا لاسباب مختلفة الى العيش خارج فلسطين بعد عام ١٩٦٧ ، واستغلتها لصالح الاستهلاك الاسرائيلى .

٦ - من سياسات التهويد المائى الاسرائيلية يأتى رفض السماح للبلديات مثل « بلدية رام الله » بحفر آبار مالم تتم أيضا بتزويد المستوطنات اليهودية المجاورة ، أو أن تربط شبكاتها البلدية بالشبكة الاسرائيلية التى تتزود من المياه الجوفية لمدينة رام الله نفسها ، ويأتى هذا الربط بين الشبكات بالاخطار الجسيمة المستقبلية على مجرى الآبار العربية حتى يؤدى تدريجيا الى جفافها وتدميرها . وهو ماحدث ببعض القرى الفلسطينية داخل الضفة الغربية خاصة فى منطقة وادى الأردن حيث كمية المياه محدودة للغاية .

وللتدليل على هذه الحقيقة يلاحظ أن الآبار المفترض أنها عربية (٣١٤ بئرا) قد تدفق منها خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٨ كمية تصل الى ٣٣,٠ مليون متر مكعب بينما تدفق من الآبار الاسرائيلية والبالغ عددها (١٧ بئرا) كمية وصلت الى ١٤,١ مليون متر مكعب (٤) . أى مايقرب من النصف تقريبا ، وهو الأمر الذى لايمكن له أن يحدث إلا على حساب الآبار العربية ومعدل تدفقها .

وتستخدم السلطات الإسرائيلية أجهزة بالغة التعقيد بهدف ضخ الماء تعجز إزائها الأجهزة والأساليب البدائية التى قدر للعرب الفلسطينى أن يستخدموها لاستخراج مياههم

ويلاحظ أن المعدات الإسرائيلية تصل إلى عمق ٥٠٠ متر ومضخاتها قوية للغاية ، الأمر الذي أدى إلى جفاف ما يقرب من ٥٠ بئراً عربية خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٠ بالإضافة إلى تزايد الملوحة في آبار أخرى خاصة في الجزء الشمالي لوادي الأردن ، وهو الأمر الذي دفع ٢٠٠٠ فلسطيني يعيشون في قرية العوجة التي تقع على مسافة ١٢ كيلو متر شمال أربحا في الجزء القاحل من وادي الأردن إلى الاحتجاج لدى السلطات على ما يجري من تخريب لاقتصادهم الزراعي ، لأن الآبار الإسرائيلية وشبكة المياه التي تمر بالمستوطنات اليهودية المجاورة قد استنزفت بشدة موارد مياه القوي ، ويقول سكان العوجة أنهم لم يستطيعوا الحصول على أي قدر من الماء للرى ولذلك فقدوا أكثر من ١٣٠٠ دونم من الأرض بالموز ، و ١٥٠ دونم من الأراضي المزروعة بالمحاصيل وحججت حالات مشابهة في قرى عربية مثل برد الله وبعين البيضاء وكردلة في الجزء الشمالي من وادي الأردن (٨) .

من هذه الأساليب ومن غيرها يلاحظ أن استغلال إسرائيل لحوالي ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه من أجل أغراضها الخاصة لا يترك سوى ١٢٠ مليون متر مكعب من مجموع ٦٢٠ مليون متر مكعب ، لتلبية احتياجات الضفة الغربية ، ويعنى استغلال المستوطنات الإسرائيلية لحوالي ١٦ مليون متر مكعب في السنة أن ٨٠٠٠٠ ألف مستوطن صهيوني بالضفة الغربية فيما عدا منطقة القدس ، يشكلون واحداً في المائة من مجموع سكان المنطقة لكنهم يستهلكون حوالي ١٥ ٪ من المياه المحلية .

● وتهويد الماء يمثل مدركاً أساسى في عقل القيادة الإسرائيلية ، فوشى ديان عندما ذهب إلى الولايات المتحدة بعد مبادرة السادات ، من أجل التفاوض عما يسمى وقتها بالحكم الذاتي لسكان الضفة قال في مطار « اللد » أن إسرائيل ستواصل سيطرتها على موارد مياه يهودا والسامرة ، التي تشكل الموارد المائية الرئيسية للساحل ، قال ديان أن المسألة لا بد أن توضع هكذا ، على من وعلى ماذا ينطبق الحكم الذاتي : السكان أم الأراضي ؟ ونعتقد أننا بحاجة إلى الأراضي ومياهها أكثر من السكان .

● إن هذا التحديد الذى ساقه أحد القادة الكبار - السابقين - في الكيان الصهيوني وضعت « قضية الماء » في صلب الأولويات التي تخطط لها الاستراتيجية الصهيونية وعليه فحق في أقصى صور التعارض بين مسمى « بكامب ديفيد » والحكم الذاتي وبين مطلب الماء ، فإن إسرائيل تحسم القضية دائماً لصالح الماء ، وتستخدم كافة الأساليب الغير مشروعة وبشكل قوى يهدف تهويد الماء العربى ، فهي لم تكتف فقط بالآبار والينابيع

ومصادر المياه من نهر الأردن وإذا تحدث أكبر مشروعاتها المائية خلال السنوات الثلاث الماضية مشروع توصيل مياه البحرين الأبيض المتوسط والميت بحرة شق الجسد الفلسطيني وخالقة لأخطر الآثار الاقتصادية والسياسية على مجمل الأراضي المحتلة .. فإذا عن هذه القناة ؟

الأخطار السياسية والاقتصادية لقناة البحرين الاسرائيلية :

في ٢٨ / ٥ / ١٩٨١ قام منحيم بيجين بافتتاح واحد من أخطر المشاريع الاقتصادية البحرية التي حدثت في فلسطين منذ عام ١٩٤٨ مشروع توصيل البحر الميت والمتوسط بطول يصل الى ١٠٨ كم . واعتقد لها الخط . الجنوبي الذي أطلق عليه « خط القطيفة مسادة » والذي يبدأ من « تل القطيفة » الذي يقع على شاطئ البحر المتوسط وجنوبي وير البلج وشمالى ، خان يونس « في قطاع غزة . وينتهى في « منطقة مسادة بالقرب من البحر الميت بعد مروره بالنقب الشمالى جنوبى بئر سيع وقدرت تكاليف المشروع بـ ٦٨٥ مليون دولار ، وكانت الحكومة الاسرائيلية قد وافقت على المشروع في ٢٤ / ٨ / ١٩٨٠

وقهلت في الاعلان الرسمى عند بدء التنفيذ حتى منتصف ١٩٨١

مستتلة في هذا توتر الوضع الاقليمى العربى والدولى ، ويلاحظ أن هذا المشروع قد بدأ ، وكاد أن ينتهى دون فعل عربى حقيقى لا يقافه ، وكأننا لاندرك حقا الأخطار التي يحملها مثل هذا المشروع بين طياته ، وإن كان الأمر كذلك فهذه بعض الأخطار التي ستقرب على ميلاد هذه القناة التي تقدمها الى من يهيم الأمر :

١ - سوف يؤدى المشروع الى اغتصاب مزيد من الأرض والمياه العربية ، فالمشروع سيبدأ من البحر الاقليمى لقطاع غزة وير بالاراضى المحتلة التابعة لهذا القطاع ويصب في البحر الميت . وكلها أراضى ومياه عربية لابد أن تلجأ اسرائيل الى اغتصابها ونزع ملكيتها لتحقيق مشروعها وتعتبر المساحات الواسعة من الأراضي العربية التي سيبتملها المشروع من أخصب الأراضي الزراعية في المنطقة .

٢ - سوف يؤدى المشروع الى ضرب الأهداف والمشاريع الأردنية على اختلافها فارتقاء منسوب البحر الميت وتغيير نسبة الملوحة فيه ، سيقضيان على جميع المشاريع التعميدية الأردنية في منطقة هذا المشروع ، ومن أهم هذه المشاريع المعرضة للهلاك

مشروع « البوتاسى العربى » الاردنى الذى تساهم فيه الأمة العربية مجتمعة ، والذى انتهت بالفعل المرحلة الأولى منه ، حيث بنيت السدود وبرك التجفيف ومحطات التجارب لانتاج البوتاس ، تمهيدا للبدء فى الانتاج الفعلى والكامل ، ومن المتوقع أن يلحق مشروع القناة أضرارا بامكانات الطباقة النفطية المحتملة فى منطقة البحر الميت ، حيث تتكاثر الرمال الزيتية التى تشكل قيمة علمية فى عمليات التنقيب عن البترول .

٢ - سوف يؤدى هذا المشروع الى احداث أضرار ناجمة عن « خلط مياه البحرين » حيث من شأن هذه القناة تحويل البحر الميت الأزرق الى خليط من الجبس الأبيض ، وهو الخليط الذى سيغير من مناخ المنطقة ويؤثر على مشاريع البوتاسى ويضع استخدام البرك الشمسية الكبيرة داخل حوضه فى المستقبل وكان فريق من العلماء اليهود قد رفع الى الحكومة الاسرائيلية تقريراً حذر فيه خطر تدفق مياه البحر المتوسط بكيات كبيرة - وهو ما حدث بالفعل - عبر القناة ، على البحر الميت لأن ذلك سيؤدى الى تشكيل كتل من الجبس الأبيض ترسب بكيات كبيرة ، الى اسفل حوض البحر وتنتشر ، اذا كانت باحجام صغيرة ، على سطحه وتجعل من مياه البحر سائلاً أبيض كالحليب وسيحول البحر الميت عندئذ الى بحر أبيض اللون عاجزاً عن امتصاص حرارة الشمس فيتغير المناخ بالتالى فى ضواحي هذا البحر .

٤ - سوف يؤدى المشروع كذلك الى تعرض خزانات المياه الجوفية للخطر فالحزانات فى قطاع غزة ستعرض للاخطار نتيجة مرور القناة بمنطقة القطيفة فمن المتوقع أن تسرب مياه البحر المالحة الى هذه الخزانات فتفسدها وتجرم السكان العرب والمزروعات من فوائدها ، خاصة وأن هناك عمليات تهويد للمياه بالمقابل تحدث على الجانب الآخر ، أى أن هذه الخزانات والآبار سوف تكون بين شقى رحى ، فمن ناحية الآبار الاسرائيلية - التى سبق التفصيل بشأنها ، ومن ناحية أخرى هذه القناة الخطرة .

٥ - سوف يؤدى المشروع كذلك إلى تغير الوضع الجغرافى والتركييب السكانى للمنطقة فالمشروع سيغير المعالم الجغرافية فى قطاع غزة ، وسيجبر قطاع غير قليل من السكان على هجر أملاكهم والانتقال إلى مكان أخرى وسيساعد على اقامة منشآت دائمة فوق الأراضي ولقائدة دولة الاحتلال .

٦ - سوف يؤدى المشروع أيضاً إلى زيادة منسوب البحر الميت ، فارتفاع هذا المنسوب نتيجة تدفق مياه البحر المتوسط على البحر الميت سيلحق إضرار بالغة بالمشاريع

الزراعية والاقتصادية والمعال الأثرية ، والسياحية الأردنية والفلسطينية ، وسوف يضطر الأردن في حالة تنفيذ المشرع إلى رفع الأسوار حول البحر الميت على امتداد ٣٠ كم وتقامشاريح البوتاسي وسيكلف ذلك بين ٢ إلى ٣ ملايين دولار بالاضافة إلى سدمير المشروع للمعال السياحية والأثرية ولكل المشاريح السياحية التي يستعد الأردن لتنفيذها قريبا .

٧ - وأخيرا وعلى الجانب السياسي فإن هذا المشروع يؤكد ماتنوى - الادارة الصهيونية الحاكمة عمله تجاه فلسطين والمنطقة العربية في المستقبل القريب فاسرائيل تهدف بشق القناة الى خلق « واقع دائم » لايسهل تغييره أو التنازل عنه بلا مقابل ، وهو المنطق الذي سيطر على عقلية القادة الصهاينة ، فلن تقدم اسرائيل - مثلا - الجنوب اللبناني ، أو الجولان أو الضفة ، هكنا وبلا مقابل الى الأمة العربية ، بل لابد من الثمن ، والثمن الذي تريده اسرائيل لايمكن تقديمه بغير خلق واقع سياسي اقتصادي يمكن التحدث والتفاوض بشأنه ، فاسرائيل تريد اعترافا وشرعية من الجسد العربي الذي لايزال رغم انتكاساته العديدة بلفظها وشق « قناة البحرين » يعنى أن منطق التفاوض على « أرض الواقع » لاكتساب الشرعية والأمن هو ماسوف تنتهجه السياسة الاسرائيلية في المستقبل القريب .

إن قناة البحرين تأتي لتقدم نفسها كآخر مراحل تهويد الماء العربي في فلسطين وهي مرحلة سوف يكون الاقتتال بداخلها واستماته المقاتلين بمشابة البدهيات ، إذ أنها متعلقة حينئذ بقضية « حق البقاء » وسوف يرادف « الماء » فيها كلمة « الوجود » ذاتها .



أزمة الارتواء الى أين ؟

تكاد تتفق أغلب الموائيق الدولية المتصلة بقضية فلسطين على أن استغلال اسرائيل لمياه الضفة الغربية وقطاع غزة يعد انتهاكا واضحا وصارخا للاتفاقيات الدولية المتعارف عليها بشأن البلدان المحتلة وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وأن أثار سياسة تهويد الماء العربي قد ألحقت أثارا شديدة الضرر على اقتصاد وحياة أهالي الضفة

وغزة ، والمثير للدهشة هو ذلك التوافق الغريب بين تعاطف الصمت العربي وتعاطف الاندفاع الصهيونية تجاه المياه العربية داخل فلسطين وحولها ، ليبدأ من الأثنين معا معضلة ما أسماه البعض بالعصر الاسرائيلي^(١) الذي يدور في سياساته وتوجهاته العامة حول فكرة خلق امبراطورية اسرائيلية صغرى في هذه المنطقة . . . يكون الماء هو عصبها ، وعليه فلن يكون الماء العربي داخل فلسطين وهو وحده المستهدف ، فيياه البحر الأحمر ، من قناة السويس الى باب المندب ، بل ومياه نهر النيل - التي دار بشأنها في عهد الرئيس المصري السابق / أنور السادات حديث جاء بهدف توصيلها الى اسرائيل ومياه الفرات بعد الليطاني واليرموك وسوف تكون جميعها هي المستهدفة من قبل استراتيجية الماء - الاسرائيلية ، وقد يكون في هذا التوقع بعض الخيال ولكن المتابعة الجادة لأفكار وسياسات الكيان الصهيوني تجاه المياه العربية في مرحلة ما بعد لبنان ، وتطور هذه الأفكار والسياسات ، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أننا أمام « منطق عملي » لدولة تضع معضلة الماء على قمة أولوياتها القادمة بعد أن فرغت - تقريبا من « معضلة الأرض » . بل وقامت بتقنين هوية هذه الأرض من خلال سلسلة من القوانين والسلوكيات العسكرية الاستفزازية ، وهو الجانب الذي بحاجة الى تفصيل .

الهوامش :

(*) تمنا بتفصيل هذه السياسات في كتابنا المياه في المخططات الصهيونية - مركز للدراسات الفلسطينية بمشق - وما نقدمه هنا هو ملخص عام للسياسات والاساليب الصهيونية تجاه الماء العربي بالصفة الغربية ومقاطع غزة .

(المؤلف)

(١) ليزلى شميدا : رئيسة قسم الابحاث باوسسة الامريكية لخدمات للتدريب بالشرق الاوسط « بحث مشروعات اسرائيل المائية وتأثيرها

على حركة الصراع العربي - الاسرائيلي ، - قدم لنخوة اسرائيل والمياه
العربية التي عقدت بالاردن في ٢٥ - ٢٦ فبراير ١٩٨٤

(٢) المصدر السابق •

(2). Davis, Uri, and others, Israel's Water Policies Journal of
Palestine Studies, Winter, 1980, No, 34, PP-18 - 20.

(٤) وثيقة « سياسة اسرائيل بشأن مياه الضفة الغربية » (نيويورك
والامم المتحدة ١٩٨٢) •

(٥) صحيفة دافار الاسرائيلية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٧٨ •

(٦) كان هذا للتقرير بعنوان :

real Drains West Bank Water Resources. Unofficial United Nati-
ons document No. S/A G. 21-Used by security council Commi-
ssions Established, Under Resolution. 446 on 22 March 1979

(٧) للبحث الوثائقي الهام للدكتور / بول كوبريتج :

Uiring Paul, Israeli Settlements,
and Palestinian Rights, Middle East International (Lonhon),
October 1978, 88, PP. 10-20

(٨) وثيقة اسرائيل بشأن موارد مياه الضفة « مصدر سابق » ص
٨ - ١٢ •

(٩) انظر بتفصيل : وثيقة (مسألة مراعاة اتفاقية جنيف الرابعة
لعام ١٩٤٩ في اراضي غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس التي
احتلتها اسرائيل : في عام ١٩٦٧) (نيويورك ، الامم المتحدة ،
١٩٧٩) •

(١٠) نجيب صالح : العصر الاسرائيلي من قناة السويس الى باب
الغديب ، (بيروت ، دار اقرا - ١٩٨٣) ص ١١٩ - ١٤١ ، كذلك ص
٢٠١ - ٢١٠ •



(١) مدخل ديمجرافى تاريخى :

• قبل الحديث عن أهم التحولات القانونية التى حدثت فى الضفة وقطاع غزة خلال الفترة ٦٧ - ١٩٨٥ ، ينبغى تقديم لمحة ديمجرافية - جغرافية وسكانية - عن المنطقة وموضوع الدراسة وكذلك لمحة تاريخية .

• حيث قطاع غزة تبلغ مساحته ٦٠٠ ميل مربع ويقطنه ٤٠٠,٠٠٠ . فلسطين تقريبا ، أما الضفة الغربية فتتد على مساحة ٢,٢٧٠ ميلا مربعا وهى غنية جدا بالموارد الزراعية ويبلغ عدد سكانها ٧٠٠,٠٠٠ نسمة (يراجع هذا وثائق الكتاب) .

• وكانت مصر . فى عام ١٩٦٧ تتولى ادارة قطاع غزة ، وكانت الضفة الغربية آنذاك متحدة مع الأردن عقب اعتماد قانون الوحدة فى عام ١٩٥٠ ، وبعد حرب ١٩٦٧ احتلت اسرائيل قطعى الأرض العربيتين ، اللتين تؤكد الوثائق والحقائق التاريخية عروبتها وكذلك حقائق الواقع الحى ، فبعد هزيمة العثمانيين فى ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ فى نهايات الحرب العالمية الأولى ، أسست فلسطين التى ظلت ٤٠٠ عام تحت السيطرة العثمانية الاسلامية ، خاضعة للسيطرة البريطانية وفى عام ١٩١٩ اتفق على أن تصبح فلسطين جزءا من نظام الانتداب الذى أنشأته عصبة الأمم وفى عام ١٩٢٠ تم تنصيب بريطانيا دولة منتدبة على فلسطين ، وكان هذا التحديد الجغرافى لوثيقة نشرها المفهد الملكى البريطانى للشئون الدولية لحدود فلسطين كما استلمتها ادارة الانتداب (١) :

« يحد القطر من الغرب البحر المتوسط ومن الشرق نهر الأردن ، ويفصل بين هذين سلسلة من التلال التى تمتد من الشمال الى الجنوب على طول فلسطين كلها تقريبا وبطبيعة الحال ينقسم القطر الى أربعة أقسام رئيسية هى :-

- ١ - منطقة الجليل التى تكتنفها التلال فى الشمال والضفة الغربية .
- ٢ - السهول الحسة :

- أ - السهل الساحلى الواقع بين الساحل والتلال .
- ب - سهل عكا الواقع بين عكا والتلال .
- ج - مرج ابن عامر (جنوب شرق حيفا) .
- د - سهل الحولة (أقصى الشمال الشرقى) .
- هـ - سهل الأردن .

٣ - منطقة بئر السبع (الجنوب الغربى)

٤ - المناطق الصحراوية القاحلة فى الجنوب الشرقى .

• وبموجب أحكام المادة ٢٥ من صك الانتداب ، أدرج شرع الأردن فى إقليم فلسطين المؤقت . تحت الانتداب ، إلا أنه لم يكن يحكمها فى الواقع . بل كانت تحت الحكم البريطانى .

وبموافقة عصبة الأمم ، جرت أدارته بشكل منفصل اعتباراً من أيلول / سبتمبر ١٩٢٢ وأصبح مستقلاً بوصفه بملكة شرق الأردن في آذار / مارس ١٩٤٦ . وقد دام الانتداب البريطاني حتى عام ١٩٤٧ عندما تخلت المملكة عن سلطتها طوعية إلى الأمم المتحدة . وتوجز المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم نظام الانتداب .

● وقد قسمت الأقاليم الموضوعة تحت انتدابات ثلاث فئات (أ - ب - ج) وفقاً لمرحلة التطور الخاصة التي بلغت نحو قيامها كدولة مستقلة .

وأعتبرت فلسطين اقلياً يندرج تحت فئة الانتداب (أ) ولم تكن مستثناة بأى حال من هذه الأحكام .

● وفي عام ١٩٤٧ صوتت الجمعية العامة لصالح خطة تقسيم فلسطين على النحو الذى أوصت به لجنة الأمم المتحدة المعنية بفلسطين وينص القرار / ١٨١ (د - ٢) فى جزء منه على ما يلى :-

(تنشأ فى فلسطين دولتان مستقلتان ، أحدهما عربية والأخرى يهودية ويقام نظام دولى خاص لمدينة القدس ...)

● ورفض العربُ التقسيم على أساس أنه يخالف أحكام ميثاق الأمم المتحدة التى تعطى للشعب الحق فى تقرير مصيره وبحلول الأول من أغسطس من نفس العام أصبح التقسيم نافذ المفعول بعد جلاء القوات المسلحة البريطانية فى ١٤ مايو ١٩٤٨ . أما اتفاقيات الهدنة التى أبرمت فى عام ١٩٤٩ بين اسرائيل وكل من مصر ولبنان وشرق الأردن وسوريا فقد تمخضت عن تغيرات كثيرة كان محصلتها السيطرة على كل الأرض المخصصة لها فى خطة التقسيم وظفرت بأجزاء اضافية كبيرة من مساحة الشقة الغربية واحتفظت مصر بقطاع غزة .^(٩)

هذه مجرد لمحة جغرافية تاريخية عن الوضع العام الذى توالدت فيه قبل العام ١٩٦٧ اشكالية الضفة الغربية وقطاع غزة ، ماذا حدث بعد العام ١٩٦٧ من تحولات عامة ، خاصة فى النواحي القانونية فى أعز وأغلى المناطق الفلسطينية المحتلة !!

٢ - حول الشرعية القانونية للوضع الاسرائيلى بالضفة وغزة فى مرحلة ما بعد ١٩٦٧ :

لعلنا نجد الاكتفاء بالموقف العام للأمم المتحدة تجاه مسألة الوضع الاسرائيلى فى الضفة الغربية وغزة بعد الاحتلال ، ما يقوم ك تفسير كامل لتلك الشرعية المدعاة من قبل اسرائيل كما سنرى - ولتحقيقه الوضع داخل الضفة ، ونقرأ فى وثيقة الأمم المتحدة رقم ٨٠٨٩/١ والتى

فسرتها أكثر وثيقة (الوضع القانوني للضفة الغربية وغزة الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٢) نقرأ هذه الحقائق :

● أن الموقف الذي اتخذته الأمم المتحدة ، ونؤيدها فيها معظم بلدان العالم بشأن حالة الضفة الغربية وغزة ، هو اعتبار تلك المناطق أراض محتلة .

● أما إسرائيل فلها رأى مخالف ، فنذ ديسمبر عام ١٩٦٧ ، بدأت إسرائيل تسمى الضفة باسم يهودا والسامرة وهي الأسماء الدينية المزعومة بالأقليم وبعد فترة قصيرة من حرب عام ١٩٦٧ أصدر برلمان إسرائيل تشريعا مفوضا بصدد قانون دولة إسرائيل وولاياتها القضائية وإدارتها . لأى منطقة فيما تسميه بأرض إسرائيل (فلسطين) وتعين من قبل الحكومة عن طريق أمر إداري وفي فبراير ١٩٦٨ أصدرت وزارة الداخلية في إسرائيل قرارا لم تعد تعتبر بمقتضاه الضفة الغربية وقطاع غزة أراض للعدو .

● وهكذا .. أصبحت إسرائيل تعتبر نفسها سلطة للإدارة وليس سلطة للاحتلال في تلك الأراضي العربية .

● وتقول وثيقة للأمم المتحدة (٥) أن هذا الوضع يتناقض واتفاقات جنيف ولاهاي بشأن أعراف الحرب البرية ولعلنا لانبالغ أن هذا الوضع يعد حالة فريدة تحتاج الى اتفاقية دولية أخرى تحاول - مجرد محاولة أن تتشبه مع هذا الغرض الغريب للمواثيق والأعراف الدولية .

● إن اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ ، المتعلقة بقوانين وإعراف الحرب البرية ، اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (٦) تتعلق بالقوانين السارية في المنازعات المسلحة . وإسرائيل طرف في اتفاقية جنيف الرابعة . وقد أصبح تصديقها لهذه الاتفاقية نافذا في ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٥٢ . وتنص المادة ٤٢ من أنظمة لاهاي على أن : (اقلها مايعتبر محتلا من أجل تطبيق قواعد الاحتلال الحربي) عندما يوضع تحت سلطة الجيش المعادي) .

● وتنص المادة ٤٣ على مايلي :

(حيث أن سلطة الحكم الشرعي قد انتقلت في الواقع الى أيدي المحتل فعلى هذا الأخير أن يتخذ كل مايسطيع من تدابير ليستعيد ، ويضمن الى أقصى حد ممكن النظام

العام والسلامة مع احترام القانون السارى فى البلد إلا اذا منع من ذلك منعا مطلقا) .. !

● وتقول المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة :

(لا يحرم الأفراد المحميون الموجودون فى الأقليم المحتل ، بأية حالة أو بأية طريقة كانت من فوائد الاتفاقية الحالية عن طريق ادخال أى تغير نتيجة احتلال الأقليم ، فى مؤسسات أو حكومة الأقليم المذكور ، أو عن طريق أى اتفاق معقود بين سلطات الأراضى المحتلة ، وسلطة الاحتلال ، أو عن طريق الحاق كل الأقليم المحتل أو جزء منه من قبل الأخير) .

● وهكذا ينشأ النزاع عندما يحاول القائم بالاحتلال، إجراء تعديلات أو تغييرات تشريعية أو مؤسسية تتعدى ضرورة استعادة النظام العام ، وأنه لأمر حتى أن تقيد الى حد ما الحقوق المدنية لسكان الأقاليم فى ظل ظروف العيش تحت سلطة الاحتلال . ورغم ذلك ، فقد تجاوزت الادارة العسكرية للضفة الغربية التغييرات التى تقتضيها اعتبارات الأمن ، إلى حد كبير . إذ غيرت بطريقة جذرية وضع الحقوق المدنية والسياسية بما فى ذلك حقوق الملكية على وجه خاص .

● ولقد حاولت اسرائيل مرارا تصوير وضعها بالضفة وغزة على أنه ليس (سلطة احتلال) بل أنها جزء من أراضىها التاريخية وأنه بالتالى لاتنطبق عليها اتفاقية جنيف ١٩٤٧ الرابعة (١) .

● ولكن الواقع والعديد من الهيئات الدولية ساندت الرأى القانونى القائل بانطباق ، اتفاقية جنيف على الأراضى التى تحتلها اسرائيل ومن هذه الهيئات :

(١) لجنة الصليب الأحمر الدولية التى ترى « أن اتفاقية جنيف الرابعة يرمتها تنطبق على الاراضى المحتلة » وقد أعربت عن هذا الرأى بوضوح فى تقاريرها لعامى ١٩٧٣ و ١٩٧٥ .

(٢) الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المختلفة خاصة الجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الأراضى المحتلة .

ويرى قرار مجلس الأمن ٤٦٥ المؤرخ ١٠ / آذار / مارس ١٩٨٠ والسبب اتخذ

بالاجماع مرة أخرى أن اتفاقية جنيف الرابعة .. تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس .

● وذكرت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة في تقريرها الأول للمؤرخ في أكتوبر ١٩٧٠ :

(أن الحالة القائمة في الأراضي التي أحتلتها إسرائيل نتيجة للأعمال العدائية التي نشبت في يونيو ١٩٦٧ هي حالة احتلال لأراض تقع ضمن ولاية ثلاث دول أجنبية ، وتحكم مثل هذا الوضع اتفاقيات العام ١٩٤٩ وإسرائيل طرفاً فيها ، والتي يمكن أن تنطبق على الأراضي المحتلة وتسود أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بدور سلطة الاحتلال في الاقاليم المحتلة ولذلك ينبغي أن يكون القانون الصحيح الواجب أن تطبقه إسرائيل في الضفة الغربية هو القانون الأردني الذي كان قائماً وقت الاحتلال والتغيرات الوحيدة الجائزة بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة ، وهي تغييرات في أحكام قانون العقوبات التي قد تشكل تهديداً لا من إسرائيل أو عقبة في طريق تطبيق الاتفاقية) .

●● وعلاوة على ذلك ترى اللجنة الخاصة أن أي قانون ، حتى ولو كان مبنياً على اعتبارات الأمن ، هو قانون ليس له أثر شرعي ، هذا بالإضافة إلى أنه يمثل انتهاكاً لأحكام اتفاقيات جنيف ، وينطبق هذا على أي حكم سواء وجد في أنظمة الدفاع (الطوارئ) لعام ١٩٤٥ أو في تعليمات إلا من الصادرة من قوات الدفاع الإسرائيلية في أي منطقة محتلة ، أو في شكل آخر من أشكال التشريعات أو المراسم الادارية المتعلقة بالأراضي المحتلة .

●● هكذا ...

● هكذا ومن واقع موثيق الأمم المتحدة ولجانها ، ومن واقع الأقوال الإسرائيلية وبممثلها تأتي الحقيقة الأولى هذا المطلب وهي الدائرة حول لاشريعة ولاقانونية الوجود الإسرائيلي بالضفة والقطاع ، فإذا كان الوضع التالي للعام ١٩٦٧ بهذا التحديد الحارق لاتفاقيات جنيف الرابعة عام ١٩٤٩ ، التي تنظم أوضاع الأراضي المحتلة والتي جاءت للرد على أوضاع أوروبا بعد مرحلة النازي والعسكرية الايطالية واليابانية ولضمان عدم تكرارها حتى داخل أراضيها من خلال الحلفاء أو غيرهم .

إذا كان « الوضع كذلك » فإنه ثمة تغييرات هيكلية - قانونية وغير قانونية - لابد أن

تحدث بأيدي إسرائيل للضفة والقطاع ، وهي التغيرات التي تجسد بصور حية واقع الاحتلال ومظاهره من ناحية ، وتجسد طبيعة المنطقة وأهميتها والتي ستقود الصراع في مراحله القادمة من ناحية أخرى فإذا عن تلك التغيرات ؟

(٣) التغيرات في النظام الحكومي في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧

نظراً لخطورة التغيرات التي أدخلتها الادارة العسكرية الصهيونية على النظام الحكومي الذي كان قائماً قبل عام ١٩٦٧ بفروعه الثلاث :

١ - التشريعي ٢ - التنفيذي ٣ - القضائي .

● نظراً لخطورتها خاصة في جانبها المستقبلي وفي اثارها على « تحول » النضال الفلسطيني العربي إلى شكل من أشكال المواجهة المادية بعد جولة بيروت الغربية .

● نظراً لهذا ، فإننا سوف نتجه إلى تفصيل هذه الناحية بالقدر المتاح لدينا من وثائق ودراسات عربية ودولية ، ونود أن ننوه بداية إلى ذلك (الفقر الشديد للغاية) في الدراسات والاحصاءات الخاصة بالواقع القاسي للأرض العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ، من ثم سوف نحاول القاء الأضواء بشكل مفصل وعلمي ، حتى نتكّن مستقبلاً - حين نراجع الذات بشكل جيد أن نستفيد وتتحرك بعملية وعي ، ظل ينقص حركتنا طوال النصف قرن الماضي !

● وسوف نركز في هذا المطلب على التغيرات التي حدثت للنظام الحكومي بالضفة والقطاع من خلال فروعه الثلاث السابقة : التشريعي ، التنفيذي القضائي .

(١) الفرع التشريعي للنظام الحكومي

● استناداً للدراسة القيمة التي قدمها الاستاذ / آلان جيرسون بشأن الضفة الغربية والقانون الدولي (٦) فإنه على الرغم من أن السلطة التشريعية أثناء فترة الادارة الأردنية كانت في يد الحكومة المركزية في عمان فقد كان للمجالس البلدية دور تشريعي يتجه الى القوانين البلدية المحلية ذات الانماط الأساسية وغير الأساسية .

● واستناداً للرد الذي أرسلته حكومة الجمهورية العربية المتحدة في ٢٩ تموز / يوليو ١٩٧٠ والوارد في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة لم يكن ممكناً أثناء الادارة المصرية لقطاع

غزة أن يصدر أى قانون بدون موافقة المجلس التشريعى ، بل أنه علاوة على ذلك ، كان من حق أى عضو فى المجلس التشريعى أو التنفيذى أن يقترح قوانين .. وتصدر القوانين بأسم الشعب الفلسطينى .

● وتذكر وثيقة للأمم المتحدة (٧) . أن المجلس التشريعى لقطاع غزة والمقام قبل عدوان ١٩٦٧ كان مكونا من أعضاء تم انتخابهم بحرية من بين الفلسطينيين والمؤهلين والذين كانوا ممثلين حقيقيين للشعب الفلسطينى ، وأن حقيقة اضطلاع مواطن فلسطين برئاسة المجلس التشريعى الفلسطينى قد فتحت الباب « للشخصية الفلسطينية » كى تؤكد نفسها وتثبت وجودها فى المنطقة العربية ، وقد أظهر المجلس بلا شك كما تقول الوثيقة أن الشعب الفلسطينى الذى يعيش فى المنطقة كان مدربا على الحكم الذاتى وأنه غنى أهليته لسن قوانين تتفق مع مصالح المجتمع .

● ولكن

● وبعد وقت قصير من حرب ١٩٦٧ ، كان لابد أن تعبر اسرائيل عن ذاتها العدوانية الاستعمارية فكان أن نشرت القيادة العسكرية الاسرائيلية فى الضفة الغربية فى ٧ يونيو الاعلان رقم ٢ بشأن اضطلاع قوات الدفاع الاسرائيلية بالحكم وتقول المادة (٣) منه :

(تسند من الآن فصاعدا كل سلطة حكومية وتشريعية وتعليمية وإدارية تتعلق بالمنطقة أو سكانها الى / قائد منطقة الضفة الغربية / وحدة ، ولا تمارس إلا من قبلى فقط أو من قبل الأشخاص الذين أعينهم لهذا الغرض أو العاملين بالنيابة عنى) .

● وكانت هذه السلطات تمارس فى البداية بحذر ، مع تقديم ايضاحات للتبرير وللضرورة التى يقتضيها الأمر موضوع البحث ، على أنه مع مرور الوقت أصبحت الأوامر التى تغير القانون الأردنى بطريقة جذرية من أجل تكيفه مع السياسات الاسرائيلية شيئا مألوفا وأصبحت تصدر دون شرح .

● وعلى الرغم من أن « أنظمة لاهى واتفاقية جنيف الرابعة تقرر أنه لا يجوز للقائم بالاحتلال اصدار تشريع جديد إلا لاسباب هامة ، قهرية ، تتعلق بالنظام العام أو الأمن العسكرى المادة ٤٣ من أنظمة لاهى » ، المادة ٦٤ من اتفاقية جنيف الرابعة . إلا أنه داخل الضفة الغربية وقطاع غزة قد حدث الكثير .. والكثير .

● لماذا حدث !!

● لقد اضطلع قائد المنطقة بالسلطة التشريعية المطلقة من خلال اصدار الأوامر العسكرية وبلغ مجموع الأوامر العسكرية التي أصدرها (٨٥٤) وهي « الكية » التي لم تمارسها من قبل أعقى النظم استعمارية على مر التاريخ الأناسي ، وإذا أضفنا الى هذا الكم « الكيف » حيث يعادل كل « أمر عسكري » قانونا جديدا ، وكان الايجابي منها نادرا اذا قيس بالسلب والقهرى ، ولقد فشلت - بالاضافة لهذا - كل محاولات الرفض لهذه التشريعات الصادرة عن قائد المنطقة .. واقع سوء ولاشك .. أفلا يولد هذا الواقع : أفسى درجات العنف السياسى : مجرد تساؤل ؟

● ولقد اتبعت الادارة العسكرية فلسفة معينة داخل الضفة الغربية وغزة قائمة على عدم الضم لكى لاثير حساسية محتلة وثورة أكثر احتالا ، سياسة عدم اعطائهم الاستقلال الكامل ، أى ماسمته اسرائيل (سياسة عدم التواجد وعدم التدخل والجسور المفتوحة) وبالطبع بما يتشى والمنطق الاسرائيلى ، انه المنطق الذى رتب بدوره عدة نتائج على المستوي التشريعى يذكرها الاستاذ / رجاء شحاده المحامى بالضفة الغربية فى دراسة له قيمة حول هذه التغييرات حيث يرى أن هذا الوضع الخاص الذى أوجدته اسرائيل للضفة والقطاع قد أعطاها هذه المزايا :

١ - أصبح لاحاجة - لدى اسرائيل - الى ضم الأراضي - لاحظ أن الحديث عن مرحلة ما قبل بيروت ١٩٨٢ - بكل ما ينطوى عليه ذلك من عواقب سواء من حيث العلاقات الخارجية ومن حيث جعل مليون ونصل مليون من العرب مواطنين بالدولة من الدرجة الثانية .

٢ - تجنب اعطاء عرب الضفة الغربية الحقوق القانونية للمواطنين الاسرائيليين وهى حقوق غير مباحة لهم بمقتضى الاحتلال ، حيث لايزال - والكلام لرجاء شحاده - من الممكن كلما أثير الموضوع الادعاء بأن القانون الأردنى هو المطبق فى الضفة الغربية ، أمبا كون هذه المجموعة من القوانين قد غير الى وعدم التعرف عليها ، فلاتذكر أو هى غير معروفة بصفة عامة ، وبهذه الطريقة حرم السكان ، من جانب ، من الحماية التى يكفلها التطبيق الدقيق لقواعد القانون الدولى الذى يحكم الاقاليم المحتلة عسكريا ، ومن بجانب آخر ، من الحقوق القانونية الناشئة عن المواطنة الاسرائيلية .

٢ - ويمضى رجاء شحادة قائلاً : أن الأوامر العسكرية الاسرائيلية لاتنشر في جريدة رسمية ولذا فهي غير متاحة للجمهور . ولاتذكر كذلك في الصحف أو الاذاعات ، ولكنها توزع فقط على المحامين الممارسين . ويمنع غير المحامين من أخذ نسخ ، ولاتوجد لدى أى مكتبة عامة في الضفة الغربية مجموعة الأوامر العسكرية كما أن المحاكم لاتزود بمكتبات قانونية وفيما يتعلق بالقانون الأردني ، أصبح المدني مادة نادرة في الضفة الغربية والقوانين الأردنية ذات الصلة قد نفدت طباعاتها ومن الصعب العثور عليها ، وإذا كان الأمر يتعلق بانتزاع الملكية ، أخطر المعينون بذلك شفوياً فقط .

● وحتى طلب تزويد المحاكم بآلة لتصوير المستندات لم يؤخذ في الاعتبار وقدم بعض المحامين طلباً بالصالح لهم بتركيب واحدة على نفقتهم الخاصة ولكن الأذن لم يمنح حتى الآن من قبل السلطة المعنية (٨)

(ب) الفرع التنفيذي للنظام الحكومي

● لم يكن طرد « كريم خلف » وبسام الشكعة . و « ابراهيم الطويل » : مرتين في مايو ١٩٨٠ ، وفي مايو ١٩٨٢ ، تعبيراً فقط عن حالة القهر العام القسوى التي وصلت إليها الأوضاع داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ، بقدر ما كانت تعبيراً عن حالة « التنامي » السياسي والاجتماعي الحركي للجهاز التنفيذي داخل الضفة والقطاع الذي هو هنا : مجالس البلديات ، وأن مجرد طرد أو إقالة رؤساء البلديات وثورة أبناء الضفة في خريف ١٩٨٢ هذه الاقالة مع عمليات المسجد الأقصى ، كان الوجه العكسي المرفوض لحالة (التحويل الكبرى) التي حاولت اسرائيل إحداثها داخل الجهاز التنفيذي في النظام الحكومي ، لقد كان هذا الطرد أقرب الى « رد الفعل » على حالة « الوعي » بالتحويلات و « التغيرات » التي هدفت الى « تهويد المنطقة » .

● وكأنه السيناريو السياسي لحركة وحياة الضفة والقطاع .

فن الاحتلال العسكري .. الى ممارسة القهر الاقتصادي والاداري والثقافي الى توالد رد الفعل غير المنظم ... الى الرد على رد الفعل .. بالطرد والاقالة .. الى الثورة كرد فعل جماعي .. على النهائية !!
● ولكن ...

● ولا بد وأن معطيات واقعية مهدت لهذا السيناريو وتلك الحالة النهائية ، فباذا عنها تفصيلاً فلا شك أن فيها تكن « بذور الغد » التي ينبغي احيائها والتخطيط لحلقها

● بداية .. كانت المجالس البلدية في الضفة الغربية تحت الادارة الأردنية تتكون من ممثلين منتخبين وكانت مدة خدمة أعضائها أربع سنوات ولم يكن عدد الأعضاء محددًا بل كان وزير الداخلية يحدده على أساس التمثيل النسبي (٩) .

● لذلك فإن المجالس البلدية أصبحت أعلى المؤسسات السياسية الأهلية على المستوى المحلي ولقد أدت دورا سياسيا كبيرا . واضطلعت بمسؤوليات . هامة نظرا لغياب الحكومة الوطنية . ولقد أعطت المادة ٤١/١ من القانون البلدي الأردني الحكومة البلدية سلطة التصرف في أربعين مجالا مختلفا .

● وأثناء الادارة المصرية في قطاع غزة ، كانت المادة ٢٤ من الدستور تنص على أن يتكون المجلس التنفيذي من الحاكم العام والأعضاء وطبقا للمادة / ٢٥ : وكان المجلس التنفيذي مخولا سلطة وضع النظام الاساسي الضروري لتنفيذ القوانين دون ادخال أى تعديل أو تأخير أو استثناء في تطبيق القانون . ويعنى هذا أن الدستور قد حدد سلطات المجلس التنفيذي في داخل حدود القوانين الصادرة من قبل السلطة التشريعية الفلسطينية .

● وقبل العدوان ، كان المجلس التنفيذي يشمل غالبية من الفلسطينيين . إذ كان يتكون من عشرة أعضاء : سبعة فلسطينيين وثلاثة مصريين . وهذا يعني أن الشعب الفلسطيني قد تلقى تدريبا على المستوى في ميدان الادارة المدنية خلال فترة الادارة المصرية ونشأت عن ذلك مؤهلات وكوادر جيدة كثيرة بين الفلسطينيين في كل الميادين . وبعد هذا شهادة لانجازات الادارة المصرية في المنطقة ، وهو اعطاء الشخصية الفلسطينية فرصة كاملة للتطور .

● وآخر انتخابات بلدية في الضفة أجريت إبان الحكم الأردني كانت في أيلول / سبتمبر ١٩٦٣ ووفقا للقانون الأردني ، كان من المقرر أن تجري الانتخابات في سبتمبر ١٩٦٧ ، بيد أن الحكومة العسكرية الاسرائيلية أوقفت هذه الانتخابات لفترة غير محددة على أساس أنها ستعرض النظام العام للخطر ولكنها في النهاية سمحت في ١ نوفمبر ١٩٧١ بإجرائها وفقا للقانون المتعلق بالانتخابات البلدية بالضفة الغربية ، وأكدت الحكومة العسكرية على أن المرشحين سيتحملون واجبات بلدية وسضطلمون بدور غير سياسي وهو الدور المضطلع به ضد الاحتلال .

● وأجريت الانتخابات في الضفة الغربية في عام ١٩٧٢ . وكانت نسبة الاشتراك فيها عالية بالمقارنة بالانتخابات البلدية التي أجريت إبان الحكم الأردني ، وفي أوائل عام ١٩٧٦ أجريت انتخابات أيضا في المدن الكبيرة والصغيرة في منطقة الضفة الغربية ولأول مرة مارست النساء حق التصويت فضلا عن الرجال بصرف النظر عن مراكزهم كأصحاب ممتلكات وعقارات . وانتخب مرشحو منظمة التحرير الفلسطينية بأغلبية كبيرة في المجالس البلدية وفي رئاسة البلديات .

● « ونتيجة لذلك أحتل المناصب نوع جديد من الزعامة كان برنامجها الانتخابي مؤيدا ، لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث فازت فوزا ساحقا . ويمثل رؤساء البلديات الجدد طبقة جديدة رفيعة الثقافة متعلمة من الفلسطينيين الوطنيين من أهل الضفة الغربية ، الذين يصممون بالرغم من الاحتلال ، على إيجاد حل لمشكلاتهم يقوم على أساس حق تقرير المصير . وتعتبر الحكومة البلدية ، قاعدة لظهور عدد من الزعماء السياسيين الذين انتخبوا بحرية والذين سيلعبون دورا قوميا في المستقبل ولذا قد يبدو أن قرار إسرائيل بالسماح بإجراء للانتخابات هو مثال على الحكم الديمقراطي وإن كان الواقع يثبت العكس وأنه جا وليد الزخم الشعبي .

● ولكن في عام ١٩٨١ أجلت اسرائيل انتخابات المجالس البلدية تحت زعم أنها سوف تعوق اتفاق كامب ديفيد .

● ولأن المجالس البلدية هي الجسد للفرع التنفيذي ، فلقد توالى عليها التعديلات فهناك وسائل كثيرة استخدمت لتقييد الدور الذى تمارسه المجالس البلدية والدور الذى يضطلع به رؤساء البلديات ، فالحكومة العسكرية تمارس مراقبة فعلية على الاجراءات التى تتخذها الحكومة البلدية .

● أقامت الحكومة العسكرية طبقة بيروقراطية فوق الحكومة البلدية تدعى المجلس الأعلى للتخطيط ، وتقوم الحكومة العسكرية ذاتها بتعيين أعضاء المجلس هذا ، والذى يعتبر هدفه الأساسى هو تنفيذ سياسة الاستيطان فى الأراضى المحتلة ويقوم المجلس بعملية التخطيط ووضع سياسات واستخدام الأراضى وضماها . وعلاوة على ذلك فإن له بموجب مرسوم عسكرى ، صلاحية الغاء أى قرار بلدى يتعلق بالتخطيط وتقسيم المناطق وحظر تنمية العمران فى أى منطقة من المناطق (١٠)

● وتجعل الطريقة التى يتم بها ابلاغ الأوامر العسكرية من العسير جدا على المسؤولين المحليين معارضتها أو مناقشتها . فكثيرا ماتصدر هذه الأوامر عن القيادة العسكرية فى شكل محادثات هاتفية ونادرا ماتؤكد كتابيا - على أنها اذا أصدرت كتابيا فنادرا ماتحمل توقيع فرد ما ، بل تحمل اسم الحكم العسكرى . ورغم أن الأوامر تكتب باللغتين العربية والعبرية إلا أن النص العبرى هو النص الرسمى بينما يعتبر النص العربى الترجمة الرسمية له . وقلماء تحمل الأوامر الكتابية خاتما رسميا .

● وتحظر الحكومة العسكرية على رؤساء البلديات فى الضفة الغربية عقد اجتماعات بينهم ولو فى مناسبات اجتماعية ، كما تحظر على المدن الكبيرة والصغيرة فى الضفة الغربية وضع أى برامج تعاونية اقليمية مع أن مثل هذا التعاون الاقليمى ضرورى للتنمية الاقتصادية ذلك أن المشاكل المالية التى تواجهها البلديات مشتركة بين معظمها ، ففى ظل الاحتلال هناك - قيود على المناطق فيما يتعلق بتخطيط عملياتها المالية وميزانياتها . ولا يمكن لهذه المناطق أن تفرض أية ضرائب دون الحصول على موافقة مسبقة من سلطات الاحتلال . كما أن هناك قيود على هذه المناطق من حيث الحصول على منح ومساعدات مالية من كما أن هناك قيودا على هذه المناطق من حيث الحصول على منح ومساعدات مالية من

العالم العربى وفى حالة الموافقة عليها يتعين على البلديات أن تنفق الأموال وفقا لخطة تقبلها الحكومة العسكرية ، التى تسيطر سيطرة مابشرة على العملية بأكملها من : كمية الأموال المجمعة ومصدرها .. والغرض منها وتواتر المصروفات وإذا لم تضح الحكومة العسكرية الموافقة المطلوبة لسحب الأموال ، ففى هذه الحالة يضطر المسؤولون المحليون الى اللجوء الى الحكومة العسكرية لطلب قروض عاجلة (١١).

ويقول : أميل نخلة / استاذ العلوم السياسية فى جامعة مائنة سانت مارى فى بلدة اسبتسرج بولاية ماريولاند فى هذا الشأن مايلى :

(يتفق معظم رؤساء البلديات والمسؤولين الآخرين فى المدن على المشكلة الرئيسية تكن فى المراقبة التى تمارسها الحكومة العسكرية على كل فروع الحكومة البلدية . وهذه المراقبة التى يرون أنها تعتمد على (هوى ومزاج) الحكومة العسكرية قد أدت الى اضعاف الصبغة السياسية الأكيدة على العمليات البلدية بأكملها . ويؤكد المسؤولون فى البلديات على أن التدخل العسكرى فى شئونهم قد فرض سلطتهم الشرعية ، وطمس معالم مصادر القانون التى تستند اليها سلطة البلدية . وكثيرا ماتؤدى الاثار الناجمة عن قانون البلديات الأردنى العتيق وما قد يقوم بينه وبين الأوامر العسكرية من علاقة قانونية الى حدوث مواجهات خطيرة بين المسؤولين المحليين من الأهالى وموظفى الاحتلال . وكلما اثبتت مسألة قانونية يسارع المسؤولون العسكريون بتقديم التفسير « الصحيح » الذى لا يخدم عادة مصالح الحكومة المحلية . وليس لدى المحليات ، حق السلطة التنفيذية لمعاقبة من لا يمتثل لأوامرها المحلية إذ أن الحكم العسكرى يمارس أيضا هذه السلطة وفى الغالب لأسباب سياسية ودائمة ضد مصالح الولاية السياسية المحلية)

● أما فى قطاع غزة ، فتخضع البلدية مباشرة لمراقبة الحكومة العسكرية الاسرائيلية وبالرغم من أن غزة هى الحكومة البلدية الوحيدة فى القطاع التى لم تجر أى انتخابات بلدية فيها منذ الاحتلال . إذ تخضع غزة مباشرة لحكم ضابط عسكرى أو رئيس بلدية عينته الحكومة العسكرية .

● وكانت آخر انتخابات بلدية فى غزة أجريت فى عام ١٩٤٦ ، أما فى الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧ حين كان القطاع تحت الادارة المصرية . فلم تجر أية انتخابات فيه . إذ

أن السلطات المصرية كانت تفضل وجود حكومة محلية معينة وفي أوائل ١٩٦٧ عينت الادارة المصرية رئيس بلدية . وبعد الحرب بقليل حل محله ضابط عسكري اسرائيلي . وقد انصب اهتمامه الأول وسياسته الأساسية على تعزيز الاحتلال الاسرائيلي في المنطقة .

● وازاء هذه الأوضاع داخل الضفة وغزة أصدر مجلس الأمن قراراته المطالبة بايقاف عملية القمع التي يتعرض لها مواطنو المنطقة والتي تخالف اتفاقيات جنيف الرابعة كان طرد عمدة حلحول والخليل والقاضي الشرعي للخليل الى لبنان في مايو ١٩٨٠ ثم أقالته في مايو ١٩٨٢ ، مما دفع مجلس الأمن الى اصدار تلك القرارات الشهيرة والمطالبة بايقاف هذه التصرفات الوحشية غير القانونية ، فكان القرار رقم / ٤٦٨ وفي يونيو ١٩٨٠ اتخذ القرار رقم ٤٧١ ومن قبل قرار رقم / ٤٦٥ وجميعها تتصل بالأوضاع اللا إنسانية داخل الضفة والقطاع .

● إنها التحولات والتغيرات التي كانت لابد أن تحدث بعد سنوات الاحتلال والقهر وهي ذات التحولات التي أنبتت ثورة أبناء المنطقة وطوائهم ، وهي أيضا التربة الخصبة لميلاد المستقبل ، وهو الميلاد الذي يتحدد أكثر حين الانتقال الى الفرع الأخير من أفرع النظام الحكومي الفرع القضائي بالضفة الغربية خلال حقبة الاحتلال ، فإذا عنه ؟

(جـ) الفرع القضائي للنظام الحكومي

● في هذا الفرع حدثت أيضا تغييرات عديدة ، عكست في مجملها ، الحالة التي وصلت اليها الأوضاع القضائية داخل الضفة والقطاع في ظل الاحتلال . وسوف نحصر هذه التغيرات في ثلاثة جزئيات رئيسية : أخرجتها لنا وثائق الأمم المتحدة .

أولا : مظاهر عامة للتحولات القضائية :

أصدرت القيادة العسكرية الاسرائيلية عقب الاحتلال الاسرائيلي للبلاغ رقم ٢ المتعلق بتولى قوات الدفاع لمهام الحكومة وأن جميع القوانين التي كانت سارية في المنطقة في ٧ / يونيو ١٩٦٧ ، ستظل نافذة طالما أنها لا تتعارض مع هذا البلاغ أو أى بلاغ أو أمر آخر صادر عن قائد منطقة الضفة الغربية أو يتعارض مع التغيرات الناشئة نتيجة احتلال قوات الدفاع الاسرائيلية للمنطقة .

● بداية ينبغي الإشارة الى أن م / ٢٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على :

« أنه محظور بصفة خاصة ، أن يعلن أن حقوق الطرف المحتل معطلة أو غير مقبولة في احدى المحاكم القانونية » .

● وتنص المادة ٥٤ على أنه (كقاعدة عامة يجب أن يصرح للمحاكم المحلية مواصلة ممارسة الولاية التي عهدت بها اليها القوانين الصادرة من قبل الاحتلال) .

ولكن الاستاذ / جيسون يرى أن هناك استثناءين هامين . الأول يجوز الغاء المحاكم التي وجهت اليها تعليمات بتطبيق قوانين انشائية أو تمييزية . ويتفرع هذا عن المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على ألا تمنح السلطة القائمة بالاحتلال الحق في أن تلغى المؤسسات والقوانين التي تعزز التدابير التمييزية التي لا تتشبه مع الاحتياجات البشرية . ثانيا لا يجوز الغاء ولاية المحاكم في الأقليم المحتل المشتركين في جرائم أمنية ، ومحاكم الجنود الذين يرتكبون انتهاكات أمام محاكم عسكرية تابعة للسلطة القائمة بالاحتلال . ولا يجوز محاكمة السكان الذين يرتكبون انتهاكات أمام محاكم عسكرية غير سياسية مشكلة على وجه سليم يشترط أن يكون مقر المحاكم المذكورة في البلد المحتل كما تؤكد م / ٦٦ من اتفاقية جنيف الرابعة (١٤) .

● هذا عن الوضع القضائي للاقليم المحتل كما تقول به مواثيق الأمم المتحدة ماذا عن اسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة : قضائيا منذ عام ١٩٦٧ ؟

(١) لقد أدخلت السلطات الاسرائيلية تغييرا هاما وهو انشاء لجنة طعون بموجب الأمر العسكري رقم ١٧٢ المؤرخ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .. ولقد كان الهدف من وراء ذلك هو اغتصاب سلطات كان ينبغي أن تظل ، طبقا للقانون الأردني السابق في أيدي المحاكم إذ أن هذه المحكمة مشكلة بالكامل من ضباط احتياط عسكريين وتقتصر ولايتها على النظر في الاعتراضات على القرارات المتخذة بشأن قامة طويلة من المواضيع مثل نزع ملكية الأراضي ودفع الضرائب ، والمعاش التقاعدي والحقوق .. الخ (١٣) .

● ويعين قائد المنطقة أعضاء لجنة الطعون بقواعد الأدلة والاجراءات وتحدد هي نفسها اجراءات عملها ، وتصبح قرارات هذه اللجنة نهائية لأن الاستئناف غير متاح . وقد تدمر محامو الضفة الغربية في افتقارها الى الموضوعية والعدالة ويجمل هذا الموقف رجاء شجاعة حين يقول :

(يرى المتقاضون والمحامون أنه مما يخيب الآمال تقديم اعتراضات على القرارات التي

تستند غالبا الى سياسات سلطة الاحتلال ، الى لجنة تعيينها نفس السلطة التي وضعت السياسة إذ نادرا ماتجىء النتيجة مرضية كما أن معدل نجاح المتقاضين الذين يقدمون اعتراضاتهم الى هذه اللجنة منخفض للغاية . وهذا يؤدي الى تقديم عدد صغير جدا من القضايا رغم الولاية الواسعة للجنة .. وحيث أن اجراءات اللجنة لاتنشر فمن المتعذر استعراض السوابق الماضية أو الرجوع الى قرارات اللجنة السابقة ، مما يجعل مهمة المحامي أكثر صعوبة وأقل قابلية للتكهن ، خاصة وأن اللجنة غير مقيدة بسوابق أو بقواعد الأدلة أو الاجراءات (١٤) .

(٢) وقد أدخل الأمر العسكري رقم ٣١٠ التعديلات التالية على القانون الأردني رقم ٢ بشأن استقلال القضاء :

- حولت السلطات المخولة لوزير العدل الى الشخص المسؤول الذي عرف بأنه شخص يعينه القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية لأغراض تنفيذ هذا الأمر .
- استعيض عن المجلس القضائي بلجنة يعينها قائد المنطقة ومن المعلوم أن هذه اللجنة مكونة من أفراد عسكريين رغم أن تشكيلها لم يعلن عن بالمره .
- تحول السلطات التأديبية المخولة سابقا للمجلس القضائي الى محكمة خاصة يعينها قائد المنطقة . كذلك فإن القانون الأساسي لهذه المحكمة لم يوضع .

(٣) التغيير الثالث ويتمثل في الآتي :

في حين أن المادة ١٠٢ من الدستور الأردني أو الجنائي تتضمن حق جميع المواطنين في عرض القضايا على المحاكم العادية ، المدنية أو الجنائية ، ضد الحكومة أو أى من دوائرها فإن الأمر العسكري رقم ١٦٤ الصادر عن سلطة الاحتلال بالضفة الغربية في ٣ نوفمبر ١٩٦٧ قد نص على الحرمان من هذا الحق ، بل أنه يتماهى في أن يمنع محاكم الضفة الغربية من النظر في أية قضية أو اصدار أى أمر أو قرار ضد أى من المشار اليهم فيما يلي :

- ١ - دولة اسرائيل وفروعها وموظفوها :
- ب - قوات الدفاع الاسرائيلية وأفرادها .
- ج - السلطات التي عينها قائد المنطقة أو المنتدبون من جانبه للعمل في المنطقة .
- د - الاشخاص الذين توظفهم هذه السلطات .

هـ - كل من يعمل في خدمة الجيش الاسرائيلي أو يتلقى تفويضا منه ، ولقائد المنطقة اضافة لما سبق ، حق اصدار تصريح للمحاكم للنظر في أية قضية محددة .

● وقد وسع نطاق هذا الأمر تعديل لاحق ، يتطلب تصريحا مماثلا للحالات التي تشمل ممتلكات يملكها أو يحوزها أى من الفئات المذكورة اعلاه ، ويقيد الأمر أيضا حق المحاكم في استدعاء أى شخص موظف لدى أى من الفئات المذكورة اعلاه للدلاء بشهادة ، أو تقديم وثائق ، أو الاجابة على أسئلة شفويا أو كتابة بدون الحصول على موافقة مسبقة من قائد المنطقة . وكانت نتيجة هذا الأمر أن انخفض انخفاضا شديدا عدد القضايا المعروضة على المحاكم . إذ يستغرق الحصول على هذا التصريح ما بين أربعة أشهر وعام والقضايا التي قد يبدأ نظرها بدون تصريح تؤجل ، اذا كان أحد الموظفين الحكوميين مطلوبا لبدء دليل أو تقديم وثائق . ويترتب على هذا القانون حصانة قسم كبير من الصهاينة ضد اتخاذ اجراء قانوني بحقهم مع أن من المبادئ الرئيسية لاحكام القانون أن تخضع السلطة التنفيذية وموظفوها ، مثل سائر الهيئات والافراد لوسائل المقاضاة العادية التي ينص عليها القانون (١٥).

(٤) يتبل التغيير الرابع في عدم امكان وصول سكان الضفة الغربية الى المحاكم وذلك عن طريق الزيادة غير المناسبة في الرسوم . إذ كان رسم التوثيق المفروض على كل توقيع أمام كاتب العدل يبلغ ٥٠ فلسا ولكن تعديلا أخيرا أوصله الى ١,٦ دينار وكان رسم كل توقيع على توكيل رسمي دينارا . وأصبح بعد التعديل ١٠ دنانير^(١٦)

ومن جهة أخرى لم يزد عدد الموظفين ولم تدفع مرتباتهم ولا يوجد أى تحسن في الخدمات ويذكر الاستاذ / رجاء شحاته أنه ترتب على ذلك بروز عقبتين ازاء وسائل المقاضاة أمام محاكم الضفة الغربية هما :

● قيام الموظف العسكري الاسرائيلي المسئول عن القضاء بسحب القضايا المعروضة على المحاكم ، ويشير محامو الضفة الى حالات ذهبوا فيها لحضور جلسة محكمة وأبلغوا بضرورة تأجيل الجلسة لأن ملف القضية سحبه من المحكمة الضابط المسئول عن القضاء وغالبا ما يحدث هذا عندما تكون مصالح مواطن اسرائيلي في خطر مباشر أو غير مباشر .

● تأخر قائد المنطقة في منح تصاريخ للموظفين الحكوميين المحليين للشهادة عندما تكون شهادتهم مطلوبة وتمتد التأخيرات أحيانا لأكثر من عام .

وعليه لا يمكن الاستمرار ابان ذلك في نظر القضية : (٦٧).

(٥) ويمثل التغيير الخامس في النظام القضائي للضفة في ذلك المستوى المنخفض الذي وصلت اليه محاكم الضفة ، والتي ، مثلت أحد هموم محامي الضفة الغربية الذين يمارسون الاضراب العام النسبي منذ ١٩٦٧ . والواضحة في الآتي :

— عقبات بلا حدود تواجه المحامين مما دفعهم الى تقديم شكاوى الى ضابط الجيش الاسرائيلي المسئول عن القضاء بشأن الظروف السائدة . وأرسل اليه في شباط / فبراير ١٩٧٦ التماسا بأن تشكل لجنة لاستقصاء الظروف وتقديم التوصيات ، ولم يجد هذا الالتاس أى صدى .

● وقبل ١٩٦٧ كان جميع المحامين في الضفة الغربية أعضاء في نقابة المحامين الأردنية وبعد الاحتلال اعترض محامو الضفة الغربية على كل اجراءات الاحتلال واعتبروها غير شرعية خاصة مايلى :

— ضم القدس .

— نقل محكمة الاستئناف من القدس .

— عدم الامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة .

● وكان مفهوم محامي الضفة الغربية هو أن مثلهم أمام المحاكم الجديدة التنظيم سيضفى الشرعية على الوضع الجديد . ونتيجة لذلك أضرب عدد كبير من المحامين منذ عام ١٩٦٧ ورفضوا الحضور أمام المحاكم باستثناء المحاكم الشرعية وقد اتخذ قرار الاضراب على أساس اعتماد عام بأن الاجتلال حالة مؤقتة غير أن السلطات العسكرية أصدرت الأمر العسكري رقم ١٤٦ الذى سمح للمحامين الاسرائيليين بممارسة المحاماه في محاكم الضفة الغربية . ورغم أنه أصدر كتدبير مؤقت فإنه لم يلغ حتى يومنا هذا .

● واعتبر عمل المحامين الاسرائيليين في الضفة الغربية غير شرعى بمقتضى القانون الأردنى الذى يقصر حق الحضور أمام المحاكم على المحامين من المواطنين الأردنيين الأعضاء في نقابة المحامين الأردنية .

● ونتيجة لذلك لم يجد سكان الضفة الغربية مذ بداية الاحتلال أى محامين للدفاع عنهم وأخذ بعض المحامين تدريجيا تولى قضايا أمام المحاكم العسكرية والمدنية . ومع ذلك فإن الاضراب الرسمى للمحامين دخل عامة الثامن عشر .

● وقد لخص الاستاذ - رجاء شحاته نتائج ذلك الاجراء على النحو التالى :
— أتاح للضابط المسؤول عن القضاء أن يتولى جميع السلطات التى كانت سابقا فى يد نقابة المحامين .

— سمح لمستوى القضاء بالمهبط ولظروف المحاكم أن تبلغ منحدرًا حقيقيا ، لأنه لا توجد هيئة منظمة لمقاومة ذلك التدهور .

— سبب معاناة المجتمع بحرمانه من مهنة قانونية حسنة التنظيم .
— حرم المجتمع من التعليقات والأبحاث القانونية التى كان يمكن للمحامين لولا ذلك أن يقدموها بشأن التغييرات والتعديلات الادارية للقانون الأردنى التى وضعتها الحكومة العسكرية ونتيجة لذلك صدر (٨٥٠) أمرا معدلا للقانون الأردنى دون أن يسمع صوت ممارس من المهنة القانونية (٢٧).

ثانيا : التغييرات الهيكلية فى نظام المحاكم :

يمكن حصر التغييرات الهيكلية الرئيسية التى أدخلت فى المحاكم بعد الاحتلال فى الآتى :

● **الغاء محكمة النقض :** كان لالغاء هذه المحكمة تأثيرات كبرى حيث نجده قد أثر على كل نظام تطبيق العدالة فى الضفة الغربية فى مجالات عديدة مثل تعيين القضاة وانضباط القضاة والموظفين فى الادارة القضائية ، ودور المحكمة كحكم فى القضايا ودورها فى تفسير أى قانون ، ذى أهمية عامة بناء على طلب دوائر الحكومة ، ويعنى الالغاء أيضا وضع عبء أكبر على محكمة الاستئناف التى ينبغى أن تعمل الآن كمحكمة عدل عليا . وكل هذه الأعباء تؤثر على كفاءة محكمة الاستئناف .

● **تقلل محكمة الاستئناف من القدس :** إثر الاحتلال مباشرة أعلن القائد العسكرية للجيش الاسرائيلى فى البلاغ العسكرية رقم ٣٩ الغاء محكمة الاستئناف فى القدس ونقلت المحكمة إلى رام الله . وأشار أول تقرير للجنة الأمم المتحدة (الخاصة المعنية

بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة) الى أن هذا النقل يعوق بشدة أداء نظام المحاكم للوظائف حيث أنه أثار ردود فعل من جانب القضاء أدى بأنشطة محكمة الاستئناف الى التوقف . ونتيجة لذلك أوصت اللجنة الخاصة بأن تطلب الجمعية العامة من حكومة اسرائيل اعادة النظام القضائي في الاراضي المحتلة الى الوضع الذي كان قائماً قبل الاحتلال ولا سيما اعادة محكمة الاستئناف الى مقرها في القدس (٢٨) .

وكان النقل يمثل في ذاته ادماجاً رمزياً للقدس الشرقية وهو الوضع الذي ساهم في خلقه اضراب المحامين الصامت منذ ١٩٦٧ .

المحاكم العسكرية : انشئت المحاكم العسكرية للضفة الغربية بمقتضى البلاغ رقم ٢ الذي حل محله فيما بعد البلاغ رقم ٢٧٨ . ورغم أن المحاكم العسكرية معروفة بأنها مؤلفة من : اما رئيس (ضابط في الجيش الاسرائيلي) وضابطين آخرين أو قاضي عادي فإن كل القضايا تقريباً ينظر فيها الآن عملياً الرئيس (!!) أى قاضى واحد ، وتتطلب قرارات الادانة الأحكام الصادرة من محكمة مؤلفة من ثلاثة أعضاء تصديق قائد المنطقة الذي يستطيع تغييرها والغاءها وقبولها . وفي حالة وجود قاضٍ بفرده لا تحتاج قرارات الادانة الى تصديق مماثل ، ولكن من سلطة قائد المنطقة أن يغير الحكم ولا يسمح باستئناف الأحكام الصادرة عن أى من المحكمتين .

● وترى الوثائق الدولية^٤ انعدام حق الاستئناف ينتهك مبدأ أساسياً في قواعد القانون ويتعارض أيضاً مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة . إذ تحظر المادة ٢ (١) (د) المتعلقة بالمنازعات المسلحة الداخلية « إصدار الأحكام وتنفيذها بدون حكم مسبق تصدره محكمة مشكلة حسب أصول مرعية . تشمل جميع الضمانات القضائية التي تقر الشعوب المتحضرة بضرورتها » . وجاء التعليق الرسمي لأحد فقهاء القانون الدولى حول هذه المادة كالآتي : « تحيط جميع الدول المتحضرة تطبيق العدالة و ضمانات تهدف إلى ازالة امكانية وقوع أخطاء قضائية . وقد أعلنت الاتفاقية بحق ضرورة ذلك حتى في زمن الحرب » .

● وللمحاكم العسكرية في الضفة الغربية ولاية قضائية تخولها النظر في أى قضايا تتعلق بأفعال ارتكبت قبل أو بعد دخول قوات الاحتلال الاسرائيلية المنطقة مع أن المحاكمة أمام محكمة عسكرية بسبب جرائم ارتكبت قبل الاحتلال منافية لاتفاقيات جنيف

الرابعة . (هكذا تقول اتفاقيات ووثائق الأمم المتحدة) وبعد الاحتلال أعادت اسرائيل تطبيق انظمة طوارئ الدفاع لعام ١٩٤٥ التي تم الغاؤها أثناء الادارة الأردنية . ولم تطبق هذه الأنظمة أبدا في الضفة الغربية في عام ١٩٥٠ وكانت سلطة الانتداب البريطاني على فلسطين قد وضعت هذه الأنظمة كتدبير للرد على أعمال الارهاب بما في ذلك الأعمال الارهابية التي أرتكبتها المنظمات الصهيونية .

● ويلقى المتهمون أمام المحاكم العسكرية صعوبة في مقابلة محاميهم . ووفقا للمادة ١١ من الأمر ٢٩ ، للمحاكم العسكرية أن يسمح للسجين بأن يجتمع بمحاميه أو أن يرفض ذلك . وفي السنوات القليلة الماضية أصبحت السياسة المتعلقة باصدار الأحكام تزداد قسوة بالتدريج . ويجمع الحكم بين السجن والغرامة . وازدادت قيمة الغرامات في السنوات القليلة الماضية : وتعنى السنة الواحدة من الحبس مبلغا أقصاه ١٥,٠٠٠ شيكل اسرائيلي (تقريبا ٣,٠٠٠ دولار أمريكي) وعندما تتجاوز فترة الحبس خمس سنوات تبلغ الغرامة ٧٥,٠٠٠ شيكل (أى ما يعادل ١٥,٠٠٠ دولارا أمريكى تقريبا) . والجنحة الخفيفة ، كالاشتراك في اجتماع يمكن تفسيره بأنه سياسى في طبيعته ، يعاقب عليها بفترة حبس تصل إلى ١٠ سنوات ، وبما أنه ليس هناك استثناء فإن سلطة القاضى مطلقة ، وقد أكد السجناء العرب ان احكام الأداة تستند غالبا إلى اعترافات انتزعت منهم بالاكراه .

ثالثا : التغييرات التي أدخلتها اسرائيل على القانون الأردني :

● من واقع وثائق الأمم المتحدة سألقة الذكر تقدم بعض التغييرات ، التي ادخلتها اسرائيل على القانون الأردني كقيود على الحقوق الأساسية والتي ليست إلا بعض أمثلة على التغييرات التي ادخلتها اسرائيل عن طريق الأوامر وأساليب القهر العسكرية :

١ - قانون العمل :

من بين العديد من التعديلات التي أدخلتها اسرائيل على قانون العمل الأردني يأتي الأمر العسكري رقم : ٨٢٥ ليثمل أهمها . وبموجب هذا التعديل لا يحق لأى شخص أن ينتخب للجنة الادارية لنقابة مهنية ما لم يكن عاملا في المهنة أو الحرفة ذاتها أو أن يكون قد جرى استخدامه من قبل النقابة . ويعلن الأمر عدم قبول الترشيح :

(أ) لأى شخص يثبت ادانته بارتكاب جريمة يتجاوز حكمها الحبس خمس سنوات كاملة .

(ب) لأى شخص أدين بمنحة أمنية من قبل محكمة ذات ولاية في المنطقة أو في إسرائيل .

٢ - حرية الحركة :

يعطى الأمر العسكري رقم ٢ الحاكم العسكري سلطة اعلان « مناطق مغلقة » وبالتالي يمنع الحركة إلى تلك المناطق أو منها دون تصريح واستخدمت هذه القاعدة لأعلان الضفة الغربية كلها منطقة مغلقة . ويلزم الحصول على تصريح لمغادرة الضفة الغربية ويعطى هذا التصريح أو يمنع فقط حسب ما يراه الحاكم العسكري مناسباً .

● ويقول الاستاذ / رجاء شعاقته في هذا الصدد :

(ان أسباب اعطاء التصريح تبدو استبدادية في بعض الأحيان لكنه عادة ما يكون وراء ذلك دافع سياسى معين . فمناسبة منح التصريح تستخدم غالباً كفرصة للحكومة العسكرية لممارسة الضغط على شخص ما . ولقد يمنح التصريح لرئيس البلدية أو للشخص الذى له نشاط سياسى أو يحرم منه وفقاً لمدى تقبل الحكومة الاسرائيلية لآرائه . فالتصريح للطالب الذى يذهب للدراسة في جامعة « بيرزيت » العربية قد يمنح أو يؤخر إذا رفض أن يصبح « مخبراً » وقد لا يمنح التصريح لشخص ما إلا إذا تخلى عن حقه في العودة إلى وطنه . ان الفلسطينيين الذين يحرمون بهذه الأساليب من حقهم بالسفر إلى وطنهم والاقامة فيه مقتنعون بأن أسباب هذه القيود لاتتعلق باعتبارات أمنية بل تتصل بالسياسة الاسرائيلية في تخليص الأرض من سكانها الأصليين) (١٩).

٣ - العقوبة الجماعية :

من المتعارف عليه أن المسؤولية الشخصية مبدأ أصيل في حكم القانون . وينطوى فرض العقوبة الجماعية على اتخاذ عقوبات دون محاكمة أو إتاحة فرصة لغرضها على المراجع القضائية .

والعقوبة الجماعية محظورة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بشأن معاملة المدنيين في الأراضي المحتلة . وكان هذا النوع من العقوبة بأشكاله المتنوعة جزءاً من السياسة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة لم تنف السلطات الاسرائيلية أنها تلجأ إليه . وتصيب العقوبة الاقارب أو الجيران أو حتى المدن أو القرى بأكملها (٢٠).

٤ - حرية التجمع :

يحظر الأمر العسكري رقم ١٠١ تجمع أو التقاء عشرة أشخاص فأكثر دون ترخيص أجل مسيرة أو اجتماع حيث « يمكن » سماع خطاب أو حديث في موضوعات سياسية موضوع يمكن أن يعتبر سياسيا . وقد فسرت المحاكم العسكرية هذا الأمر بتصرف (بحيث جعلته سيفا مصطلحا على رقاب أهالي الضفة وغزة في سنوات الاحتلال . وينطوى الاجتماع غير المشروع في ثناياه على حكم بحد أقصى عشر سنوات من الحبس . غرامة تبلغ ٧٥,٠٠٠ شيكل اسرائيلي (حوالى ١٥,٠٠٠ من الدولارات الأمريكية) .

● وهكذا تتوالى التحولات .. والتغيرات ما بين شكلية - وهى والحق يقال بسـ وقليلة وبين جذرية وهى لاتخص !!

● وهكذا يقوم التحول في النظام الحكومي بأفرعه الثلاث : التنفيذى والتشر والقضائى يقدم نفسه كنموذج للحالة العامة السيئة التى وصلت اليها الضفة الغرب وقطاع غزة .

● ولقد كنا في اختيار الوضع « القانونى من خلال موثيق ودراسات الأمم المتـ معتمدين ذلك ، حيث اللغة القانونية بجفافها وحدتها العلمية ، تمثل هنا المطلب الرـ لدراستنا التى تهدف إلى معرفة الذات وبعمق ، والذات هنا هى الضفة وغـ و « العمق » هنا لن يمكن الوصول إليه دون امتلاك الأفكار والحقائق !! ونأمل نكون قد وفقنا !! بعد هذا نأتى إلى الجانب الآخر في وضع الضفة الغربية وقطاع في الفترة السابقة ونقصد به هنا الوضع الاجتماعى ممثلا في تقييم موضوعى شامل « نموذج تجسدى للمرحلة والمنطقة » ، « الأطفال الفلسطينيين » ، فماذا عنهم تعليـ وحياتيا واجتماعيا وسياسيا ؟ ماذا عنهم وهم الذين ولدوا جميعا في الفترة التـ للاحتلال ، والذين يمثلون بأوضاعهم هذه مدى الحالة التى وصلت اليها الأوضـ اجتماعيا - داخل الضفة الغربية وقطاع عزه بعد العام ١٩٦٧ ؟ وهى الحالة التى بدأـ كما قلنا من قبل تكن بذور الثورة. والتمرد والنزى سوف يفتت الجسد الصهيونـ الداخل .

المطلب الثاني

الضفة الغربية وغزه اجتماعيا بعد العام ١٩٦٧
نموذج الأطفال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة

لمحة سكانية :

تسجل وثائق الأمم المتحدة ان تعداد سكان الضفة - كما سبق وقلنا يصل إلى ٧٠٠,٠٠٠ ألف نسمة ، منهم ٣٦٣,٠٠٠ شخص مسجلين كلاجئين ، ومنهم ٢٠٢,٩٤١ يعيشون في ثمانية مخيمات وان غزة تصل إلى ٥٠٠,٠٠٠ ألف تقريبا وهذه الأرقام غير دقيقة تماما ويُعتقد أنها قد زادت الى الضعف . وفيما يلي تقسيم السكان حسب فئات الأعمار كما أوردته وثائق الأمم المتحدة والتي ترى أن نصف السكان تقريبا هم دون سن ال ١٤ عاما : (٢١).

(جدول عن سكان الضفة والقطاع)

الضفة الغربية		قطاع غزة وشمال سيناء		السنة
العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
٣١٦,٠٠٠	% ٤٦,٤	٢٠٩,١٠٠	% ٤٧,٥	١٤ — ٠
١٨٣,٤٠٠	% ٢٦,٩	١٢٣,١٠٠	% ٢٧,٨	١٤ — ٢٩
٧٧,٨٠٠	% ١١,٤	٥٠,٣٠٠	% ١١,٤	٣٠ — ٤٤
٦٠,٥٠٠	% ٨,٩	٣٧,٧٠٠	% ٨,٥	٤٥ — ٤٩
٤٣,٣٠٠	% ٦,٤	٢١,١٠٠	% ٤,٨	٦٠ —
٦٨١,٠٠٠	% ١٠٠,٠	٤٤١,٣٠٠	% ١٠٠	

المصدر / وثائق الأمم المتحدة السابقة بالاضافة إلى وثيقة / الوضع القانوني للضفة وغزه : ولقد كون الباحث الجدول منها محققة .

(يلاحظ أن هذه الاحصائيات قد اجريت عليها زيادات سكنية وصلت إلى الضعف ولكنها تصب في النهاية في زيادة من دون سن ال ١٤ عاما) .

● ان الجدول السابق يقدم حقيقة أساسية :

« ان نصف سكان الضفة والقطاع تقريبا (٤٦,٥ ٪ و ٤٧,٥ ٪) دون الرابعة عشر عاما ، فهل يكفي هذا لتفسير الطبيعة العامة الغالبة على مظاهرات الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث كان الأطفال هم أبطالها وضحاياها ؟ وهل يجيب هذا التفسير ، لماذا اخترنا وضع الأطفال بالضفة والقطاع كمادة للدراسة وكحالة دراسية تعكس حقيقة الأوطاع الاجتماعية ، والمعيشية التي وصلت إليها واحدة من أغز وأخطر أراضينا المحتلة ؟

● فبعلاج بعض النواحي المجهولة في حياة أطفال ضفتنا الغربية ، الذين يمثلون وهم الخارجون من تحت أنقاض الاحتلال والمعاناة التي لا يعرفها سواهم من أطفال العالم المتدين ... قد نعرف إلى أي مدى سوف يكون طوفانهم القادم قاسيا لا يرحم ولا يستثنى ...

١ - الحياة العائلية والتعليمية :

لعلنا لا نبالغ اذا قلنا أن الضفة الغربية وقطاع غزة - والاحتلال الاسرائيلي : مثلوا منذ العام ١٩٦٧ المادة الخام للحديث وللقرارات وللتوصيات ولعل أهمها ذلك القرار الصادر عن مجلس الأمن في مارس ١٩٨٠ الذي حدد فيه (ان جميع التدابير التي تتخذها اسرائيل لتغيير الطابع العمراني ، أو التركيب الديمجرافي ، أو البنية المؤسسية أو مركز الأراضي الفلسطينية ، أو الأراضي العربية الاخرى التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، أو أي جزء منها لا صحة قانونية لها وان سياسة اسرائيل وممارستها من أجل توطين بعض سكانها في تلك الأراضي تشكل عائقا خطيرا أمام تحقيق سلى شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وتشكل في تلك الأراضي خرقا صارخا لاتفاقيات جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب)

● وكالعادة !!

● أصيبت الأذن الاسرائيلية في مجلس الأمن الدولي « بالصم » وبلاستهزاء ممن يتحدث .

بل أنها كانت سبق ورأينا - زادت من حدة اجراءاتها العدوانية تجاه سكان الأراضي المحتلة ، فتوالدت المعارضة العربية كرد فعل ، مما دفع السلطات الاسرائيلية إلى اتخاذ تدابير أخرى لترد على تلك المعارضة ، وهي التدابير التي لم تستثنى .. فن الأطفال .. إلى كبار السن ... ولهذا مظاهره ، وأشكاله :

● فالحياة القاسية التي يعيش في ظلها الأطفال الفلسطينيون تنعكس بصورة مؤثرة في تعبيراتهم الفنية المسجلة وفي مشاهد كئيبة مطلية بألوان قاتمة متشائمة ويمتد هذا اللون الكئيب إلى عملية التعليم التي تم وفق مناهج تضعها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، وحيث لم تتجاوز نسبة إنشاء المدارس ٦ ٪ فقط منذ العام ١٩٦٧ وبذلت الحكومة الاسرائيلية جهوداً مكثفة لتعطيل انشاء مدارس جديدة أو مجرد ترك الأهالي ينشئونها .

● وتقول وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٢ في معرض الحديث عن الأطفال الأكبر سناً والمشاكل التي يواجهونها إلى أن الطلاب المتحقين بمختلف مستويات التعليم يضطرون إلى ترك الدراسة سعياً إلى استكمال الدخل العائلي بسبب غياب أو فقدان الآباء وانفصال الأسر ومعدل التضخم العالي ، بالإضافة إلى ذلك - والكلام للوثيقة اصدرت سلطات الاحتلال في عام ٧٦ / ١٩٧٧ مرسوماً يقضي بعدم قبول الطلاب الذين ألقى القبض عليهم أو سجنوا في المدرسة من جديد إلا بموافقة الحام العسكري .

● وذكرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة في تقرير لها رفعته منذ نحو العام إلى اللجنة الخاصة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني : ان السياسة التعليمية في ظل الاحتلال الاسرائيلي قد ضيقت بشدة من اكتساب المعرفة المتعلقة بالتاريخ والثقافة الفلسطينية وان سلطات الاحتلال قد حذفت من المناهج الدراسية المواد التي تشير إلى فلسطين والوطنية الفلسطينية والهوية القومية للشعب الفلسطيني وأن ما يرد من اشارات الى المساهمة في الثقافة والتاريخ الانساني يخضعان للرقابة والحذف وأن الأطالس التي تحمل اسم فلسطين استعيض عنها بأخرى .

● وهناك ما هو أكثر من هذا :

فعلى الرغم من أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التابعة لها مثل « الأنزوا » قد أقامت عدداً من برامج التدريب المهني إلا أن هناك قليلاً من فرص العمل متاحة للتدريين في مختلف المهارات . وقد جاء في تقرير بعثة منظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٩ أن حوالي ٣٥,٠٠٠ متدرب حصلوا على شهادات في مختلف الموضوعات بين سنتي ١٩٦٨ و ١٩٧٧ من مختلف مؤسسات التدريب المهني ، غير أن البعثة ذكرت أنه في أحد المراكز لم يتمكن سوى ٣٠ ٪ فقط من حملة الشهادات من الحصول على عمل في الأراضي المحتلة بعد تخرجهم ، كما يؤكد التقرير أن مستوى التدريب في مؤسسات

التدريب المهني هذه ليس عاليا جدا حيث انه يجري اعداد المتدربين بوجه عام لمن تتطلب مهارات متوسطة في الاقتصاد الاسرائيلي على حد قول التقرير .

● 'بل ان سلطات الاحتلال - علاوة على ما سبق قد ولدت وابقت من خلال أعمالها شعورا بعدم الأطمئنان في نفوس المدرسين والطلاب في جميع المؤسسات التربوية وقد أبلغ الخبراء أصحاب - التقرير - بالمضايقة المستمرة التي يتعرض الطلاب والهيئات التدريسية لها . وقد أخذت هذه المضايقات شكل الاعتقالات المتكررة والضرب والاحتجازات الإدارية واغلاق المدارس وفي بعض الأحيان كما ن يجري نقل المعلمين بالتدريب العملي في مدارس الضفة وقطاع غزة وقد بررت سلطات العدو هذه الأعمال بأسباب تتعلق بالأمن وحفظ القانون والنظام !

● وليس هذا فقط ...

فلقد عدل المنهج الدراسي المطبق في المدارس العربية في اسرائيل ولقد ورد في تقرير لمنظمة اليونسكو صادر منذ عامين ما يلي :

« شرعت السلطات الاسرائيلية في أعداد طبعات معدلة للكتب المدرسية الأردنية الحالية المستخدمة في الضفة الغربية قبل الاحتلال وتبين من قائمة العناوين المطبوعة من قبل السلطات الاسرائيلية لاستخدامها في المدارس الحكومية في الضفة الغربية ، ان عددا من كتب الجغرافيا ، والتربية الوطنية والمواد الدراسية المقررة في المنهاج الأردني قد أسقطت ، والنصوص غير متطابقة في كثير من الأحيان ، وأستعيز عن بعضها بنصوص أخرى جديدة ويصدق هذا بوجه خاص على الخرائط التي اقتصر في كثير من الحالات على إعادة طباعتها وإضافة كلمة « اسرائيل » بأحرف كبيرة عادة في المكان المناسب أو في مكان كلمة « فلسطين » أو في أى مكان خال) .

● وأيضا ...

يشهد تقرير مقدم عام ١٩٨٠ من المفوض العام لمنظمة « الأونروا » بأن هناك قيودا جديدة تفرض على الكتب التي تستورد من البلاد العربية والتي يشتم فيها ما له صلة بالأدب أو الثقافة العربية والذي يمر منها يحصل عنه رسوما جرمية عالية ..

● وأيضا :

أجريت دراسة استقصائية عن « الحرية الأكاديمية من قبل فريق مكون من ثمانية أساتذة أمريكيين قاموا بزيارة الضفة الغربية في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٠ ، وقد

قال الفريق في بيانه المؤرخ فبراير ١٩٨١ أن أعمال الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة تعرقها سلسلة من القيود المفروضة من قبل الحكومة العسكرية ، وأكد الفريق أن هذه الحالات أشتدت بالأمر العسكري رقم / ٨٥٤ الصادر في تموز / يوليو ١٩٨٠ من قبل الحاكم العسكري للضفة ، وهو أمر يعدل القانون الأردني السائد ليوّسع نطاق الرقابة العسكرية بحيث تشمل مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية والذي تتضمن : (ان على جميع الجامعات بمقتضى الأمر السابق ان تجدد تراخيص عملها سنويا وان تقدم قوائم بأسماء المدرسين والطلاب إلى الحكومة العسكرية للموافقة عليها ولتدخل البرامج الجديدة والكتب المدرسية والطلبات المتعلقة بالمعدات التعليمية والمحاضرات العامة ضمن اختصاص الحكومة العسكرية) .

● وقال الفريق السابق كذلك أنه لاحظ وجود رقابة واسعة النطاق على الكتب ومنح ، أو احتجاز لتصاريف العمل الخاصة بالمدرسين الأجانب ، ووجود قيود على رابطات الاساتذة والطلبة ، ومراقبة عامة على النشاط الثقافي وقد كتبت الاساتذة / ماري وجري . والتي كانت احدى أعضاء الفريق رسالة إلى رئيس تحرير مجلتهما :
وقالت فيها (لقد رأينا مضايقة الطلاب والاساتذة بعمليات الاعتقال العشوائية وان الحاكم العسكري قد أدخل تغييرا على القانون الأردني فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية لكي يعطى لنفسه سلطة فصل الطلاب الجامعيين واستبعاد الاساتذة ، والفناء اللوائح الجامعية ، وان الكثير من الفلسطينيين قد اعتبروا هذه الخطوة بمثابة محاولة لممارسة قدر أكبر من السيطرة السياسية على جامعات الضفة الغربية) وقد أشار « حنا ناصر » رئيس جامعة « بيرزيت » إلى هذا الموضوع بقوله (أن هذا نموذج لضرب الحرية الأكاديمية وحقوق الانسان في الضفة الغربية) ... وهكذا ...
● فهل من مزيد (!!)

٢ - من التشغيل الإجباري ... إلى التعذيب :

(تقول الوث)

٢ - من التشغيل الإجباري ... إلى التعذيب :

تقول الوثيقة التي أشرنا إليها من قبل بشأن موضوع تشغيل الأطفال الفلسطينيين القصر من أبناء الضفة الغربية وغزة ان هذا الموضوع يتم وبشكل جاد وغير انساني ، فلقد

ظهرت دلائل مفادها أن العمال القصر الفلسطينيين يعانون أشد المعاناة من الاضطهاد الصهيوني .

● وعقب زيارة أولية تمت في ابريل ١٩٧٨ قامت بعثة عينها المدير العام لمنظمة العمل الدولية ورأسها فالتيكوس / مساعد المدير العام والمستشار لمعايير العمل الدولية ، بزيارة عدة أماكن من بينها اسرائيل والأراضي العربية المحتلة في الضفة والقطاع وذلك خلال الفترة من ٢٥ فبراير إلى ١٠ مارس ١٩٧٩ ، وعلى النحو المذكور في تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية أشرت البعثة أسبوعين ، أجريت خلالها مناقشات عديدة وزارات أجزاء من اسرائيل وزارات المستخدمين سواء في الأراضي المحتلة أو داخل اسرائيل ، ووجدت البعثة أنه بصرف النظر عما تنطوي عليه حالة الاحتلال من مسائل قانونية وسياسية رئيسية ، فإنها تثير أيضا في مجال علاقات العمل التي عانيت بها البعثة على وجه التحديد مشاكل نفسية وأخلاقية لا يمكن تجاهلها بل وينبغي عدم تجاهلها .

● وتستطرد البعثة في تقريرها قائلة :

(وكان عدد السكان الممكن تشغيلهم ٢١٥,٤٠٠ نسمة منهم ١٢٤,٣٠٠ نسمة في الضفة الغربية و ٨١,١٠٠ نسمة في غزة وشمال سيناء وكان معدل الاشتراك المنخفض للغاية في النشاط الإقتصادي مثار دهشة كبيرة في عام ١٩٧٨ حيث كان السكان المنتجون لا يمثلون أكثر من ٢٤ ٪ فقط من العدد الأجمالي للسكان ، ولاحظت البعثة أن أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض معدل الاشتراك في النشاط الاقتصادي هو ارتفاع نسبة صغار السن بين السكان .

● كما رأت البعثة أن تشغيل صغار السن اجباريا هو أحد الجوانب الشديدة الخطورة لمسألة تشغيل العرب خارج الجهاز الاداري الرسمي ، وأبلغت البعثة أن السلطات الاسرائيلية قد قررت كقاعدة عامة عدم السماح بمنح العمل في اسرائيل للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن السابعة عشرة ، ورأت البعثة أن هذه القاعدة مرعية في الظاهر فقط ، حيث أن البعثة علمت من مصادر مختلفة وموثوق بها أنه من المعتاد أو من السهل اكتشاف حالات لا حصر لها من تشغيل أشخاص تقل أعمارهم كثيرا عن السن المحددة لاسيا في الوحدات الزراعية ، ووحدة الانتاج الصغيرة كما أكدت البعثة أنها قد توصلت من واقع عدد من القضايا المعروضة على المحاكم في عام ١٩٧٨ الى أن عددا كبيرا منها يتعلق بتشغيل القصر وأوردت البعثة أرقاما جمعت خلال حملة شنتها السلطات في فترة

أيلول / سبتمبر / أكتوبر ١٩٧٨ ضد العالة غير القانونية ، وتبين هذه الأرقام أن مايقرب من ٢٠ ٪ من عمال الأراضي المحتلة الذين يجرى استخدامهم في اسرائيل على نحو غير قانوني هم من القصر .

● ومن التشغيل الاجبارى ... إلى التعذيب ...

● فلقد أصدرت السلطات العسكرية الاسرائيلية - كما سبق ورأينا منذ احتلال الضفة والقطاع عددا كبيرا من اللوائح والأوامر العسكرية التي أدت إلى مقاومة شديدة من جانب السكان لعرب بما فيهم الأطفال ، واتخذت هذه المقاومة شكل المظاهرات ، والقاء الأحجار على المركبات الاسرائيلية والاضرابات وتوزيع المنشورات ، فضلا عن وضع القنابل في المناطق العامة ، وقد ترددت تأكيدات كثيرة مفادها أن المقبوض عليهم في هذه الحوادث سواء من البالغين ، أو الأطفال قد تعرضوا للتعذيب بهدف انتزاع الاعتراف منهم وان المحتجزين منهم يعاملون في كثير من الأحوال معاملة سيئة وعلى سبيل المثال ذكر فريق تقصى الحقائق التابع لصحيفة « صنداي تايمز » اللندنية في عدد الصحيفة الصادر في ١٩ يونيو ١٩٧٧ : -

« أن أجهزة الأمن والمخابرات الاسرائيلية تسوء معاملة العرب أثناء اعتقالهم بل ويحدد هذا التقرير نوعية المعذبين فيؤكد أن النسبة العالية من الأطفال ، ويستشهد بقول السيد / فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل السابق في معرض الادلاء بشهادته أمام « لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة » إلى ممارسة شائعة تتمثل في القاء القبض على القصر وسجنهم وإساءة معاملتهم أثناء فترة اعتقالهم وذكر أن عمليات القاء القبض هذه أمر مألوف وأشار إلى حالات كثيرة كان عليه أن يتدخل فيها بوصفه رئيسا للبلدية للافراج عن صبية محتجزين ، وقد دأبت اسرائيل بالطبع على انكار هذه الحقائق .

● وتقوم أوضاع المدارس والجامعات والسجون التي تكتظ بالعرب (وصل تعدادهم إلى أكثر من ٣٠ ألف عربي داخل سجون اسرائيل حتى نهاية عام ١٩٨٦) كدليل على صدق ما تقوله مواتيقي الأمم المتحدة وما يظهره الواقع القاسي المرير .

● ويكفى أن نسجل هنا ما ذكرته وثيقة قدمت للأمم المتحدة عن أوضاع هؤلاء الأطفال منذ عام ونصف حين ختمت سطورها قائلة :

(ان هناك جيلا فلسطينيا ينو في ظل أحوال معيشية واجتماعية وتعليمية قاسية .. ولاشك أنها أحوال صعبة . ورغم أنه يمكن القول بأن المجتمع الدولي قد ركز أهتمامه لفترة تزيد على ثلاثين سنة على هؤلاء الفلسطينيين بصفة لاجئين ، وأنه قد حاول عن طريق منظمة الاونرو ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - اليونسكو - ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة . الصليب الأحمر الدولي ، تأمين المستوى الأساسى للحياة على الأقل ، فإن أوضاعهم متردية وصعبة والاضطرابات السياسية التى شاهدها المنطقة تشكل عنصرا جديدا لم تجربه غالبية أطفال العالم ... وتستطرد الوثيقة قائلة :

« ... ورغم أن هذه الاضطرابات تترك بصماتها على جميع أطفال العالم والمنطقة العربية ، إلا أن اطفال الضفة وغزة ينثون بعنب أضافى بتمثل في العيش في ظل احتلال قاسى ، وعنيف منذ حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، ولا بد أن تترك هذه الحالة تأثيرا نفسيا كبيرا على هؤلاء الأطفال .

ولقد أثارت هذه الأوضاع عطف المجتمع الدولي كما أنها في نفس الوقت اثارَت تصميم الجيل الجديد على البقاء والتغلب على المحنة الكبيرة . وهو الأمر الذى أثار اعجاب الكثيرين ، واسترعى انتباه الكثيرين الذين شاهدوا المأساة الفلسطينية مباشرة وخاصة فيما يوليه الفلسطينيون المقيون في الأراضى المحتلة من عناية شديدة في تعليم أطفالهم ، فأن الفلسطينيين يعتبرون التعليم سبيلا إلى تحسين أحوالهم ، وهم يحقون في ذلك تماما ، كما أنه ليس من المستغرب أن يعتبروا أطفالهم أثمن مورد طبيعى لهم) .

هكذا تنتهى سطور الوثيقة ، وهكذا تتضح صورة التسعة عشرا عاما من الاحتلال في كلمة على شفة طفل فلسطينى جائع ، مطارد ، مشرد سجين يبحث عن كلمة عربية داخل أغلفة كتبة الصفراء ...

- وهل اختلفت الضفة والقطاع « الأرض والشعب عن هذه الحالة » سجن ، تعذيب ، املاق ، تشرد ، وبحث دؤوب عن هوية عربية ضائعة تماما مثل أطفالهم ...
- فأى مناخ هذا ..
- أى مناخ هذا تحمل « أحشاء رحمة » بذور الثورة .
- وأية ثورة تلك التى يتعدى عمر « جينها » ومخاضها التسعة عشر عاماً ..

- أية ثورة !!
- أية ثورة تلك ، التى تضغط على احشائها المتغيرات والأحداث : من بيروت إلى ايلول الأسود ، ومنه إلى تل الزعتر ، إلى صيدا فيبروت ثانية .
- أية ثورة تلك التى تقدم نفسها اليها كي تخرجها من تلك الأحشاء الجبلى منذ سنين ..
- مجرد إخراج ...
- إخراج !!

الهوامش :

1) Great Britain and Palestine 1915-1945. Royal Institute of International Affairs, Information paper no 20 (Oxford University press, 1945), P. 51.

(٢) فى تفصيل هذا الباب انظر د. عبد الوهاب الكيالى والموجز فى تاريخ فلسطين بيروت ، ١٩٧٤ .

(٣) وثيقة الامم المتحدة : للوضع العائلى للضفة الغربية وقطاع غزة : أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف - الامم المتحدة - نيويورك ١٩٨٢ ص ١٨ - ٢٠

(٤) معونة بـ « اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين فى زمن الحرب » وتسمى باتفاقيات جنيف للاربعة .

(٥) يقارن هنا : اعلان ممثل اسرائيل لدى الامم المتحدة الصادر فى ٢٦ / اكتوبر ١٩٧٧ والذي حلل وجهة النظر الاسرائيلية بتفصيل .

- 6) ALAN Gerson/Israel, the west Bank and International Law
(Frank Cass and Company Limited, 1978, P. 71-75.

(٧) وثيقة الأمم المتحدة رقم ٨٠٨٩ / ص ٩٣ - ٩٤

- 8) Raja Shchadeh, the west Bank and the rule of law (international commission of Jurist, 1980, 103-110

- 9) Raja Shchadeh, Op Cit P. 103-104.

(١٠) المرجع السابق ص ١٤ .

(١١) المصدر السابق ص ١٥ - ١٧ .

- 12) Gerson. Israel, the west Bank and International Law. Ibid. P.124

(١٣) يرجع بشكل أكثر تفصيلا : رجاء شحاته . م . س . ذ ص ٣٠

(١٤) رجاء شحاته . مرجع سابق . ص ٢٣

(١٥) رجاء شحاته . مرجع سابق ص ٣٦

(١٦) يلاحظ هنا أن الدينار الأردني = ١٠٠٠ فلس = ٣ من الدولارات الأمريكية .

(١٧) رجاء شحاته - مرجع سابق - ص ٤٠

(١٨) رجاء شحاته - مرجع سابق ذكره - ص ٥٠

(١٩) وثيقة الأمم المتحدة A/8089/

(٢٠) رجاء شحاته . م . س . ص ٧١ - ٧٢ .

(٢١) وثيقتا الأمم المتحدة رقمي ٨٠٨٩/١ - ١٠٧٧٢/١

خاتمة



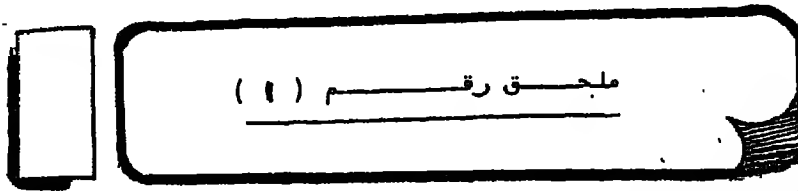
● هذا هو ... وبعد ما يقرب من عشرين عاماً من الاحتلال والقهر ، حال الضفة الغربية وقطاع غزة ، الأرض والشعب ، والمياه ، والمقدسات والتاريخ ... واقع مرير ، ومصير غير معلوم ... وصمت أكثر مرارة من المحيط العربي إزاء ما يحدث ..
●● فالى متى ؟

●● ذلك هو السؤال الصعب ، الذى بحاجة إلى كفاح وتحدى ، وصمود من أصحاب البندقية ، وإلى دعم غير محدود لأبطال الداخل الذين بأيديهم وحدهم حل القضية من خلال تفجير دولة الاحتلال .. تفجير من الداخل ، وثورة لانهياراً وحرب طويلة النفس ، حرب التحرير الشعبية من كل صوب ... (وذلك موضوع آخر) فقط ما نود أن نؤكد عليه هنا ، هو ضرورة الكفاح المسلح ، من الداخل والخارج معا لكي نزيل تلك الأكذوبة السرطانية المسماة بإسرائيل ...

● وتحية في ختام هذه السطور لكل يد تحمل السلاح ، تحية للمناضلين في أرضنا المحتلة ، أمهات وأطفال وشيوخ وشباب بالجامعة ، تحية لهم وليسمحوا لى بإهداء هذا العمل لهم تعبيراً عن المشاركة فى الهم ، والمصير .

رفعت سيد أحمد

القاهرة ١٩٨٦



" المستوطنات (الاسرائيلية) بالصفا وعزة حتى

نهاية عام ١٩٨٦ "

=====

اهمية الملحق تعود الى معرفة حجم الاستيطان الذي تم
والخطورة التي يحملها هذا " الكم " وكيف انه تم بناء هــبـهـ
المستوطنات وفق خطط هندسية دقيقة ، وتعمدت " اسرائيل " ان
تجعلها قريبة من مصادر المياه بالضفة وغزة ، وملتقى لطـرـق
المواجلات وابار المياه ، وهي اهداف لاتخفى نتائجها الخطرة على
احـد !!.

=====

المصدر : رفعت سيد احمد : تهودور جديد للجامعة في
الخطة وغزة ، شؤون عربية تونس العدد ٢٢ - ٣٤ ، بتاريخ تشرين
الثاني / كانون الاول ١٩٨٢ ، ص ٢٠١ - ٢٠٤ .
- الوطن : (الكويت) ٢٢ / ١١ / ١٩٨٤ عن دافار (الصهيونية) .

المستوطنات الاسرائيلية بالصفحة ، وعمره حتى ١٩٨٦

اسم المستوطنة	سنة الاساء
<u>٢ - مستوطنات الضفة الغربية</u>	
١ - الحى اليهودى	١٩٦٧
٢ - رامات اسكول	١٩٦٨
٣ - عروب	١٩٧٠
٤ - شقى يعقوب	١٩٧٣
٥ - راموت	١٩٧٣
٦ - النل الغربى	١٩٦٩
٧ - مامالاب دفا	١٩٦٩
٨ - تالسيوب الشرفه	١٩٧٣
٩ - الحامعه العبريه	١٩٦٩
١٠ - حبلو شرافات	١٩٧٣
١١ - توسيع ساسهدريا	١٩٧٣
١٢ - شيلجوج	١٩٧٦
١٣ - كوكس هاناجار	١٩٧٥
١٤ - سعره (باعات هاسرور)	١٩٧٥
١٥ - مبنو حبرون	١٩٦٩

اسم المسوطة	سه الانشاء
١٦- بيت حورون	١٩٧٧
١٧- مينو جيرون دالب (ماناناهو)	١٩٧٧
١٨- كفارون	١٩٧٧
١٩- جيعاب هاميعتار	١٩٧٥
٢٠- كندا سارك	١٩٧٦
٢١- زاموسيم	١٩٧٧
٢٢- سين ايل	١٩٧٧
٢٣- جيعون	١٩٧٧
٢٤- شابلين (مورسيم)	١٩٧٧
٢٥- نبعي نرو (السبي صالح)	١٩٧٧
٢٦- ميحولا	١٩٦٨
٢٧- ارعامون	١٩٦٨
٢٨- ماسواج الجديده	١٩٧٦
٢٩- ماسواج	١٩٧٠
٣٠- فصائل	١٩٧٧
٣١- فصائل	١٩٧٠
٣٢- سومر	١٩٧٦

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
٣٣- غلعان	١٩٧٠
٣٤- تشليف هاعدود	٧٦ - ١٩٧٧
٣٥- معيرون نمران	١٩٧٧
٣٦- بيتاف	١٩٧٠
٣٧- الموع	١٩٧٧
٣٨- كاليا	١٩٦٨
٣٩- متزييه شالم	١٩٧٠
٤٠- مالكي شوا	١٩٧٦
٤١- روى	١٩٧٤
٤٢- بغيوت	١٩٧٢
٤٣- الحمراء	١٩٧١
٤٤- تخيورا	
٤٥- جيتيت	
٤٦- معاليه افراييم	
٤٧- نيفو شيلوح (جيغات اووما)	
٤٨- ميشورا ادوميم (معاليه ادوميم)	
٤٩- متزييه بريجو	

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
٦٧- مجدل عوز	١٩٧٧
٦٨- كيربات اربع	١٩٧٧
٦٩- يتبر	١٩٧٧ تموز
٧٠- روحار	١٩٧٧
٧١- سلة الطهر	١٩٧٨
٧٢- عناتون	اواخر ١٩٧٨
٧٣- باعامو حوروم	١٩٧٨
٧٤- نرتسه	١٩٧٨
٧٥- بريحو	١٩٧٨
٧٦- زيف	١٩٧٨
٧٧- النويعة	١٩٧٨
٧٨- كفار عصيون الجديدة	١٩٧٩
٧٩- حوارة	١٩٧٩
٨٠- التل الكبير	١٩٧٩
٨١- كارتني شومرون - أ	١٩٧٩ حيران
٨٢- كارتني شومرون - ب	١٩٧٩ السلول

اسم المستوطنة	سنة الانتشاء
٥٠- ريحان (نعامة بيت)	
٥١- دونان (صانور)	
٥٢- ناتال معاليه	
٥٣- شومرون	
٥٤- سلعس (تسووماتان بيت)	١٩٧٧
٥٥- ابلو. موريه (.مقدوم)	١٩٧٥
٥٦- كارنس - شومرون	١٩٧٧ ت ١
٥٧- الكاا (ميسعهايتعريم)	١٩٧٧ نيسان
٥٨- تافواه (باريجيت)	١٩٧٨ ك ٢
٥٩- حار.	١٩٧٨ شباط
٦٠- هار. خنو	١٩٧٦
٦١- عفرات	١٩٧٨
٦٢- تعو	١٩٧٥
٦٣- روش سوريم	١٩٦٩
٦٤- الور سفوت	١٩٦٩
٦٥- كفار صبيون	١٩٦٧ / وتعد هي اول مستوطنات الضفة

اسم المستوطنه	سنة الانشاء
١٠٠- ماتاتياهو	١٩٧٦
١٠١- جيفعون - ب	١٩٧٧
١٠٢- ايلون مورين	١٩٧٩ حزيران
١٠٣- نيفي تسوف	١٩٧٩ ايلول
١٠٤- دوشان	١٩٧٧
١٠٥- اريليل - حارس - ج	١٩٧٧
١٠٦- الكانا - ج	١٩٧٧
١٠٧- تعواج	١٩٧٨
١٠٨- الكيه (د)	١٩٨٢/٤/٢٥ تاريخ اتخاذ قرار الانشاء
١٠٩- نوفيم	١٩٨٢/٤/٢٥ تاريخ اتخاذ قرار الانشاء
١١٠- برخاه	١٩٨٢/٤/١٩ تاريخ اتخاذ قرار الانشاء
١١١- عرمش	١٩٨٢/٤/١٩ تاريخ اتخاذ قرار الانشاء
١١٢- اونيت تسمرون	١٩٨٢/٤/١٩ تاريخ اتخاذ قرار الانشاء

اسم المتوسطه	سنة الالتحاق
٨٣ - حريشان - ب	١٩٧٩ ايلول
٨٤ - العارار - ب	١٩٧٩
٨٥ - ناصب	الصف الثاني من ١٩٧٩
٨٦ - جينوعور	١٩٨٠ في اوائل ايلول
٨٧ - ربحان - د	١٩٨٠
٨٨ - عندان	١٩٨٠ نمور
٨٩ - الكافا - ب	١٩٨٠ نمور
٩٠ - نكاري سومرون - د	١٩٧٩ ت ١
٩١ - معاليه ادومم - ب	١٩٧٩
٩٢ - معاليه ادومم - د	١٩٧٩
٩٣ - محولا - ب	١٩٧٩
٩٤ - سخال ماعور	١٩٧٩
٩٥ - ارشيل - ب	١٩٧٩
٩٦ - لسوبا	١٩٨٠
٩٧ - سب اسل	١٩٨٠
٩٨ - عقرا ب (مدسه)	١٩٧٩ ت ١
٩٩ - حفا هاداسا	١٩٧٩

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
١٣٠- عومرسم	١٩٨٣/١١/١٤
١٣١- علي	١٩٨٣/١/٣
١٣٢- معاليه لبونه	١٩٨٤/١/٣
١٣٣- اسير يعقوب	١٩٨٤/٤/١٠
١٣٤- نيلي (ب)	١٩٨٤/٤/١١
١٣٥- آدم	١٩٨٤/٤/١١
١٣٦- سلعيم	١٩٨٤/٧/١٥
١٣٧- ناره	١٩٨٤/٧/١٥
١٣٨- شدموت محوله	١٩٨٣/٤/١٩
١٣٩- مولينو ، بيت عرياه ، فال ، تسعي ، بترونتو ، اليسع	١٩٨٣/١١/١٤
١٤٠- ناؤوت قدوميم	١٩٨٣/٤/٢٥
١٤١- هدار بيتار	١٩٨٣/٨/٨
١٤٢- دانيال	١٩٨٣/٨/٨
١٤٣- اوراه	١٩٨٣/٩/٥
١٤٤- كوكبا	١٩٨٣/٩/٥
١٤٥- دوريس	١٩٨٣/١٠/٥
١٤٦- بيتر (ج)	١٩٨٣/١/١٦

اسم المسؤوله	تاريخ اتخاذ القرار
١١٣- لخم	١٩٨٢/٤/١٩
١١٤- سوسم	١٩٨٣/٩/٤
١١٥- ظلم (-)	١٩٨٣/٩/٤
١١٦- ط. حاسم	١٩٨٣/١١/١٤
١١٧- سهار	١٩٨٣/١٠/٥
١١٨- سوسم	١٩٨٤/٤/١٠
١١٩- سوسم	١٩٨٤/٥/١٤
١٢٠- سوسم	١٩٨٤/٥/١٤
١٢١- السصاغ	١٩٨٤/٦/١٠
١٢٢- السوسم	حبران ١٩٨٤
١٢٣- السوسم	حبران ١٩٨٤
١٢٤- عدلار ا.	١٩٨١/١٢/٦
١٢٥- سوسم (-)	١٩٨١/١٢/٦
١٢٦- حاسم سوسم	١٩٨٢/٤/٢٥
١٢٧- سوسم	١٩٨٢/٤/٢٥
١٢٨- سوسم	١٩٨٢/٤/٢٥
١٢٩- سوسم	١٩٨٢/٩/٤

قطاع غزة

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
<u>ب قطاع غزة</u>	
١ - تيتز ادبم	١٩٧٢
٢ - كفارداروم	١٩٧٠
٣ - نتزرحزاني	١٩٧٣
٤ - قطيف - أ	١٩٧٣
٥ - قطيف - ب	١٩٧٣
٦ - قطيف ج	١٩٧٩
٧ - موراغ	١٩٦٩
٨ - ايراتبزاروز	١٩٦٩
٩ - ناحال تعديل	١٩٧٢
١٠ - هعوليت	١٩٧٧
١١ - بيت لاهات	١٩٨٠
١٢ - ايلي سيناى	١٩٨٢/٩/٥ تاريخ مدور قسوار الانشاء
١٣ - قطيف (ج)	١٩٨٤/١/٣ تاريخ مدور قسوار الانشاء
١٤ - تسينيت	١٩٨٤/١/٣ تاريخ مدور قسوار الانشاء

اسم المسنونة	تاريخ اتخاذ القرار
١٤٧- سب مرسيس	١٩٨٣/١/١٦
١٤٨- عنبال	١٩٨٣/١/١٦
١٤٩- منسقاء بهودا	١٩٨٤/١/٣
١٥٠- عومرسم	١٩٨٣/٩/٥
١٥١- سوسا	١٩٨٣/٩/٥
١٥٢- ككس	١٩٨٣/٩/٥
١٥٣- مسباد	١٩٨٣/١٠/٥
١٥٤- لبسقاء	١٩٨٤/١/٣
١٥٥- حرره ريوخ	١٩٨٤/٥/١٠
١٥٦- مسباد (ب)	١٩٨٤/٦/١٠
١٥٧- حكليلي	١٩٨٤/٥/١٤

وثائق اضرها عن الضفة والقطاع



● ● استعنا في الحصول على هذه الوثائق من
منظمة التحرير الفلسطينية

الميزان السكاني بعد اقامة اسرائيل (١)

السنة :	يهود	عرب	المجموع	نسبة عدد العرب
١٩٤٨	٧٥٨,٧٠٠	١٥٦,٠٠٠	٩١٤,٧٠٠	١٧,٩
١٩٥٠	١,٢٠٣,٠٠٠	١٦٧,١٠٠	١,٣٧٠,١٠٠	١٢,٢
١٩٥٥	١,٥٩٠,٥٠٠	١٩٨,٦٠٠	١,٧٨٩,١٠٠	١١,١
١٩٦٠	١,٩١١,٣٠٠	٢٣٩,١٠٠	٢,١٥٠,٤٠٠	١١,١
١٩٦٥	٢,٢٩٩,١٠٠	٢٩٩,٣٠٠	٢,٥٩٨,٤٠٠	١١,٥
١٩٧٠	٢,٥٨٢,٠٠٠	٤٤٠,١٠٠	٣,٠٢٢,١٠٠	١٤,٦
١٩٧٥	٢,٩٥٩,٤٠٠	٥٣٣,٨٠٠	٣,٤٩٣,٢٠٠	١٥,٢
١٩٧٨	٣,١٤١,٢٠٠	٥٩٦,٤٠٠	٣,٧٣٧,٦٠٠	١٦,٠
١٩٧٩	٣,٢١٣,٠٠٠	٦١٦,٧٠٠	٣,٨٢٩,٧٠٠	١٦,١
١٩٨٠	٣,٢٤٨,٠٠٠	٦٢٩,٧٠٠	٣,٨٧٧,٧٠٠	١٦,٢

الميزان السكاني بعد اقامة اسرائيل (٥)

السنة :	يهود	عرب	المجموع	نسبة عدد العرب باللة
١٩٤٨	٧٥٨,٧٠٠	١٥٦,٠٠٠	٩١٤,٧٠٠	%١٧,٩
١٩٥٠	١,٢٠٣,٠٠٠	١٦٧,١٠٠	١,٣٧٠,١٠٠	%١٢,٢
١٩٥٥	١,٥٩٠,٥٠٠	١٩٨,٦٠٠	١,٧٨٩,١٠٠	%١١,١
١٩٦٠	١,٩١١,٣٠٠	٢٣٩,١٠٠	٢,١٥٠,٤٠٠	%١١,١
١٩٦٥	٢,٢٩٩,١٠٠	٢٩٩,٣٠٠	٢,٥٩٨,٤٠٠	%١١,٥
١٩٧٠	٢,٥٨٢,٠٠٠	٤٤٠,١٠٠	٣,٠٢٢,١٠٠	%١٤,٦
١٩٧٥	٢,٩٥٩,٤٠٠	٥٣٣,٨٠٠	٣,٤٩٣,٢٠٠	%١٥,٢
١٩٧٨	٣,١٤١,٢٠٠	٥٩٦,٤٠٠	٣,٧٣٧,٦٠٠	%١٦,٠
١٩٨٠	٣,٢٤٨,٠٠٠	٦٢٩,٧٠٠	٣,٨٧٧,٧٠٠	%١٦,٢
١٩٨١	٣,٣٢٠,٣٠٠	٦٥٧,٥٠٠	٣,٩٧٧,٨٠٠	%١٦,٥
١٩٨٢	٣,٣٧٢,٢٠٠	٦٩٠,٤٠٠	٤,٠٦٢,٦٠٠	%١٦,٩
١٩٨٣	٣,٣٥٠,٠٠٠	٦٨٧,٦٠٠	٤,٠٣٧,٦٠٠	%١٧,٠
١٩٨٥	٣,٥١٠,٠٠٠	٧٤٢,٠٠٠	٤,٢٥٢,٠٠٠	%١٧,٥

١٩٤٨ - ١

المنطقة	يهود	عرب	المجموع	نسبة العرب
القدس	٨٤٢	٢٩	٨٧١	٥٢٢
صفد	٨٩	١٩	١٠٨	١٧٦
طبريا	١٤٢	٥١	١٩٥	٢٦٢
المرج	٢٤١	٢٤٩	٥٩٠	٥٩٢
عكا	٦٠	٤٨٧	٥٤٧	٨٩٠
حيفا	١١٦٤	٩١	١٢٥٥	٧٢
الخصية	٢١٢	١٨٣٠	٤٩٦	٢٦٩
الشارون	٢٦٥	١٠٤	٣٦٩	٢٨٢
بتاح تكفا	٤٥٩	٢٠	٤٨٩	٦١
الرملة	١٨	٢٦	٤٤	٥٩٠
رحوبوت	٢٢٠	٠	٢٢١	٠
تل ابيب	٢٠٢١	٢٦	٢٠٥٧	١٢
عسقلان	٤٨	٢٤	٧٢	٢٢
بئر السبع	١٢	١٢٠	١٣٢	٩١٥
المجموع	٦٩٩٦	١٥٦٠	٨٥٥٦	١٧٩

ب - ١٩٧٨

المنطقة	يهود	عرب	المجموع	نسبة العرب
القدس	٢١٤٧	٥١٠٥	٤٢٥٢	٢٦٠
صفد	٥٧٤	٤٦	٦٢٠	٧٤
طبريا	٤٤٦	١٣٤	٥٨٠	٢٢١
المرج	١٠٦٩	١٠٥٩	٢١٢٨	٤٩٨
عكا	٨٧٧	١٥٤٩	٢٤٢٦	٦٣٨
حيفا	٢٦٥٢	٢٠٥	٢٩٥٧	٧٧
الخصية	٨٨٣	٦٤٦	١٥٢٩	٤٢
الشارون	١٤٠٨	٢٤٨	١٧٥٦	١٩٨
بتاح تكفا	٢٥٠٠	١٠٩	٢٦٠٩	٤٢
الرملة	٩٢٢	١١٣	١٠٣٥	١١
رحوبوت	٢٠١١	٠	٢٠١٧	٠
تل ابيب	٩٧٥٢	٩٥	٩٨٤٨	١٠
عسقلان	١٨٨٥	٠	١٨٨٩	٠
بئر السبع	٢١٢٩	٤٤٤	٢٥٧٣	١٧٣
المجموع	٢١٢٥٦	٥٩٦٢	٢٧٢١٩	١٦٠

ج - (١٩٨٢)

المنطقة	يهود	عرب	المجموع	نسبة العرب
القدس	٢٤٦٧	١٢٦١	٤٧٢٨	٪٢٦٦
لواء الشمال	٢٢٧	٢٢٩	٦٥٦	٪٥٠٦
صفد	٥٩٥	٥٢	٦٤٨	٪٨١٧
طبريا	٤٦٩	١٥٧	٦٢٦	٪٢٥٥
المرج	١١٥	١١٧	٢٣٢	٪٥٠٧
عكا	٩٨٧	١٧٧٦	٢٧٦٣	٪٥٠٧
منطقة حيفا	٤٦٥	١١٠٢	٥٧٥٢	٪١٥
حيفا المدينة	٢٧٢	٣٦٥	٤٠٩٦	٪٨٩
الخضيرة	٩٢١	٧٢٦	١٦٥٧	٪٤٤٠
الساحل الشمالي	١٥١٢	٢٩١	١٩٠٣	٪٢٠٥
الوسط (الشارون)	٢٨٤٩	١٢٥	٢٩٧٤	٪٤٢
بيت لحم	٩٦٢	١٢٢	١٠٩٦	٪١٢١٢
الرملة	٢٣٢٢	٠	٢٣٢١	٪٠٠٤
رحوب	٩٨٨٩	١٦٢	١٠٠٥٢	٪٠١٢
ياقنا	٢٠٢٤	١٢	٢٠٢٧	٪٠٦
عسقلان	٢٣١٤	٤٢٧	٢٧٥١	٪١٦
بئر السبع	١١١١	١١٢٢	٢٢٣٣	٪١٧
المجموع				

الميزان السكاني في فلسطين قبل اقامة اسرائيل

السنة	يهود	عرب	المجموع	نسبة عدد اليهود
١٩١٨	٥٦٠٠٠	٦٤٤٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٨ بالمائة
١٩٢٢	٨٤٠٠٠	٦٦٨٠٠٠	٧٥٢٠٠٠	١١ بالمائة
١٩٢٢	١١٢٠٠٠	٨٨١٦٩٠	٩٩٣٦٩٠	١٠ بالمائة
١٩٣٧	٢١٥٨٢٦	١٠٠٥٩٥٨	١٢٢١٧٩٤	٢٢ بالمائة
١٩٤٤	٥٢٨٧٥٢	١٠٢٢٠٢١	١٢٣٩٦٧٤	٢٠ بالمائة
١٩٤٧	٦٥٠٠٠٠	١٤١٥٠٠٠	٢٠٦٥٠٠٠	٣١ بالمائة

الهجرة اليهودية الى فلسطين من ١٩٤٨/٥/١٥ - ١٩٨٢ حسب القارة والقطر *

الرقم	القارة - آسيا القطر	السنة ١٩٤٨/٥/١٥ ١٩٦٠ -	السنة ١٩٦٤/١٩٦١	السنة ١٩٧١/١٩٦٥	السنة ١٩٧٩/١٩٧٢	السنة ١٩٨٢/١٩٨٠
(١)	العراق	١٢٦,٣٦٠	٥٢٠	١٦٠٩	٩٢٩	٦٩
(٢)	اليمن الشمالي	٤٥٨,٤٢	٥١٠	٤٥	١٠	٢
(٣)	اليمن الديمقراطية	٣,٦٤٢	٢٢٢	٢٨٩	٤١	٩
(٤)	ايران	٣٧,٦٠٩	٨٨٥٧	١٠,٦٤٥	٩,٥٥٠	٢٠٩٤
(٥)	افغانستان	٣,٤٠٩	٢٢٠	٢٨٦	١٢٢	٢١
(٦)	تركيا	٤١,٤١٨	٤,٧٩٢	٩,٢٨٠	٣,١١٨	١,٥٢٥
(٧)	الهند - باكستان	٦,٥٥٦	٢,١٤٠	١٠,١٧٠	٣,٤٩٧	٦٢٦
(٨)	سريلانكا	٧٢١	٤٠	٥٦	٤٣	٢٢
(٩)	الصين	١,٣٥٧	١٤٩	٢٠٠	٢١٢	٤٤١
	بلدان اخرى					
	المجموع	٢٦٦,٩١٥	١٨,٢٦١	٢٢,٥٨٠	١٧,٥٤٢	٥٨,٢٠

الرقم	القارة - ايرسيا القطر	السنة ١٩٤٨/٥/١٥ ١٩٦٠ -	السنة ١٩٦٤/١٩٦١	السنة ١٩٧١/١٩٦٥	السنة ١٩٧٩/١٩٧٢	السنة ١٩٨٢/١٩٨٠
(١)	الجزائر	١٦٨,٣١٣	٩,٦٨٠	٣,١٧٧	٢,١٢٧	١,١٠٦
(٢)	المملكة المغربية	—	١٠٠,٣٥٤	٢٠,١٥٢	٧,٧٨٠	٢,٠٧٨
(٣)	تونس	—	٢,٨١٢	٧,٧٥٢	٢,١٤٨	٩٨٩
(٤)	ليبيا	٢٢,٠٥١	٢١٨	٢,١٤٨	٢١٩	٤٢
(٥)	مصر والسودان	٢٦,٢٨١	٢,٢٢٢	١,٧٢٠	٥٢٥	٢٢٢
(٦)	جنوب افريقيا	١,٤٤٠	١٠٠٢	٢,٧٨٠	٥,٦٠٤	١٠٩١
(٧)	بلدان اخرى	٧,٦٨٢	٢٧٠	٤٧٢	٨٥٠	٤,٢٩١
	المجموع	٢٢٦,٧٦٧	١١٦,٦٧١	٤٨,٢١٤	١٩,٢٧٢	٩,٨٢٠

الهجرة اليهودية الى فلسطين لغاية ١٩٨٣ حسب القارة والقطر

الرقم	القارة	السنة ١٩٤٨/٥/١٥ - ١٩٦٠	السنة ١٩٦١/١٩٦١	السنة ١٩٦١/١٩٦٥	السنة ١٩٦٥/١٩٦٦	السنة ١٩٨٣/١٩٨٠
(١)	الولايات المتحدة	٣٢٦٤	٢١٠٢	١٦٥٦٩	٢٠٩٦٢	٩١٤١
(٢)	كندا	٥١٢	٢٤١	١٩٢٨	٢١٧٨	٩٢٤
(٣)	المكسيك	٢١٦	١٢٥	٦١١	٨٦١	٤٥٤
(٤)	بلدان اخرى	٦٠	١٨	١١١	١٠٤	٨
	امريكا الوسطى					
	فنزويلا	—	١٠٩	١٨٨	٢٤٥	٦٤
	كولومبيا	—	١٢٦	٢٤٩	٥٥٢	١٦٠
	البرازيل	١٠٦٧	٦٣٧	١٩٦٤	١٧٦٢	٦٦١
	اورغواي	٤٩١	٧٢٦	١١١٨	٢١٩٩	١٠٩٤
	الارجنتين	٢٧٩٢	٥٢٧	٦١٦٤	١٣١٥٨	٤٣٠١٩
	تشيلي	٤٤٩	٢٢٢	١٤٦٨	١١٨٠	٤١٦
	برغواي، غيانا	٢٢٦	١٦	٧٢	٦٢	٢
	استراليا، نيوزلاند	٢٣٩	١٢٣	٧٠٠	١٢٧٥	٤٤٩
	بلدان اخرى في					
	الامريكتين ووقيانوسيا	٤١٨	٥٨٢	٥٤٣	٥٠٠	١٦٧
	المجموع	١٠٧٤٤	١٠٦٧٤	٢١٧٢٦	٤٥٠٤٠	١٧٥٦٩
	بلاد غير معروفة	١٩٧٨٦	١٤	٢٩٠	٢٩٤	٢٤٤

الهجرة اليهودية الى فلسطين لغاية ١٩٨٢ (٥) حسب القارة والقطر

الرقم	القارة - اوربية - القطر	السنة ١٩٤٨/٥/١٥ ١٩٦٠ -	السنة ١٩٦٤/١٩٦٦	السنة ١٩٧١/١٩٦٥	السنة ١٩٧٩/١٩٧٢	السنة ١٩٨٢/١٩٨٠
(١)	الاتحاد السوفياتي	٢١٨٠٦	٤١٤٦	٢٤٧٢٠	١٢٧١٢٤	١١٠٠١
(٢)	بولندا	١٤٦٠٢٢	٤٧٢١	٩١٧٥	٦٢١٨	١٥٧٧
(٣)	رومانيا	١٥٠٤١٢	٦٣٥٤٩	٢٢١٢٥	١٨٤١٨	٥١٧٤
(٤)	يوغسلافيا	٧٩٨١	١٠١	٢٢١	١٢٦	٢٨
(٥)	بلغاريا	٢٨٩٤٠	٤٦٠	٢٢٤	١١٨	٢٥
(٦)	اليونان	٢٨٠٧	١٦٦	٢٤٨	٢٢٦	٧٩
(٧)	المانيا	٩٥٧٦	٧٩٦	٢٣٧٦	٢٠٨٠	٧٩٨
(٨)	النمسا	٢٢٢٤٢	٢٧٩	٧٢٤	٥٩٥	١٨٥
(٩)	سويسرا	٢٨٤	٢١٨	٦٦٨	٦٢٤	٢٤٠
(١٠)	تشيكوسلوفاكيا	١٩٥٧١	٩٠٥	١٨٤٩	٨٨٨	٢٤٦
(١١)	هنغاريا	٢٤١٤٢	١١١٥	١٤٨٦	١١٠٠	٢٢١
(١٢)	البلاد الاسكندنافية	٢١٦	١١٩	٧٦٧	٩٠٢	٤٩٨
(١٣)	بريطانيا (المملكة المتحدة)	٢٢٢٥٦	١٢٦٠	٥٢٠١	٦١٧١	٢٨١٠
(١٤)	هولندا	١٧٢٢٢	٢٥٢	١١١٧	١١٧٠	٥٩٩
(١٥)	بلجيكا	٦٨٥	٢٢٥	٨٨٧	٨٤٧	٤١٧
(١٦)	فرنسا	٤٧١٢	١١٩٢	٦٨٥٨	٥٢٩٩	٢٥٤١
(١٧)	اسبانيا	٢٤٩	٢٢٢	١٨٤	٢٢٧	١٤٨
(١٨)	ايطاليا	١٧١٩	٢٢١	٧١٩	٧١٢	٢٦٥
(١٩)	بلدان اخرى	١٤٢٤	٢١٢	٤٠٠	٢٥٢	١٢٩
	المجموع	٤٢٩١٠٧	٨٠٧٧٠	٨١٢٨٢	١٨٢٤١٩	٢٩٢٧١

التوزيع الزمني والجغرافي للمستوطنات اليهودية
في الضفة الغربية المحتلة

السنة	غور الاردن	شفا الاغوار	المرتفعات الوسطى والجنوبية	المرتفعات الشمالية	المجموع
١٩٦٧	١		٥		٦
١٩٦٨	٤		١		٥
١٩٦٩	٢	١	٢		٥
١٩٧٠	٤	٢			٦
١٩٧١					
١٩٧٢		٢			٢
١٩٧٣			١		١
١٩٧٤			١		١
١٩٧٥		٤	٣	١	٨
١٩٧٦	٢			٢	٤
١٩٧٧	٢	٢	٧	٥	١٦
١٩٧٨		١		٥	٦
١٩٧٩		٥	٤	٨	١٧
١٩٨٠		٢	٢	٥	٩
المجموع	١٥	١٩	٢٦	٢٦	٨٦

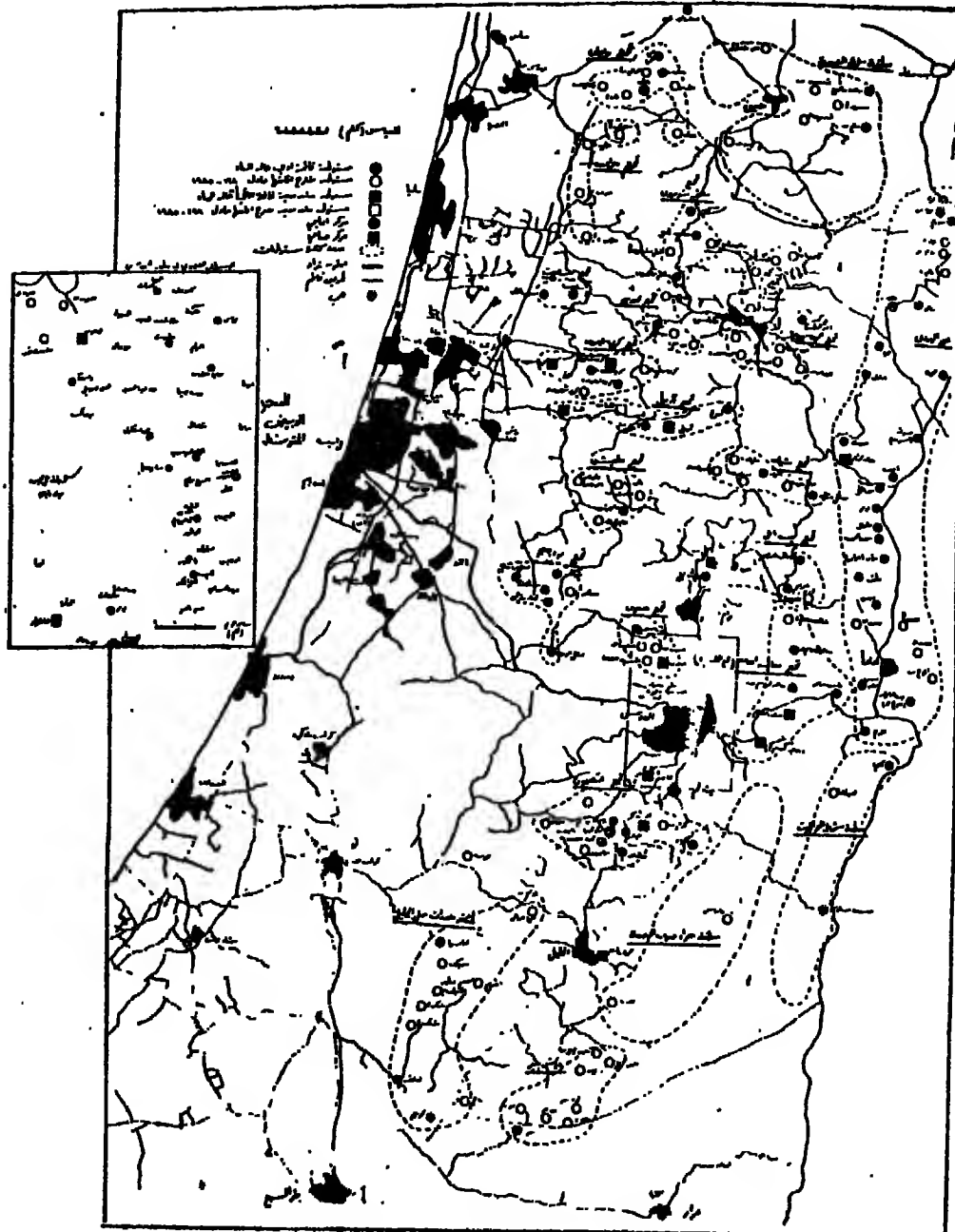
حجم الاستيطان اليهودي في القدس العربية

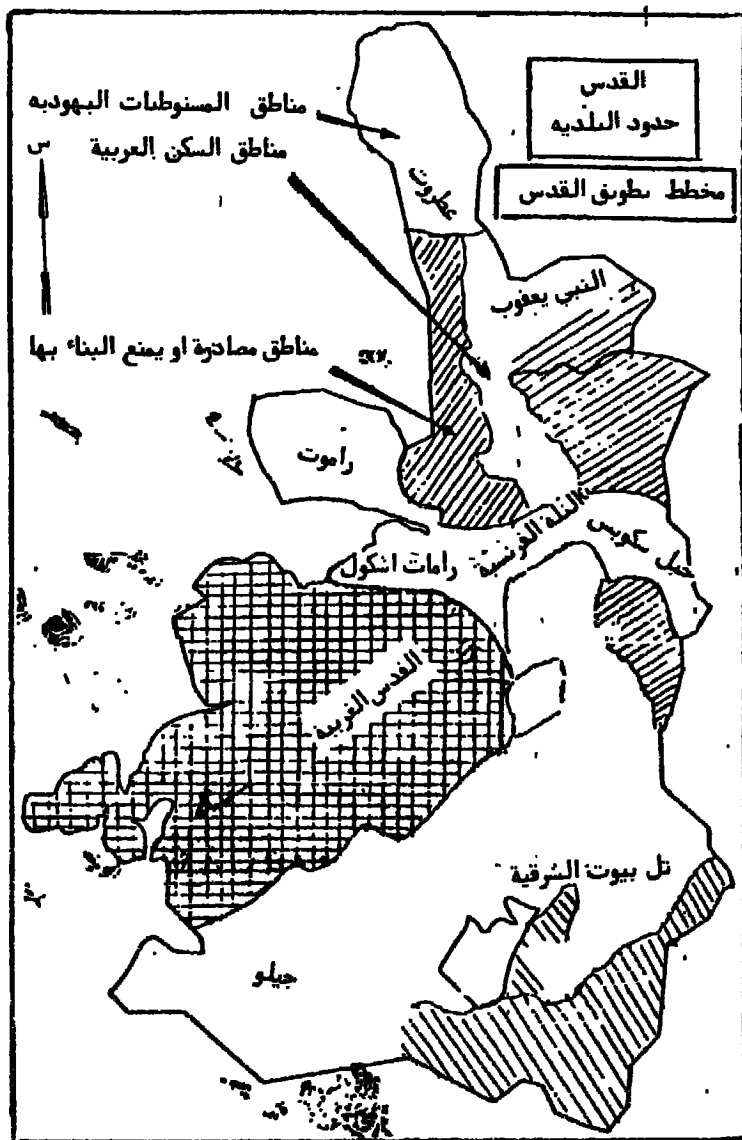
اسم المستوطنة	المساحة المصادرة	عدد الوحدات السكنية	عدد السكان المخطط	سنة المصادرة
الحي اليهودي	٢٠٠	٨٠٠	٢٥٠٠٠	١٩٦٧
رامات اشكول	٢٢٦٠	٢٢٠٠	١٠٠٠٠	١٩٦٨
جبل اسكويس	٦٠٠	مساكن طلبية	٩	١٩٦٩
الثلة الفرنسية	٢٦٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٩٦٩
شرفة شعفاط	٢٠٠٠	٢١٠٠	-	-
عطروت	١٠٠٠٠	منطقة صناعية	-	١٩٧٠
النبي يعقوب	٤٠٠٠	٤٢٠٠	١٧٠٠٠	١٩٧٢
زاموت	٢٠٠٠	٨٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٩٧٢
جيلو	٤٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٩٧٢
تالبيوت الشرقية	١٢٨٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٩٧٢
معالوت دفنا	٢٧٠	٢٤٠٠	-	١٩٧٢
سانهدريا	٩	٦٨٠	-	١٩٧٢
امتداد النبي يعقوب	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	-	١٩٧٤
النبي يعقوب الجنوبية	٤٤٦٠	١٢٠٠٠	-	١٩٨٠

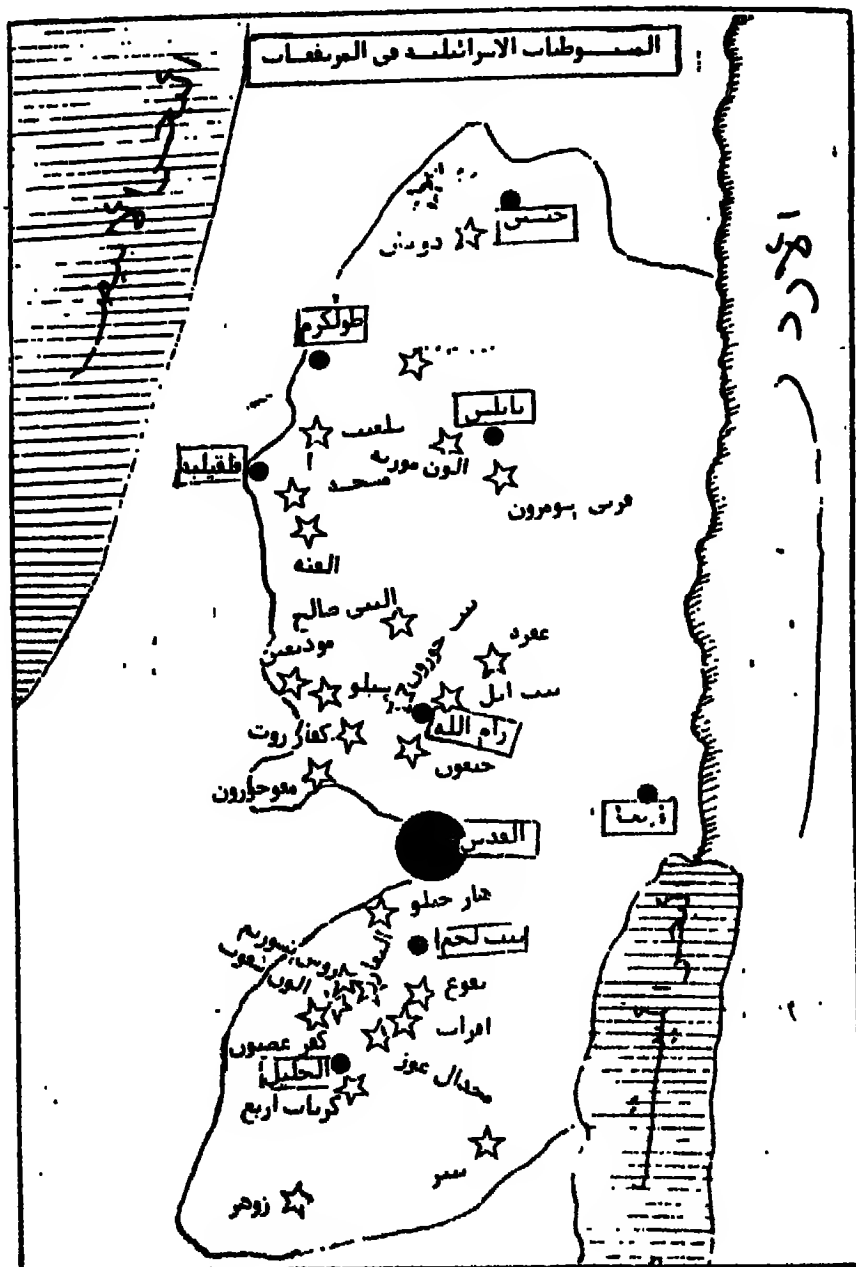
حجم الاستيطان اليهودي في غور الأردن

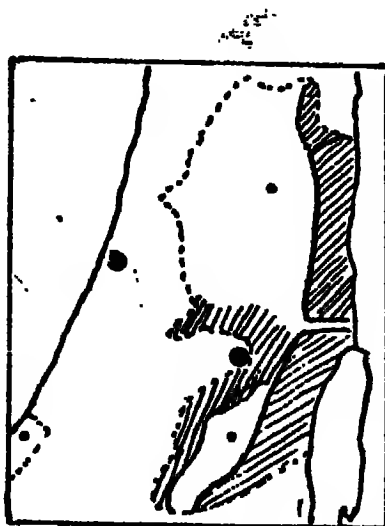
اسم المستوطنة	سنة التأسيس	المساحة المصادرة	الملكية
يافت	١٩٦٧	٥٠٠	حكومية
محولا	١٩٦٨	٢٨٠٠	بردية
ارجمان	١٩٦٨	٨٦٠٠	مرج نعجة
كاليا (الموج)	١٩٦٨	٢٠٠٠	حكومية / الفشخة
مشوعا	١٩٦٩	٤٦٠٠	الجفتك
جلجال	١٩٦٩	٢٢٠٠	اريجا
متسبيه شباليم	١٩٧٠	٢٠٠	حكومية / الفشخة
يتاف	١٩٧٠	٣٠٠٠	عين جدي
فصايل	١٩٧٠	٢٠٠٠	العرجا
تعران	١٩٧٠	٢٠٠٠٠	العرجا
نتيف هجدود	١٩٧٦	٩	العرجا
تومر	١٩٧٦	٩	٩
مشوعا الجديدة	١٩٧٧	٨٠٠	العجاجة
نعوم	١٩٧٧	٩	٩

خارطة المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة وتشمل المستوطنات القائمة والمقترح اقامتها في الضفة الغربية وغور
الاردن حسب خطة التطوير الاستيطاني في الضفة الغربية التي وضعها متتياهو دروبلس رئيس دائرة الاستيطان.

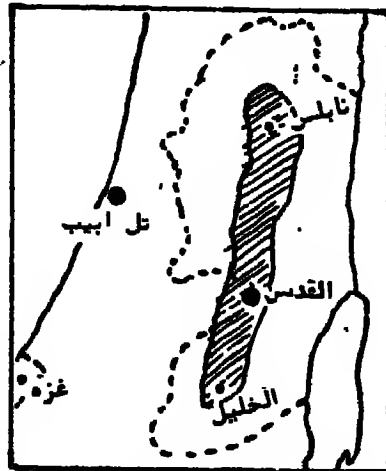




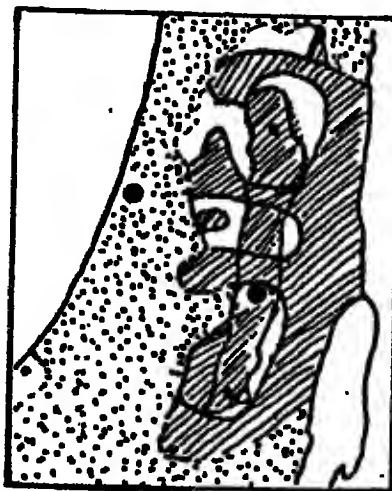




مشروع الون



مشروع غوش إموئيل

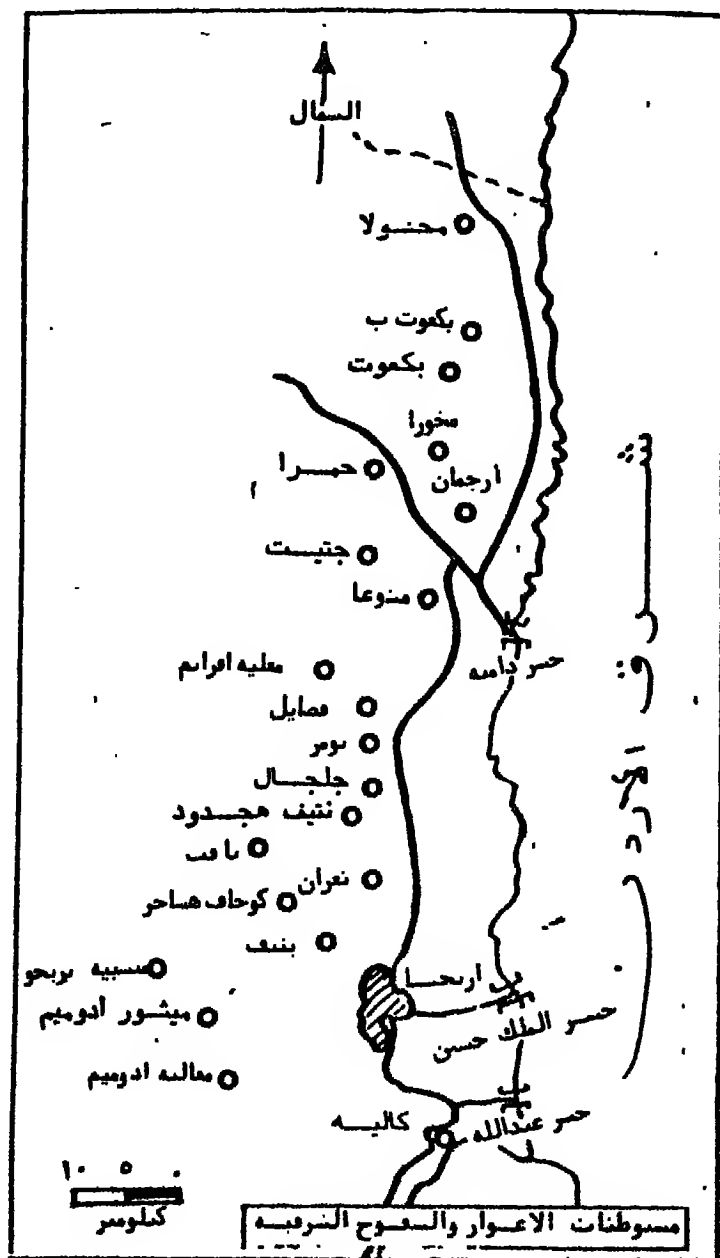


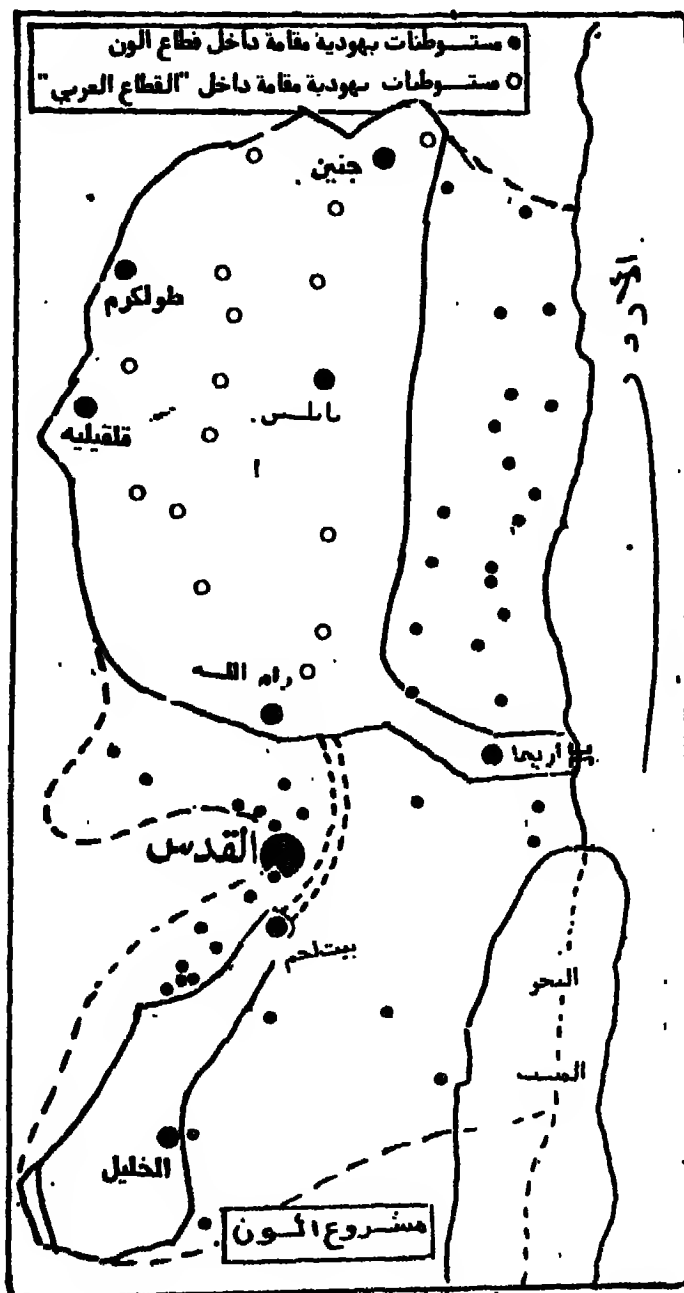
المشاريع الثلاثة معا



مشروع شارون

المشاريع المختلفة لاستيطان الضفة الغربية





اعداد السكان اليهود في المدن حتى نهاية عام ١٩٨٢

الرقم	المدينة	عدد السكان ١٩٧٨	عدد السكان ١٩٨١	عدد السكان ١٩٨٢
١ -	القدس	٢٨٦٦٠٠	٤١٥٠٠٠	٤٢٨٧٠٠
٢ -	تل ابيب - يافا	٢٢١٩٠٠	٢٢٩٥٠٠	٢٢٧٢٠٠
٣ -	حيفا	٢١٤٠٠٠	٢٢٧٤٠٠	٢٢٥٨٠٠
٤ -	بئر السبع	١٠٣٣٠٠	١١٢٢٠٠	١١٠٨٠٠
٥ -	رمات جان	١٢٠٣٠٠	١١٩١٠٠	١١٧١٠٠
٦ -	بتاح تكفا	١١٤٤٠٠	١٢١٧٠٠	١٢٢٩٠٠
٧ -	بات يام	١٢٦٩٠٠	١٢٢٨٠٠	١٢٨٧٠٠
٨ -	ريشون لتسيون	٨٢٨٠٠	٩٥٥٠٠	١٠٢٢٠٠
٩ -	حolon	١٢٤٥٠٠	١٢٢٣٠٠	١٢٢٥٠٠
١٠ -	بني براق	٨٢٢٠٠	٩٢٨٠٠	٩٦١٠٠
١١ -	نتانيا	٤٦٢٠٠	٩٩٨٠٠	١٠٢٣٠٠
١٢ -	جفعتايم	٥٤٣٠٠	٤٨٦٠٠	٤٦٧٠٠
١٣ -	هرتسليا	٢٧٦٠٠	٢٨٨٠٠	٢٧٨٠٠
١٤ -	نهاريا	٢٧٦٠٠	٢٨٨٠٠	٢٧٨٠٠
١٥ -	اللد	٢٧٢٠٠	٢٩٠٠٠	٢٨٧٠٠
١٦ -	الخصيرة	٢٨٤٠٠	٢٩١٠٠	٢٦٤٠٠
١٧ -	عكا	٥٠٦٠٠	٦٦٠٠٠	٦٥٧٠٠
١٨ -	عسقلان	٢٦٨٠٠	٤١٢٠٠	٤٢٥٠٠
١٩ -	كفار سابا	٢٢٩٠٠	٤٢٣٠٠	٤٢٢٠٠
٢٠ -	الرملة	٦١٠٠٠	٦٧١٠٠	٦٧٩٠٠
٢١ -	رحوبوت	٢٧٥٠٠	٢٩٠٠٠	٢٨٢٠٠
٢٢ -	طبريا	٢٧٣٠٠	٢٤٦٠٠	٢٨٥٠٠
٢٣ -	رعناتا	٢٩١٠٠	٣١٧٠٠	٣٢٥٠٠
٢٤ -	رمات هشرون	١٤٩٠٠	١٦٥٠٠	١٥٩٠٠
٢٥ -	صفد	١٢٨٠٠	١٣٤٠٠	١٢٩٠٠
٢٦ -	بيسان	١٣٥٠٠	١٤١٠٠	١٥٢٠٠
٢٧ -	نس نتسيون			

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliothèque d'Alexandrie

ثورة المسلمين فى الضفة والقطاع للدكتور / رفعت سيد أحمد

هذه طبعة جديدة من كتاب هام .. يعالج ثورة الشعب الفلسطينى المسلم فى الضفة الغربية وقطاع غزة ويعالج الاسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى مهدت الأرض لظهور حركة حماس وجماعة الجهاد الاسلامى - وغيرها من قوى المعارضة فى الضفة والقطاع.

★ هذا ولقد صدرت الطبعة الأولى من هذا العمل عن دار العروبة للصحافة والنشر والتوزيع عام ١٩٨٧ وكانت تحت عنوان (الضفة والقطاع: دراسة وثائقية) ، ونظراً لدخول الاسلام الثورى كمتغير هام فى أحداث الضفة والقطاع .. فلقد أثرنا أن يتمشى اسم الكتاب مع مضمونه ومضمون الاحداث الجديدة.

★ انه كتاب مثير ووثائقى .. للكاتب والباحث المقبرى المعروف / د. رفعت سيد أحمد .. الذى قدم من قبل للمكتبة العربية العديد من الاسهامات الفكرية والاسلامية الهامة.

يانا للدراسات والابحاث - القاهرة.

الطبعة الثانية - ١٩٩٠

رقم الايداع / ٨٦ / ٢٦٥١